القاعدة اللغوية
في ضوء القراءات الشاذة
دراسة تأصيلية مقارنة

الدكتورة / سعيدة محمد محمد صبح

الأستاذ المساعد بقسم اللغويات

بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

المقدمة

الحمد لله الذى شرّف اللغة العربية بأن جعلها لغة القرآن الكريم والصلاة والسلام على سيدنا محمدٍ، الذى أوتى جوامع الكلم، فكان أفصح العرب أجمعين، ورضى الله عن صحابته، الذين شرفوا بالتخاطب معه، فكانوا فصحاء اللسان، بلغاء البيان.

وبعد.....

فيعتبر القرآن بقراءاته المتواترة والشاذة أصلاً لا يستغنى عنه النحو العربى لارتباطه بالقرآن منذ نشأته الأولى.

ولا شك أنه بالرغم من اختلاف النحاة واللغويين فى الأخذ بالقراءات الشاذة والاستدلال بها من عدمه إلا أننا نجد تأثيرها فى وضع القواعد اللغوية ، واختلاف المذاهب وتعدد الأوجه الإعرابية، وكذلك مساهمتها فى اتساع أفق القاعدة اللغوية بما اشتملت عليه من أنماط صحيحة لا تتناقض مع القاعدة اللغوية العامة بل تضيف إليها وتكملها.

ولذلك وجدنا كثيراً من النحاة واللغويين أوقفوا أنفسهم فى جمع القراءات الشاذة وتوجيهها أمثال الفارسى ومكى وابن خالويه والعكبرى وابن جنى الذى كان محتسبه من أقوى المؤلفات فى الدفاع عن القراءات الشاذة والتصدى لكل من يهون منها.

والبحث فى القراءات الشاذة أقوى فى الصناعة من البحث فى المشهورة لما يتطلب من معرفة دقيقة بالعربية واستعمالاتها وأساليبها.

واهتمام كتب النحو بالقراءات الشاذة لا يخفى على أحد يقول الشيخ محمد عضيمة: (القرآن الكريم حجة فى العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة، كما هو حجة فى الشريعة، فالقراءة الشاذة التى فقدت شرط التواتر لا تقل شأناً عن

أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفى فيه برواية الآحاد) [1].

وقد استقر رأيى على البحث فى القراءات الشاذة لما فيها من علم غزير.

وهذا لا يعنى أن القراءات الشاذة لم تدرس من قبل، بل درست على يد علماء قدماء ومحدثين ولكن هناك فرقاً بين الاحتجاج للقراءات والاحتجاج بالقراءات، فالأول فن من فنون القراءات ونقصد به (الكشف عن وجه القراءة فى نحوها أو صرفها أو لغتها) ولا يراد به ما يراد بالاحتجاج بها من " تأصيل القراءة أو إثبات صحة قاعدة نحوية فيها " وهو ما أريد دراسته هنا.

فالدراسات فى توجيه القراءات سواء كانت متواترة أم شاذة كثيرة، ولكننى أردت فى هذا البحث دراستها من جهة معينة، وهى محاولة معرفة مدى قابلية القراءات الشاذة لأن تكون جزءًا من المادة اللغوية التى اعتمد عليها فى التقعيد وكذلك مدى مساهمتها فى اتساع أفق القاعدة اللغوية،وذلك عن طريق مقاربة ومقارنة الأنماط النحوية الواردة فى القراءات الشاذة بالأنماط الصحيحة لغويًا التى اعتمد عليها النحاة فى التقعيد وكذلك معرفة الأنماط الجديدة التى يمكن إجازتها اعتمادًا على القراءة الشاذة بدلاً من اتهام البعض لها بالضعف أو الخطأ أو رمى قارئها أو القراءة نفسها باللحن أو الغلط....الخ لمجرد مخالفتها للقاعدة اللغوية.

خاصة أن القراءات فى معظمها جمعت بعد ما اصطلح عليه بعصر الاحتجاج، لذلك كان بُعد النحاة عنها جليًا، لأنها خالفت قواعدهم الموضوعة آنذاك.

فأردت إبراز العلاقة بين القاعدة اللغوية والقراءات الشاذة وذلك عن طريق عدد لا بأس به من القراءات الشاذة ذوات الأثر النحوى أو الصرفى فى مجال بناء

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : ق١ ج ١ /١ ، ٢.

القاعدة النحوية أو الصرفية أو فى مجال اختلاف المذاهب النحوية،أوفى مجال تعدد أوجه الإعراب أو فى مجال الاحتجاج بها على إثبات قاعدة معينة، سواء كان الاحتجاج بها وحدها أم معها ما يساندها من شواهد أخرى، وكذلك القراءات الشاذة التى يستدل بها على لغة من اللغات.

وتطرقت من خلال دراستى لقراءات كثيرة حكم عليها فريق لا بأس به من اللغويين بالضعف والخطأ والشذوذ ورفضها بعضهم، وأسباب ذلك والرد عليه وعلاقة كل ذلك بالقاعدة اللغوية.

وكل ذلك عن طريق ذكر النمط النحوى أولاً ثم القراءات التى يستدل بها عليه، وبيان العلاقة بينهما، وما يتعلق بهذا النمط من قراءات أخرى سواء كانت متواترة أم شاذة والمقارنة بينها.

أما القراءات الأخرى التى تشتمل عليها الآية ولا علاقة لها بالنمط النحوى الذى أتناوله فلا دخل لى بها، فما يعنينى هو القراءات التى يستدل بها على الحكم الذى معى.

كما أود التنويه إلى أننى لست هنا بصدد دراسة مسائل نحوية ولكننى سأتعرض للناحية النحوية بالقدر الذى أحتاجه لإبراز العلاقة بينها وبين القراءة الشاذة فقط.

حتى تتاح لى الفرصة لتناول هذا العدد من القراءات، وقد حرصت على أن يكون عددًا كافيًا لكى أصل فى نهاية الأمر إلى نتائج حاسمة.

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يقسم إلى:

- **مقدمة**: تحدثت فيها عن أهمية هذا الموضوع وسبب اختيارى له والطريقة التى سرت عليها.
- **تمهيد:** تناولت فيه (معنى الشذوذ لغة واصطلاحًا، وضابط القراءة الشاذة، وموقف النحاة منها)

وأربعة مباحث:

- **المبحث الأول:** الاستدلال بالقراءة الشاذة على صحة ما أقر من قواعد.
- **المبحث الثانى:** الاستدلال بالقراءة الشاذة على بعض المذاهب النحوية.
- **المبحث الثالث:** الاستدلال بالقراءة الشاذة لتقوية لغة من اللغات أو وجه من الوجوه.
- **المبحث الرابع**: الاستدلال بالقراءة الشاذة على صحة أنماط جديدة لم يقل بها جمهور النحاة.
- **الخاتمة**
- **ثبت المصادر والمراجع**.
- **المحتوى**.

التمهيد

أولاً : معنى الشذوذ لغة واصطلاحاً :

الشذوذ فى اللغة:

جاء فى اللسان: «شذَّ عنه يشذّ شذوذاً: انفرد عن الجمهور وندر، فهو شاذ، وأشذَه غيره.... وسمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذاً.... وقوم شُذَاذ إذا لم يكونوا فى منازلهم ولا حيِّهم »(١).

قال ابن فارس: « الشين والذال ، يدل على الانفراد والمفارقة. شذ الشئ يشذ شذوذاً وشُذَّاذْ الناس: الذين يكونوا فى القوم، وليسوا من قبائلهم ولا منازلهم، وشُذَّان الحصى: المتفرق منه »(٢).

وجاء فى " المزهر ": « النوع الثالث عشر: معرفة الحوشى والغرائب والشواذ والنوادر، هذه الألفاظ متقاربة وكلها بخلاف الفصيح »(٣).

وفى " القاموس ": «شذّ يشذَ شذّا وشذوذاً: ندر عن الجمهور »(٤).

والحاصل أن اللغويين أجروا مصطلح الشذوذ مجرى التفرق، والتفرد، والندرة، والغرابة، والمخالفة، والقلة.

وأما اصطلاحًا: فالشذوذ عند النحاة يعنى مخالفة القياس.

جاء فى " التعريفات ": « الشاذ: ما يكون مخالفاً للقياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته »(٥).

---

(١) اللسان : " شذذ " .
(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس : " شذ " .
(٣) المزهر فى علوم اللغة للسيوطى : ٢٣٣/١.
(٤) القاموس المحيط لمجد الدين الفيروزآبادى : " شذ "، تاج العروس : " شذ " .
(٥) المعجم الوسيط : " شذ " .

ويقابل مصطلح الشذوذ عندهم " الاطراد " الذى يعنى: " التتابع والاستمرار".[1].

ويفرق ابن جنى بين مواضع " طرد " و " شذذ " فيقول: (أصل مواضع " طرد " فى كلامهم التتابع والاستمرار، من ذلك طردت الطريدة، إذا اتبعتها واستمرت بين يديك.... وأما مواضع " شذذ " فى كلامهم فهو التفرق والتفرد)[2].

* * *

ثانياً : ضابط القراءة الشاذة:

لم تعرف القراءات الشاذة على وجه التحديد إلا بعد وضع ضوابط القراءة الصحيحة، ولم توضع ضوابط القراءة الصحيحة إلا بعد إجماع الأمة على مصحف عثمان -رضي الله عنه- وعلى هذا الأساس يكون مصحف عثمان -رضي الله عنه- هو الحد الفاصل بين القراءة الشاذة والقراءة الصحيحة.

يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: (ظهور المصحف الإمام كان إيذاناً بالحكم بالشذوذ على ما خرج عنه، والواقع أن هذا هو المعنى المقصود من وصف القراءة بالشذوذ، أى بالانفصال عن نهج المصحف العام دون تجريح)[3].

وقبل وضع ضابط للقراءة الشاذة يجدر بنا الكشف أولاً عن غيرها من القراءات.

فخلاصة ما قيل فى تقسيم القراءات، أنها تنقسم إلى ثلاثة أقسام، هى:

١- المتواترة: وهى ما تحقق فيها أركان القراءة الصحيحة: صحة السند بالقراءة إلى رسول الله -ﷺ- متواترة من أول السند إلى آخره، ووافقت الرسم العثمانى ولو تقديراً ووافقت العربية ولو بوجه.

٢- الصحيحة: وهى ما تحقق فيها الأركان الثلاثة غير أنها لم تصل إلى درجة التواتر وهى موضع خلاف هل تلحق بالمتواترة أو لا تلحق بها.

---

(١) الخصائص : ٩٦/١ .
(٢) المرجع السابق: نفس الصفحة.
(٣) تاريخ القرآن : ٢١٦.

٣- الشاذة: وهى ما لم تبلغ مبلغ الصحيحة من جهة السند أو خالفت الرسم، أو خالفت العربية[١].

وغير هذه الأقسام إمَّا أن يلحق بالشاذ إن كان آحاداً أو مخالفاً للرسم أو العربية ، أو لا يعد قراءة أصلاً إن كان من قبل الوضع أو جاء للتفسير.

ويقول ابن الجزرى عن ضابط القراءة الصحيحة: (كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحدالمصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردّها ولا يحل إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء أكانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء أكانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم ، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف)[٢].

والواقع أن العلماء اختلفوا فى تحديد ضابط القراءة الشاذة " فقد رأى بعضهم أن الشذوذ فى القراءة يأتى من مخالفتها لرسم المصحف، فى حين ارتأى آخرون أن شذوذها من تخلف شرط السند، أى من قبل الرواية، ثم نجد من يشذذ ما عدا السبع ومن يشذذ ما عدا العشر، كذا دون تحديد للشرط الذى افتقدته القراءة حتى وسمت بالشذوذ "[٣].

---

(١) سوف أوضح من خلال هذا البحث أنه ليس المراد بمخالفة العربية مخالفتها كلية من كل أوجهها بل مخالفة القاعدة اللغوية التى وضعها النحاة على استقراء ناقص، وهذا لا يعنى تخطئه النمط اللغوى الوارد فى القراءة الشاذة، بل جميعها قراءات صحيحة وإطلاق الشذوذ عليها من جهات أخرى غير مخالفتها للعربية كمخالفة رسم المصحف أو كونها أحادية أو لأن هناك ما هو أفصح منها فى العربية .

(٢) النشر : ٩/١، وينظر : البرهان: ٣٣١/١- القراء السبعةهم (نافع وابن كثير وأبوعمرو البصري وعاصم وحمزة والكسائي وابن عامر) وباقي العشرة (أبو جعفر المدني ، يعقوب البصري ، خلف) والأربعة بعدها (ابن محيص ، ويحي بن المبارك ، والحسن البصري ، والأعمش) .

(٣) ينظر : مجموع فتاوى ابن تيمية :٣٩٣/١٣، ٣٩٤، الاتقان: ٢١٥/١، ٢١٦، المحتسب: ٣٤/١، القراءات وأثرها فى التفسير: ١١٦/١.

وما يعنينا فى ضابط القراءة الصحيحة هو شرط موافقة العربية.

وأميل إلى ما قاله ابن الجزرى فى هذا، **فقد عقب ابن الجزرى على هذا الشرط بقوله:**(" ولو بوجه " نريد به وجهاً من وجوه النحو سواء كان أفصح أم فصيحاً مجمعاًعليه أم مختلفاً فيه.... فكم من قراءة أنكرها أهل النحو أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها)[1].

ثم قال: (وأئمة القراء لا تعمل فى شئ من حروف القرآن على الأفشى فى اللغة والأقيس فى العربية، بل على الأثبت فى الأثر والأصح فى النقل والرواية، إذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشو لغة، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير إليها)[2].

ولا داعى للخوض فى بقية الشروط فقد تحدث عنها الكثير من الباحثين قبلى.

والتعريف الذى تطمئن إليه النفس فى تعريف القراءة الشاذة هو: القراءة التى صح سندها ووافقت اللغة العربية ولو بوجه وخالفت المصحف.

وبهذا يُعلم أن القراءة الشاذة عند الجمهور هى ما لم يثبت بطريق التواتر.

ولعل السبب فى تسميتها بالقراءة الشاذة يعود إلى أنها شذت عن الطريق الذى نقل به القرآن حيث نقل بجميع حروفه نقلاً متواتراً.

***

ثالثاً : موقف النحاة واللغويين من القراءات الشاذة:

القراءات التى وسمت بالشذوذ سواء أكانت للرسم أو للنقل موقف معظم العلماء الذين يحتج بكلامهم أنها من القرآن الكريم.

(١) النشر: ١/١٠، ينظر : القراءات وتوجيهها من لغة العرب للشيخ عبد الفتاح القاضى: ٧.
(٢) النشر: ١/١٠، ١١.

بل إن لغة القرآن هى أفصح مما فى غيره، كما قال ابن خالويه فى شرحه لفصيح ثعلب، وحكى عدم الخلاف فى ذلك[١].

وبهذا المنظور تعامل أهل العربية مع شواذ القراءات فى الاحتجاج والاستشهاد.

يقول السيوطى:(وأما القرآن، فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به فى العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً)[٢].

وقال البغدادى:(فكلامه – عز اسمه – أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواترة وشاذة)[٣].

فموقف النحاة من القراءات الشاذة كان على رأيين:

الفريق الأول: احترم هذه القراءات وأجلها وهم كثير من النحاة واللغويين.

قال ابن خالوية:(قد أجمع الناس جميعاً أن اللغة إذا وردت فى القرآن فهى أفصح مما فى غير القرآن لا خلاف فى ذلك)[٤].

أما الفريق الثانى: فقد رفض كثيراً من القراءات وطعن فيها، لا أقول الشاذة بل المتواترة كذلك، فيرميها تارة بالخطأ، وتارة بالرداءة وأخرى بالضعف، لأنهم وضعوا معايير وقواعد للغة، فإذا اصطدمت القراءة بما وضعوه من المعايير لجأوا إلى طريق مختلفة لردها إما أولوها أو رفضوها أو رموها بالضعف أو الشذوذ.

وبالنظر إلى كتب النحاة واللغويين يتبين أن القراءات متواترها وشاذها كانت حجة عند أغلبهم حتى هؤلاء الذين أنكروها كان ذلك الإنكار لقيام مانع عندهم، أما مع عدم المانع فكانت القراءات عند الجميع حجة.

---

(١) ينظر : المزهر ٢١٣/١.
(٢) الاقتراح : ٣٩.
(٣) خزانة الأدب :٩/١.
(٤) ينظر : المزهر: ٢١٣/١.

ولذلك يقول السيوطى:(وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة فى العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها فى مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجمع على وروده ومخالفته القياس فى ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة وإن اختلف فى الاحتجاج بها فى الفقه)[1].

هذا..... وأود الإشارة هنا إلى أمر مهم، سوف أنبه عليه كثيراً في أثناء دراستى وهو: أن بعض النحاة كانوا يجوزون وجوهاً نحوية فى غير القرآن انطلاقاً من الآية التى يعالجونها، فإذا معظم هذه الوجوه قراءات لم تبلغهم، وهذا الأمر وإن كان نادراً لدى سيبويه والأخفش نراه متفشياً عند الفراء والزجاج وفى بعض الأحيان عند النحاس وابن جنى والعكبرى وغيرهم.

فالجهل ببعض القراءات والمخالفة للقواعد اللغوية العامة التى بنيت على استقراء ناقص كانا مؤشرين على شذوذ القراءة عند بعض النحاة ووصفهم لها بالقلة أو الندرة أو الضعف بل تخطئتها ورفضها فى بعض الأحيان.

وهذا يعنى أنه لو تم جمع القراءات الشاذة ومعرفتها والإلمام بها قبل عصر الاحتجاج لاتسع أفق القاعدة النحوية بما يتلاءم مع حجم المادة المدروسة.

ومن هنا..... أؤيد الدكتور/عبد الصبور شاهين فى قوله: « القراءات القرآنية – مشهورها وشاذها – من العلوم التى ينبغى الاعتماد عليها فى دراسة العربية الفصحى، لأن رواياتها هى أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية واللغوية بعامة فى مختلف الألسنة واللهجات، بل إن من الممكن القول بأن القراءات الشاذة هى أغنى مأثورات التراث بالمادة اللغوية التى تصلح أساساً للدراسة الحديثة، والتى يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه اللغة الخالدة »[2].

(١) الاقتراح : ٣٩.
(٢) القراءات القرآنية فى ضوء علم اللغة الحديث : ٧، ٨.

المبحث الأول
الاستدلال بالقراءة الشاذة على صحة ما أقر من قواعد

سوف أحاول – بمشيئة الله– من خلال ما أتناوله فى هذا المبحث من قراءات أن أبين أن الأنماط اللغوية فى القراءات الشاذة منها ما جاء مؤيداً للقاعدة اللغوية التى أقرها النحاة فيستدل به على صحة هذه القاعدة إلى جانب الشواهد الأخرى.

لأن من القراءات الشاذة ما اشتمل على قضايا مطردة، مما يؤكد مساهمتها فى بناء القاعدة اللغوية، وأنها جزء لا يمكن إغفاله من القواعد التى أقرها النحاة ،

ولا غرابة من هذا التلاقى بين ما شذ من قراءات وما أقر من قواعد، لأن رواة هذه القراءات فى مجملهم عرب حسنت لغتهم، وهى اللغة ذاتها التى استنبطت منها قواعد النحو.

ولا يمكننا هنا أن نحدد أى الشواهد كان أسبق من غيره فكان له حق الابتداء وبناء القاعدة، القراءة الشاذة أم الشواهد الأخرى ؟

وتبقى القراءة الشاذة مع القراءة المشهورة الأساس لهذه القواعد والأمثلة لأنها الأوفر ثقة والأصح اتصالاً وسنداً، إذ من الأبيات ما لا نعرف قائلها، ومن أبيات الجاهلية ما يمكن أن يكون منحولاً.

وما أتناوله من قراءات فى هذا المبحث أقل عدداً من القراءات فى المباحث الأخرى، لأن إثبات ما أقر من قواعد أو ما كان منها مطرداً له أدلته من القرآن والشعر والنثر، والقراءة الشاذة جزء من هذا الاستدلال فقط، وليست الدليل الوحيد أو الأساسى فى الغالب، لأن هناك قراءات سبعية كثيرة يعتمد عليها فى إثبات ما أقر من قواعد.

فسأقتصر على بعض القراءات التى تؤكد ذلك، وأبقى التوسع فى القراءات على المباحث الأخرى التى يستدل به على قواعد لم يقل بها جمهور النحاة أو قواعد اتهمها بعض اللغويين بالضعف أو الخطأ أو الرفض، لان الأخيرة لم تنل حظاً من الدراسة مثل القراءات المندرجة تحت المبحث الأول، ومعظم من درسها اقتصر على توجيهها ونقل بعض الآراء فيها بالضعف أو الرداءة دون محاولة منه لإثبات أنه يمكننا من خلالها إجازة أنماط جديدة تثرى القواعد اللغوية وتوسع من أفقها دون تعارض بينهما.

وفيما يلى عدد من القواعد اللغوية التى أقرها النحاة أو جمهورهم، والتى تمثل القراءة الشاذة فيها جزءاً لا يستهان به من الأدلة المعتمد عليها فى إثبات هذه القواعد.

١ – جواز حذف عامل الفاعل

أجاز جمهور النحاة حذف الفعل لدلالة ما قبله عليه، فيجوز حذف الفعل وبقاء فاعله إذا دل عليه دليل، بأن كان ما قبله مشعراً به، كأن يجاب به استفهام مقدر أو محقق أو غير ذلك [١].

ومما شاع الاستدلال به على ذلك: قراءة { يُسَبَّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ *رِجَالٌ}[٢] بفتح ياء " يسبَّح " [٣] فـ " رجال " فاعل " يسبِّح " مضمراً لإشعار " يسبَّح " به، مع عدم صلاحية إسناده هو إليهم، لأن الرجال لا يكونون مسبَّحين بل مسبِّحين، فلا يجوز هذا الاستعمال إلا فيما كان هكذا[٤].

فشرط الرفع على الفاعلية ألا يلتبس الفاعل بنائب الفاعل.

فلا يجوز إضمار الفعل فى نحو: " يوعظ فى المساجد رجال "، لأن اللبس حاصل فى مثل هذا، فـ " رجال " يلتبس أن يكون نائب فاعل، فلا يجوز إضمار الفعل على أن "رجال " فاعل له.

أما إذا قيل: يوعظ فى المسجد رجال زيدٌ، فيجوز إضمار الفعل وإعراب" زيدٌ " فاعل له[٥].

واختلف فى القياس على مثل هذا: فذهب الجرمى وابن جنى إلى جواز القياس، وأجازا: أُكِل الطعامُ زيدٌ، على تقدير: أكله زيد.

ومنع الجمهور القياس عليه.

---

(١) ينظر : معانى القرآن للفراء :٣٥٧/١، المقتضب: ٢٨١/٣، إعراب القرآن للنحاس :٥٨٢/١، المحتسب:٢٢٩/١، مشكل إعراب القرآن: ٢٩١/١.

(٢) النور : من الآيتان (٣٦، ٣٧).

(٣) هى قراءة ابن عامر وعاصم " السبعة لابن مجاهد :٤٥٦، النشر : ٣٣٢/٢، التبيان :٩٧١/٢، الحجة فى القراءات لابن زنجلة :٥٠١، الإتحاف :٢٩٨/٢، ٢٩٩ ".

(٤) شرح التسهيل ١١٨/٢.

(٥) ينظر: تعليق الفرائد للدمامينى : ٢٤٦/٤، شرح المفصل : ٨٠/١ ، المقاصد الشافية للشاطبى: ٥٦٥/٢.

قال أبـو حيـان: (ولرفعه على الفاعلية شرط وهو ألا يلبس بالمفعول، لو قلت: يوعظ في المسجد رجال، لالتبس أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله، وأن يكون فاعلاً، فلا يجوز إضمار الفعل على أن " رجال " فاعل، وفى القياس على ما سمع من ذلك باعتبار شرطه خلاف، فالجمهور على أنه لا يقاس على ما سمع من ذلك، وذهب الجرمى وابن جنى إلى القياسي على ذلك)[1].

ومن الشواهد على ذلك من القراءات الشاذة : قراءة السلمي والحسن [2]: {وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ } [3] ببناء الفعل للمفعول، ورفع " قتلُ " على النيابة، ورفع " شركاؤهم ".

قال الفراء: (برفع " الشركاء " بفعل ينويه، كأنه قال: زَيّن لهم شركاؤهم)[4].

وهـذه القـراءة تحتمـل وجهـين ذكرهما ابن جنى وغيره ورجح ابن جنى الوجه الأول وهو إعراب " شركاؤهم " فاعل لفعل محذوف قال:

(أحدهما: " وهو الوجه ": أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر دلّ عليه قوله " زين "، كأنه لما قال: زُيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادهم، قيل: من زينه لهم ؟ فقيل: زينه لهم شركاؤهم)[5].

أما الوجه الآخر الذى ذكره ولم يختاره فهو لقطرب، وهو: أن " الشركاء " مرفوعة لأنها فاعل للمصدر " قتل "، كأنه قال: وكذلك زُين لكثير من المشركين أن قتل شركاؤهم أولادَهم [6].

---

(١) الارتشاف : ١٣٢٣/٣، وينظر : الخصائص :٤٢٤/٢، تعليق الفرائد :٢٤٦/٤، المساعد ٣٩٤/١:، التصريح: ٤٠١/١.
(٢) إعراب القرآن للنحاس : ٩٧/٢، ٩٨، مختصر شواذ القراءات لابن خالويه : ٤٦ " على بن أبى طالب "، المحتسب : ٣٢٩/١، معجم القراءات : ٢٧٤/٦.
(٣) الأنعام : من الآية (١٣٧).
(٤) معانى القرآن للفراء : ٣٥٧/١.
(٥) المحتسب : ٢٣٠/١.
(٦) ينظر : المحتسب: ٢٣٠/١، إعراب القراءات الشواذ:٥١٣/١.

وذهب الباقولى إلى أنه ليس لسيبويه فى الوجه الأول حجة قاطعة ، لاحتمال الآية غيره قال: (وإذا جاء نحو قوله: { وَلَا تَسْأَلْ عَن ذُنُوبِهِمُ الْمُجْرِمُونَ}[1] برفع " المجرمين " وفتح التاء من " تسأل " وجزمه على النهى، فلأن يحمل " شركاؤهم " على " القتل " أحسن، لأن " الذنوب " ليست بمصادر محضة، ومع ذلك فقد توهم فيه المصدرية وكأنه قال: ولا تسأل عن أن يذنب المجرمون)[2].

وهذا وإن كان صحيح المعنى إلا أن هذه الآية التى نحن بصددها ليست منه **كما قال ابن جنى**:

(وأما الوجه الآخر فأجازه قطرب، وهو أن يكون " الشركاء " ارتفعوا فى صلة المصدر الذى هو القتل بفعلهم، وكأنه وكذلك زُيّن لكثير من المشركين أن قتل شركاؤهم أولادَهم، وشبهه بقوله: حُبِّب إلى ركوبُ الفرس زيدٌ، أى: أن ركب الفرس زيدٌ. هذا –لعمرى– ونحوه صحيح المعنى، فأمّا الآية فليست منه، بدلالة القراءة المجتمع عليها، وأن المعنى: أن المزيّن هم الشركاءُ، وأن القاتل هم المشركون،وهذا واضح) [3].

فجعل ابن جنى القراءة السبعية مؤيدة للوجه الأول الذى تحتمله القراءة الشاذة وهو حذف العامل لأنها تنص على أن الشركاء هم المزينون لا محالة.

ومن الشواهد على ذلك –أيضاً- قراءة مجاهد وابن كثير وعباس وغيرهم: {كَذَلِكَ يُوحَي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ اللَّهُ }[4] ببناء " يوحَى " للمفعول ورفع " الله"[5]، وفى رفعه ثلاثة أوجه:

---

(١) القصص : من الآية (٧٨).
(٢) كشف المشكلات : ٩٥١.
(٣) المحتسب: ٢٣٠/١.
(٤) الشورى : من الآية (٣).
(٥) الاتحاف:٤٤٨/٢، النشر:٣٦٧/٢، السبعة فى القراءات:٥٨٠، البحر المحيط: ٤٨٦/٧، البيان: ٣٤٤/٢، معجم القراءات: ٣٠٨/٨.

الأول: أن يكون مرفوعاً بفعل مقدّر دلّ عليه " يوحى " تقديره: أوحى.

الثـانى: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، ويكون " العزيز الحكيم " خبرين عن الله تعالى، ويجوز أن يكونا وصفين و " له ما فى السموات " الخبر، وقدره أبو حيان بـ: الله العزيز الحكيم الموحى.

الثالث: أن يكون مرفوعاً، لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: هو الله [١].

– **ومن ذلك –أيضاً- قراءة** [٢]: {قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ*النَّارُ ذَاتُ الْوَقُودِ} [٣] " برفع النار" بمعنى: قتلتهم النار، أو: أحرقتهم النار.

ومن الشواهد على ذلك من الشعر:

قول الشاعر:

لِيُبــك يزيــدُ ضــارعٌ لخــصومَة ومُخْتَــبطٌ ممَّــا تُطِــيحُ الطــوائحُ[٤]

لما قال: ليبك يزيد، كأنه قيل: من يبكيه ؟ فقال: ضارع لخصومة، أى: يبكيه ضارع لخصومة، فأضمر الفعل[٥].

ومثله قول الآخر:

حمامَـةَ بطْـنِ الــواديينِ ترنَّمــى سُـقِيتِ مـن الغُــرّ الغــواديَ مطيرُهــا[٦]

وخلاصة القول: أنه يجوز حذف عامل الفاعل إذا دل عليه دليل بأن يكون ما قبله مشعراً به، كما ذهب إلى ذلك جمهور النحاة ، ولا أرى مانعاً من القياس عليه ما دام الدليل قائماً ولا يوجد لبس.

---

(١) ينظر : البيان: ٣٤٤/٢، ٣٤٥، معجم القراءات :٣٠٨/٨.

(٢) قراءة الأشهب العقيلى وأبى السمال وابن السميفع وأبى عبد الرحمن السلمى وعيسى (البحر: ٤٤٤/٨، المحرر الوجيز: ١٩٦٤، التبيان: ١٢٨٠/٢، معانى الفراء: ٢٥٣/٢، معجم القراءات: ٣٦٨/١٠).

(٣) البروج : من الآيتين(٤، ٥).

(٤) من الطويل للحارث بن نهيك (الكتاب: ٢٨٨/١، شرح المفصل :٨٠/١، الخزانة : ٣٠٣/١، شرح التسهيل: ١١٩/٢، كشف المشكلات: ٩٤٨).

(٥) كشف المشكلات : ٩٤٩.

(٦) من الطويل لتوبة بن الحمير (شرح التسهيل: ١١٩/٢، شرح شواهد المغنى: ٢٠١)

والقراءات الشاذة السابقة جزء أصيل من هذه القاعدة ومما يقوي الاستشهاد بها على هذا الموضع القراءة السبعية السابقة.

وتقدير المرفوع فيما سبق فاعل لفعل محذوف أولى من تقديره خبر مبتدأ محذوف أو العكس، لاعتضاد التقدير بما يرجحه، ولوقوعه فاعلاً فى القراءات السبعية، أو فى آيات مشابهة مثل قوله تعالى {وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ } [1]، فلا يقدر: ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله، لمجئ ذلك فى شبه هذا الموضع وهو {وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ} [2].

أما فى غير ذلك فالحمل على الثانى أولى لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كلا حذف، بخلاف الفعل [3].

(١) الزخرف : من الآية (٨٧).
(٢) الزخرف : من الآية (٩).
(٣) ينظر : شرح الأشمونى:٤٩/٢، ٥٠، الإيضاح فى شرح المفصل :١٧٣/١، الأشباه والنظائر: ٦٧/٢.

٢- اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث

يكتسب المضاف " المذكر " من المضاف إليه " المؤنث " التأنيث، إذا لم يختل المعنى وكان المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه.

والشواهد على ذلك كثيرة من القرآن والشعر وكلام العرب(١).

- **ومما استشهد به على ذلك من القراءات الشاذة**:

قراءة { تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ }(٢) بالتاء(٣)، فـ " بعض " فى الآية مذكر اكتسب التأنيث من المضاف إليه " السيارة " ولهذا أنث الفعل " تلتقطه ".

قال الزجاج:(.... قرأ الحسن" تلتقطه "بالتاء، وأجاز ذلك جميع النحويين، وزعموا أن ذلك إنما جاز لأن بعض السيارة سيارة، فكأنه قال: تلتقطه سيَّارة بعض السيارة)(٤).

وقال العكبرى:(ويقرأ بالتاء حملاً على المعنى إذ بعض السيارة سيارة، ومنه ذهبت بعض أصابعه)(٥).

وقيل: إن ذلك مراعاة للمعنى ، قال ابن جنى: (وإن شئت حملته على تأنيث المذكر لمّا كان يعبر عنه بالمؤنث، ألا ترى إلى قول الله سبحانه { فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا }(٦) فتأنيث " المثل " لأنه فى المعنى " حسنة ")(٧).

---

(١) ينظر : الكتاب :٥١/١، معانى القرآن للفراء :٣٧/٢، المحتسب: ٢٣٦/١، دراسات لأسلوب القرآن : ق"٣" ج"٣"/٢٩٢.
(٢) يوسف : من الآية (١٠).
(٣) هى قراءة الحسن ومجاهد وقتادة وأبى رجاء وابن أبى عبلة، وقيل : قرأها ابن كثير (إعراب القرآن للنحاس : ٤٤١، مختصر ابن خالويه :٦٧، المحتسب :٢٣٧/١، إعراب القراءات الشواذ:٦٨٥/١، التبيان :٧٢٤، الإتحاف :١٤١، البحر: ٢٨٦/٥).
(٤) معانى الزجاج :٩٤/٣.
(٥) التبيان : ٧٢٤.
(٦) الأنعام : من الآية (١٦٠).
(٧) المحتسب : ٢٣٧/١.

وذكر أن هذا أولى من حمله على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لأنه ليس بمستحسن فى القياس وأكثر مأتاه إنما هو فى الشعر [1].

- **ومن ذلك -أيضاً- قراءة الجحدرى وابن السميفع وأبى حيوة:** {فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ تُحْيِي الْأَرْضَ }[2] بالتاء[3].

قال ابن جنى:(ذهب بالتأنيث إلى لفظ الرحمة، لأن الرحمة قد يقوم مقامها أثرها، ولا تقول على هذا: أما ترى إلى غلام هند كيف تضرب زيداً، بالتاء، وفرّق بينهما أن الرحمة قد يقوم مقامها أثرها، فإذا ذكرت أثرها فكأن الغرض فى ذلك إنما هو هى.

تقول: رأيت عليك النعمة، ورأيت عليك أثر النعمة، ولا يعبر عن هند بغلامها.

ألا ترى أنك لا تقول: رأيت غلام هند، وأنت تعنى أنك رأيتها ؟ وأثر النعمة كأنه هو النعمة)[4].

وقال أبو حيان (ومثل ذلك لا يجوز إلا إذا كان المضاف بمعنى المضاف إليه أو من سببه، وأما إذا كان أجنبياً فلا يجوز بحال)[5].

- **ومن ذلك -أيضاً- قراءة أبى العافية**[6]: { لاَ تنفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا }[7].

وهناك من غلط هذا القراءة لأن الإيمان ليس بعضاً للنفس.

قال الزمخشرى:(قرأ ابن سيرين " لا تنفع " بالتاء لكون الإيمان مضافاً إلى ضمير المؤنث الذى هو بعضه كقولك " ذهبت بعض أصابعه " وهو غلط لأن

---

(١) المرجع السابق : نفس الصفحة.
(٢) الروم : من الآية (٥٠).
(٣) المحتسب :١٦٥/٢، البحر: ١٧٤/٧، شواذ القراءات للكرماني: ٣٧٦.
(٤) المحتسب : ١٦٥/٢.
(٥) البحر:١٧٤/٧، ومما يستدل عليه بهذه القراءة -أيضاً – مجئ الحال جملة إنشائية، فقوله " كيف تحى " جملة منصوبة الموضع على الحال، حملاً على المعنى لا على اللفظ، فكأنه قال : فانظر إلى آثار رحمة ربك محيية للأرض بعد موتها " المحتسب : ١٦٥/٢" .
(٦) المحتسب: ٢٣٦/١، وفى الكشاف: ٤١٦/٢، وإعراب النحاس:٢٩٣/١ " لابن سيرين ".
(٧) الأنعام : من الآية (١٥٨).

الإيمان ليس بعضاً للنفس، ويحتمل أن يكون أنث على معنى الإيمان، وهو المعرفة أو العقيدة، فكان مثل: جاءته كتابى فاحتقرها على معنى الصحيفة)[1].

ولا يلزم أن يكون المضاف بعض المضاف إليه، فقد سبق أن ذكرت أنه إما أن يكون بعضاً أو كبعضه بأن يكون مشتملاً عليه.

وفيما قاله ابن جنى توضيح لذلك حيث قال:(ليس ينبغى أن يطلق على شئ له وجه من العربية قائم وإن كان غيره أقوى منه أنه غلط.

وعلى الجملة فقد كثر عنهم تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث، وكان المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به) [2].

وقوله " منه أو به " يتضح فى تعليق النحاس على ذلك حيث قال:(فى هذا شئ دقيق ذكره سيبويه[3]،وذلك أن الإيمان والنفس كل منهما مشتمل على الآخر، فجاز التأنيث)[4]

وخلاصة القول: أنه يجوز أن يكتسب المضاف التأنيث من المضاف إليه إذا كان المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه.

والقراءات الشاذة التى تعرضت لها جزء لا يمكن إغفاله من هذه القاعدة.

(١) الكشاف: ٤١٦/٢، البحر:٢٦٠/٤، التبيان :٥٥٢/١.
(٢) المحتسب: ٢٣٧/١.
(٣) الكتاب: ٥٣/١، ٥٤.
(٤) إعراب القرآن للنحاس: ٢٩٤/١.

٣- جواز حذف الصفة

الغرض من مجئ الصفة زيادة الكلام توضيحاً والموصوف تخصيصاً، فحذفها عكس المراد من الإتيان بها، ومع ذلك وجد حذفها فى كلام العرب لدليل يدل عليها.

قال ابن جنى:(وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب[١] من قولهم: سير عليه سير،وهم يريدون: سير طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها،وذلك أنك تحس فى كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك.... فعلى هذا وما يجرى مجراه تحذف الصفة، فأما إن عريت من الدلالة عليها من اللفظ أو من الحال فإن حذفها لا يجوز)[٢].

فحذف الصفة جائز، ولكن بشرط دلالة الحال عليها، وإذا لم تدل الحال عليها فحذفها غير جائز.

قال ابن يعيش:(وأما الصفة فلا يحسن حذفها لأن الغرض من الصفة إما التخصيص وإما الثناء والمدح وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب، والحذف من باب الإيجاز والاختصار، فلا يجتمعان لتدافعهما، وقد حذفت الصفة على قلة وندرة، وذلك عند قوة دلالة الحال عليها)[٣].

وقد عبر ابن مالك عن ذلك قائلاً:

وما من المنعوتِ والنعتِ عُقل يجوزُ حذفُه وفى النعتِ يقِل

(١) ينظر : الكتاب:١/٢٢٠.
(٢) الخصائص: ٢/٣٧٠، ٣٧١.
(٣) شرح المفصل: ٣/٦٣.

والشواهد القرآنية والشعرية على ذلك كثيرة – لا داعى لذكرها هنا –[1].

وما يعنينى هنا هو الاستشهاد بقوله تعالى { يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا}[2].

أى: كل سفينة صالحة غصباً،ويدل على هذه الصفة المحذوفة القرينة اللفظية السابقة وهى قوله تعالى{ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا } فإن تعييبه إياها لا يخرجها عن كونها سفينة، وإنما المأخوذ هو الصحيح دون المعيب، لأن الملك الغاصب لا يغتصب ما لا نفع فيه.

– **ومما يستدل به على حذف الصفة فى هذه الآية**: **قراءة أبى وعبد الله بن مسعود:**{يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ صَالحةٍ غَصْبًا} [3].

بزيادة " صالحة" بين "سفينة " و "غصباً " ففى هذه القراءة دليل قاطع على حذف الصفة فى الآية السابقة وعلى جواز حذفها إذا دل عليها دليل.

قال ابن هشام:({يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا} أى: صالحة، بدليل أنه قرئ كذلك، وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيه حينئذ)[4].

وخلاصة القول:

أنه يجوز حذف الصفة للعلم بها حتى ولو كان ذلك عكس المقصود منها ما دام الوصف معلوماً، ولأن ذلك قد يرمى فى بعض الأحيان لبعد دلالى خاص كإبراز أثر الموصوف فى مضمون السياق.

ومما يؤكد ذلك قراءة أبى وابن مسعود، التى تجعل الاستدلال بالآية السابقة أمراً لا جدال فيه.

---

(١) قد درست حذف الصفة بتفصيل فى بحث " التغير فى التركيب الوصفى " مما لا داعى لتكرار الشواهد هنا .

(٢) الكهف : من الآية (٧٩).

(٣) الكشاف : ٦٠٧/٣، البحر المحيط :١٤٥/٦، معجم القراءات :٢٨٣/٥.

(٤) المغنى :٧٢٠/٢.

٤- جواز النصب والرفع فى الاسم المعرف بالألف واللام المعطوف على المنادى المبنى

يجوز فى الاسم المعرف بالألف واللام، المعطوف على منادى مفرد، ليس فيه الألف واللام، النصب عطفاً على محل المنادى والرفع على لفظه.

– **وقد قرئ قوله تعالى** { يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ } [١] بنصب " الطيرَ " عطفاً على محل " الجبال "، وقرئ برفع " الطيرُ " عطفاً على لفظ " يا جبالُ " وهى قراءة شاذة [٢]

فالرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت[٣].

واختار النصب أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمي.

والقراءة بالنصب أقوى فى القياس من قراءة الرفع عند الأنبارى، لأن ما فيه " ال " لم يل حرف النداء، فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولى الحرف[٤].

وجوز البعض انتصاب " الطير " على أنه مفعول معه.

قال النحاس:(ويجوز أن يكون مفعولاً معه، كما تقول: استوى الماء والخشبة، أى: مع الخشبة، وسمعت الزجاج يجيز: قمت وزيداً)[٥].

ونقل عن الكسائى أنه معطوف على " فضلاً " أى: وتسبيح الطير.

---

(١) سبأ : من الآية (١٠).

(٢) النصب قراءة السبعة وروين، وهو المشهور عن رَوح والأعرج والحسن وعيسى بن عمر ويونس والجرمى. والرفع قراءة السلمى والأعرج وعبد الوارث، ومحبوب عن أبى عمرو، ونصر، وأبى بكر عن عاصم، وأبى نوفل، وأبى العالية، وابن أبى عبلة.... وغيرهم (معانى الزجاج:٤/٢٤٣، مختصر شواذ القرآن: ٢/١٣٣، البحر: ٧/٢٥٣، معجم القراءات: ٧/٣٤٠) .

(٣) ينظر: الهمع: ٥/٢٨٣.

(٤) ينظر: البيان: ٢/٢٧٥، الهمع: ٥/٢٨٣.

(٥) إعراب القرآن للنحاس :٧٨٥.

ويمكن أن يكون النصب على أنه مفعول به لفعل مقدر، تقديره: وسخرنا له الطير. وكل الأوجه محتملة [١].

واستحسن المبرد قراءة النصب عطفاً على محل المنادى إن كانت " ال " فيه للتعريف، لأنه حينئذ شبيه بالمضاف، والرفع إن لم تكن له، بل للمح الصفة لعدم شبهه حينئذ به قال: (فإن عطفت اسماً فيه ألف ولام على مضاف أو منفرد، فإن فيه اختلافاً، أما الخليل وسيبويه والمازنى، فيختارون الرفع، فيقولون: يا زيدُ والحارث أقبلا، وقرأ الأعرج: { يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ } وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس والجرمى فيختارون النصب وهى قراءة العامة... والنصب عندى حسن على قراءة الناس)[٢].

فالمبرد استحسن قراءة الناس بالنصب وفضلها على القراءة الشاذة بالرفع، ووجه التفضيل عنده: أن " ال " فى نحو " اليسع " و " الحارث " لم تفد تعريفاً، فكأنها ليست فيه، فـ" يا زيد واليسع "، مثل " يا زيد ويسع "، و" ال " فى " الطير " مؤثرة تعريفاً وتركيباً فأشبه ما هى فيه المضاف [٣].

أما عن الرفع حملاً على اللفظ، فإنما جاز لأنه لما اطرد البناء على الضم فى كل اسم منادى مفرد، أشبه حركة الفاعل، فأشبه حركة الإعراب، فجاز أن يحمل على لفظه[٤].

واختار الرفع الخليل وسيبويه والمازنى من المتقدمين، وابن مالك من المتأخرين للمشاكلة فى الحركة –كما سبق– ولأنه أكثر ما سمع[٥].

---

(١) ينظر : إعراب القرآن للنحاس :٧٨٥، تفسير القرطبى: ٢٦٢/١٧، المشكل:١٣٣/٢، البيان:٢٧٥/٢، الكشاف:١١٠/٥، التبيان: ١٠٦٤/٢، كشف المشكلات:١٠٩٣/٢.
(٢) المقتضب: ٢١٢/٤، ٢١٣.
(٣) ينظر: الدرر اللوامع : ٤٧٣/٢.
(٤) ينظر: البيان :٢٧٥/٢.
(٥) ينظر : الجمل للخليل :٨٣، الكتاب:١٨٦/٢، ١٨٧، المقتضب:٢١٢/٤.

وحجة من اختار الرفع: أن يقول: إذا قلت: يا زيد والحارث، فإنما أريد: يا زيد ويا حارثُ، فيقال لهم: فقولوا: ياالحارثُ. فيقولون: هذا لا يلزمنا، لأن الألف واللام لا تقع إلى جانب حرف النداء، وأنتم إذا نصبتموه لم توقعوه –أيضاً– ذلك الموقع فكلانا فى هذه سواء(١).

قال الخليل:(من قال: " يا زيد والنضرَ "، فإنما نصب، لأن هذا كان من المواضع التى يُردُّ فيها الشئ إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ، وقال الأعرج: { يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ }فرفع)(٢).

قال ابن مالك:

وإن يكن مصحوب " ال " ما نسقا ففيه وجهان، ورفع ينتقى

وأجاز السيوطى العطف حملاً على اللفظ أو على المحل نحو: يا رجل الطويلُ والطويلَ،وقد رد على الكوفيين قولهم بنصب كل من النعت والتوكيد والنسق محتجاً بالقراءة الشاذة: { يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ } بالرفع (٣).

وقيل: إن الرفع عطفاً على الضمير المستكن فى " أوبى " للفصل بالظرف (٤).

وقيل: الرفع بالابتداء والخبر محذوف، أى: والطير تؤوب وإلانة الحديد(٥).

ومما استشهد به على جواز الأمرين من الشعر: **قول الشاعر**:

ألا يا زيْدُ والضَّحَّاكَ سِيْرَا فقَدْ جاوزتُما خَمَرَ الطّرِيقِ(٦)

فروى " الضحاك " بالنصب والرفع.

---

(١) المقتضب :٤/٢١٣.
(٢) الكتاب :٢/١٨٦، ١٨٧.
(٣) الهمع : ٥/٢٨٢.
(٤) الإتحاف: ٢/٣٨٢، البيان ٢/٢٧٦.
(٥) البحر: ٧/٢٥٣.
(٦) من الوافر.
" والخَمرَ : وَهْدَةٌ يختفى فيها الذئب (اللسان " خمر ") وهو بلا نسبة فى (الأزهية :١٦٥، الدرر ٢/٤٧٢، شرح قطرالندى : ٢١٠، لسان العرب : " خمر "، الهمع ٥/٢٨٢) .

وخلاصة القول:

أنه يجوز فى تابع المنادى المبنى إذا كان نسقاً فيه الألف واللام أن يجئ منصوباً على المحل، أو مرفوعاً على اللفظ.

والقراءة الشاذة السابقة جزء لا يمكن إغفاله من هذه القاعدة، بل جزء أصيل من أدلتها.

٥- جواز إعمال " إذن " بعد حرف العطف

لعمل " إذن " النصب فى الفعل المضارع شروط هى:

١- أن يكون الفعل مستقبلاً بعدها، فإن كان حالاً وجب الرفع.

٢- أن تكون" إذن " مصدرة فى أول الجواب، فإن تأخرت وجب إهمالها.

٣-ألا يفصل بينها وبين منصوبها بغير القسم، فإن فصل وجب أن تهمل [١].

فإذا استوفت هذه الشروط نصبت المضارع.

ومن أحوال " إذن ": أن تقع بعد الواو أو الفاء، وفى هذه الحال يجوز إعمالها وإلغاؤها.

وذلك نحو: زيد يقوم وإذن يذهب، فيجوز هنا الرفع والنصب باعتبارين مختلفين.

وذلك أنك إن عطفت " وإذن يذهب " على " يقوم " الذى هو الخبر ألغيت " إذن " من العمل وصار بمنزلة الخبر.

وإن عطفته على الجملة الأولى كانت الواو كالمستأنفة وصار فى حكم ابتداء كلام فتعمل " إذن " النصب فى المضارع بعدها [٢].

- **ومما استشهد به جمهور النحاة** على إعمال " إذن " إذا كانت بين " الواو أو الفاء " والفعل[٣]: قراءة أبى وابن مسعود[٤]: { وإذن لا يلبثوا }[٥].

وقراءة ابن مسعود وابن عباس وأبى[١]: { فإذاً لا يؤتوا }[٢].

---

(١) ينظر : التبصرة والتذكرة: ٣٩٦/١، أوضح المسالك : ١٤٢/٤: ١٤٧، الجنى الدانى :٣٦١.

(٢) ينظر : شرح المفصل: ١٦/٧، الإيضاح فى شرح المفصل:٢٦٣/٢، معانى الحروف للرمانى :١١٦، الجنى الدانى :٣٦٢.

(٣) إعمال " إذن " هو رأى الجمهور وذهب البعض إلى أن النصب بـ " أن " مضمرة .

(٤) مختصر ابن خالويه :٨٠، الكشاف: ٥٤١/٣، إملاء ما من به الرحمن: ٩٥/٢، إعراب القراءات الشواذ: ٧٩٧/١، البحر: ٦٣/٦، معجم القراءات: ١٠١/٥ .

(٥) الإسراء : من الآية (٧٦).

والغالب الرفع، وبه قرأ السبعة.

فمن ألغى راعى تقدم حرف العطف، ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة(٣).

وإلى جواز الإعمال والإهمال أشار ابن مالك بقوله:

..... **وانصب وارفعا إذا "إذن" من بعد عطفٍ وقعا**

وحملها سيبويه على " أُرى وحسب " قائلاً:

(واعلم أن " إذن " إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل، فإنك فيها بالخيار، إن شئت أعملتها كإعمالك " أُرى " و " حَسِبْتُ " إذا كانت واحدة منهما بين اسمين، وذلك قولك: زيداً حسبتُ أخاك، وإن شئت ألغيت " إذن "، كإلغائك " حسبْتُ " إذا قلت: زيد حسبت أخوك)(٤).

قال الزمخشري:(فإن قلت: ما وجه القراءتين ؟، قلت: أما الشائعة فقد عطف فيها الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر " كاد " والفعل فى خبر " كاد " واقع موقع الاسم.

وأما قراءة أُبىّ ففيها الجملة برأسها التى هى { وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُوا } عطف على جملة قوله {وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُّونَكَ } (٥).

وقال الرضى:(وأما إذا تصدر من وجه دون وجه، وذلك إذا وقع بعد عاطف... جاز لك نصب الفعل وترك نصبه، وذلك أنك عطفت جملة مستقلة على جملة مستقلة، فمن حيث كون " إذن " في أول جملة مستقلة هو مصدر، فيجوز انتصاب الفعل بعده، ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب

(١) مختصر ابن خالويه :٣٤، الكشاف: ٩٢/٢، البحر المحيط:٢٨٤/٣، مشكل إعراب القرآن:٢٣٨/١.
(٢) النساء : من الآية (٥٣).
(٣) ينظر : المغنى: ٣٢، الهمع: ١٠٧/٤.
(٤) الكتاب :١٣/٣، وينظر : معانى القرآن للفراء:٢٧٣/١، المقتضب: ١١/٢، ١٢.
(٥) الكشاف: ٥٤١/٣.

ربط حرف العطف بعض الكلام ببعض، هو متوسط،وارتفاع الفعل بعد العاطف أكثر)[1].

وفي "شرح الكافية الشافية": (إلغاؤها أجود وهي لغة القرآن التي قرأ بها السبعة في قوله تعالى : { وَإِذًا لاَّ يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إِلاَّ قَلِيلاً} وفى بعض الشواذ { لاَّ يَلْبَثُوا } بالنصب)[2].

وخلاصة القول:

أنه يجوز نصب الفعل المضارع بـ " إذن " الواقعة بعد الفاء أو الواو، والإهمال بعدهما أكثر من الإعمال.

والقول بأن الإهمال أجود فيه نظر، لورود الإعمال فى القرآن الكريم،وإن كانت القراءة به شاذة، فهذا لا يعنى أنه غير جيد.

فالقراءتان السابقتان (وغيرهما من الشواهد) تؤكدان جواز الأمرين، وكون أحدهما أقل من الآخر لا يعنى أنه أقل جودة.

(١) شرح الكافية: ٤/٤٤، ٤٥.
(٢) شرح الكافية الشافية: ٣/١٥٣٦، ١٥٣٧.

المبحث الثانى
الاستدلال بالقراءة الشاذة على بعض المذاهب النحوية

سأحاول – بمشيئة الله– من خلال ما أتناوله من قراءات فى هذا المبحث بيان أن القراءات الشاذة جزء لا يستهان به من الأدلة التى اعتمد عليها أصحاب المذاهب النحوية مما يؤكد أنه لو روعيت القراءات الشاذة فى الاستدلال على هذه المذاهب وغيرها لاتسع أفق القاعدة اللغوية.

فالقراءة الشاذة تعكس جانباً مهما من اللغة أهمله البصريون تحت ذريعة خروجه عن دائرة سماعهم، فهم يقبلونها فقط إذا لم تعارض قاعدة وضعوها فإن اصطدمت بقواعدهم أغفلوها أو ضعفوها.

وفيما يلى ما يوضح ذلك:

١- حذف عائد الصلة المرفوع مع عدم الاستطالة

يجوز حذف العائد على الموصول إن كان مبتدأ بشروط:

أحدها: ألا يكون بعد حرف نفى نحو: جاءنى الذي ما هو قائم.

الثانى: ألا يكون بعد أداة حصر نحو: جاءنى الذي ما في الدار إلا هو، أو الذي إنما في الدار هو.

الثالث: ألا يكون معطوفاً على غيره نحو: جاءنى الذي زيد وهو منطلقان.

الرابع: ألا يكون معطوفاً عليه غيره نحو: جاءنى الذي هو وزيد فاضلان.

الخامس: ألا يكون خبره جملة ولا ظرفاً ولا مجروراً كقوله تعالى{الَّذِينَ هُمْ يُرَاءونَ}[١].

ونحو: جاءنى الذي هو في الدار، لأنه لو حذف لم يدر أحذف من الكلام شئ أم لا ؟ لأن ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة.

السادس: أن تطول الصلة " على مذهب البصريين"، ولم يشترطه الكوفيون، فأجازوا الحذف من قولك: جاء الذي هو فاضل[٢].

ومن حجج الكوفيين على جواز حذف الضمير المرفوع فى صلة غير " أى "[٣] إن لم تكن الصلة مستطالة:

- **قراءة الحسن ويحى بن يعمر والأعمش قوله تعالى**{ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ}[٤]." أحسنُ " برفع النون، أى: هو أحسن [٥].

---

(١) الماعون : الآية (٦).

(٢) ينظر : التسهيل :٣٥، المساعد : ١٥٣/١، شرح الأشمونى: ٢٧٠/١، الهمع: ٣١١/١، ٣١٢.

(٣) ومن حذفها مع " أى " قراءة : {ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ } (٦٩) سورة مريم (البحر المحيط:١٩٦/٦) ولم يشترط طول الصلة فى " أى " لملازمتها للإضافة لفظاً أو نية فالطول بالإضافة لازم لـ " أى " فكان مغنياً من اشتراط طول الصلة (حاشية الصبان: ٢٧٠/١).

(٤) الأنعام : من الآية (١٥٤).

(٥) المحتسب :٢٣٤/١، البحر: ٢٥٥/٤، الإتحاف: ٣٨/٢، فتح القدير: ٢٥١،٢٥٢/٢، معجم القراءات :٥٨٨/٢.

- **ومن ذلك -أيضًا- قراءة مالك بن دينار وابن أبى عبلة والضحاك ورؤبة:**{مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ} [1] برفع " بعوضة "[2]، والمراد: مثلاً الذى هو بعوضة [3].

ومن الشواهد على ذلك من الشعر:

قول الشاعر:

لا تنو إلا الذي خيرٌ فما شَقِيَتْ إلا نُفوسُ الأُلَى للشَرِّ ناوُونا[4]

التقدير: لا تنو إلا الذى هو خير، فحذف صدر الصلة مع قصر الصلة.

وقول الآخر:

من يُعْنَ بالحمدِ لم ينطِقْ بما سَفَهٌ ولا يجِدْ عن سبيلِ المجدِ والكَرم[5]

أى: لم ينطق بالذى هو سفه، فحذف صدر الصلة الموصول وإن لم تطل الصلة.

وقول عدى بن زيد العبادى:

لم أرَ مثلَ الفتيانِ في غَبَنِ الـ أيّامِ يَدْرون ما عواقِبُها[6]

والتقدير: يدرون الذى هو عواقبها.

---

(١) البقرة : من الآية (٢٦) .
(٢) معانى الأخفش: ٥٩/١ " لغة بنى تميم "، مختصر خالويه :١٢، المحتسب :٦٤/١، الكشاف: ٢٦٤/١، البحر المحيط :٢٦٧/١، فتح القدير: ١٤٧/١، معجم القراءات :٦٨/١.
(٣) هناك وجه آخر هو : أن يكون " بعوضة " خبر مبتدأ محذوف، وتكون " ما " حرفاً زائدًا، تقديره: مثلاً هو بعوضة، وزيادة " ما "ها هنا كزيادتها مع النصب (التبيان :٤٣/١، البحر: ٢٦٧/١).
(٤) من البسيط وهو بلا نسبة فى : (شرح الأشمونى: ٢٧١/١، قال العينى : وهو من شواهد الأشمونى فقط).
(٥) من البسيط، وهو بلا نسبة فى :
أوضح المسالك:١٥١/١، التصريح:١٧٣/١، شرح الأشمونى:٢٧١/١، الهمع: ٣١٢/١، الدرر: ١٧٥/١.
(٦) من المنسرح : المحتسب: ٦٤/١، خزانة الأدب: ٣٥٣/٣ .

وحكم البصريون على القراءتين السابقتين بالشذوذ، ومنهم من وصفهما بالقلة والندور، لأنهم يشترطون طول الصلة.

فلم يأخذوا بهاتين القراءتين ولا بالأبيات المستشهد بها على ذلك، واستضعفوا هذا الحذف " لأن العائد هنا شطر الجملة، وليس بفضلة كالهاء فى قولك: الذى كلمته "[1].

واستحسنوه إذا طالت الصلة [2].

قال سيبويه:(واعلم أن

كفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرُنا[3]

برفع " غير " أجود وفيه ضعف، إلا أن يكون فيه " هو " لأن " هو " من بعض الصلة وهو نحو: " مررت بأيهم أفضل "، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية{ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ } برفع " أحسن "، واعلم أنه قبيح أن تقول: هذا مَنْ منطلق، إذا جعلت " المنطلق " حشواً " يعنى صلة الموصول " أو وصفاً.

فإن أطلت الكلام فقلت: من خير منك، حسن فى الوصف والحشو، زعم الخليل أنه سمع من العرب رجلاً يقول: ما أنا بالذى قائل لك سوءاً، وما أنا بالذى قائل لك قبيحاً) [4].

وضعفه ابن جنى -أيضًا- فقال فى توجيه قراءة الرفع فى { تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ }: (هذا مستضعف الإعراب عندنا،لحذفك المبتدأ العائد على الذى، لأن تقديره:

---

(١) شرح المفصل: ١٥٣/٣ .

(٢) ينظر : الكتاب: ١٠٧/٢، ١٠٨، إعراب القرآن للزجاج:١٠٣/١، المحتسب: ٢٣٤/١، البيان للأنبارى:٣٥٠/١، أوضح المسالك:١٥٠/١، التصريح:١٤٤/١، شرح الأشمونى :٢٧٠/١، الهمع :٣١١/١ .

(٣) من قول حسان بن ثابت :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا حب النبى محمد إيانا

(٤) الكتاب: ١٠٧/٢، ١٠٨ .

تماماً على الذى هو أحسن، وحذف " هو " من هنا ضعيف،وذلك أنه إنما يحذف من صلة " الذى " الهاء المنصوبة بالفعل الذى هو صلتها،نحو: مررت بالذى ضربت، أى ضربته، وأكرمت الذى أهنت، أى: أهنته، فالهاء ضمير المفعول، ومن المفعول بُدّ وطال الاسم بصلته، فحذفت الهاء لذلك،وليس المبتدأ بنيف ولا فضلة فيحذف تخفيفاً، لاسيما وهو عائد الموصول) [1].

وقال فى توجيه قراءة الرفع فى {مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ }:(وجه ذلك أن " ما " ها هنا اسم موصول بمنزلة " الذى "، أى: لا يستحى أن يضرب الذى هو بعوضة مثلاً، فحذف العائد على الموصول، وهو مبتدأ.....، وحذف الضمير من هنا ضعيف، لأنه ليس فضلة كالهاء فى نحو قولك: ضربت الذى كلمت، أى: كلمته) [2].

والظاهر من مذهب ابن مالك فى هذه المسألة أنه لا يمنع الحذف وإنما هو عنده ضعيف كمذهب أهل البصرة.

قال فى الألفية:

إن يُسْتطَل وصلٌ وإن لم يستطل ... فالحذفُ نَذْرٌوأَبَوْا أنْ يُخْتزَلْ

إن صَلُح الباقي بوصْلٍ مُكْمِلِ ... والحذفُ عندهم كثيرٌ مُنجَلي

وقال فى " شرح الكافية ": (فإن عدمت الاستطالة ضعف الحذف ولم يمتنع)[3].

ووصفها ابن هشام بالشذوذ فقال:(ولا يكثر الحذف فى صلة غير " أى " إلا إن طالت الصلة، وشذت قراءة بعضهم{ تَمَامًا عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ }) [4].

وذهب الصيمرى إلى أن الأجود فى الآيتين السابقتين القراءة السبعية بنصب " أحسن " على أن يكون فعلاً ماضياً " فى الآية الأولى "، ونصب " بعوضة " على زيادة " ما " فى الآية الثانية [5].

(١) المحتسب: ٢٣٤/١ .
(٢) المحتسب: ٦٤/١.
(٣) شرح الكافية الشافية: ٨١/١، ٨٢ .
(٤) أوضح المسالك :١٥٠/١ .
(٥) التبصرة والتذكرة: ٥٢٣/١، ٥٢٤ .

وقال ابن يعيش:(والحذف هنا قبيح جداً)[1].

وقال الأشمونى:(الحذف هنا نزر لا يقاس عليه)[2].

وخلاصة القول:

أنه يجوز على قلة حذف عائد الصلة وهو فى موضع رفع مبتدأ مع " أى " الموصولة وغيرها، ولا يشترط فى ذلك أن تطول الصلة، ولا ينبغى أن يوصف بالضعف أو الشذوذ كما ذهب البعض، لوروده فيما سبق من شواهد ولاسيما القراءتين السابقتين، ومما يقوى ذلك ما رواه سيبويه عن الخليل، فهؤلاء القراء الثقات لا ينطقون إلا بما هو واقع.

(١) شرح المفصل: ٨٥/٢ .
(٢) شرح الأشمونى: ١٦٨/١ .

٢- وقوع الوصف مبتدأ من غير أن يتقدمه نفى أو استفهام

المبتدأ يأتى على قسمين: مبتدأ له خبر، مثل:" زيد حاضر "، ومبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر، وهو الوصف الرافع لمكتفى به، مثل: أقائم الزيدان، وما قائم الزيدان[١]

وهذا الوصف حين يقع مبتدأ يحتاج إلى اسم بعده يعرب فاعلاً بعد اسم الفاعل والصفة المشبهة، ويعرب نائباً عن الفاعل بعد اسم المفعول، ولكن بشرط أن يعتمد هذا المبتدأ على نفى أو الاستفهام.

وهذا مذهب البصريين – عدا الأخفش – حيث ذهبوا إلى أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا سبقه نفى أو استفهام.

وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك.

فأجازوا: قائم الزيدان، على أن " قائم " مبتدأ، " الزيدان " فاعل سد مسد الخبر[٢].

واستدلوا لمذهبهم بقول الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهْب فلاتكُ ملغياً مقالةَ لِهْبى إذا الطيرُ مرّت[٣]

وأوّله البصريون على أن " خبير " خبر مقدم، و " بنو " مبتدأ مؤخر، وهذا الراجح لدى جمهور العلماء.

---

(١) ينظر : شرح الأشمونى: ١٨٩/١ .
(٢) ينظر : الكتاب: ١٢٧/٢، ١٢٨، شرح الكافية: ٢٢٦/١، شرح المفصل: ٩٦/١، شرح التسهيل: ٢٧٤/١، ٢٧٥، المساعد: ٢٠٧/١، شرح الأشمونى: ١٩١/١.
(٣) من الطويل لرجل من طئ :(التصريح: ١٩٤/١، التذييل: ٢٧٤/٣، شرح التسهيل: ٢٧٣/١، الهمع: ٧/٢، الدرر اللوامع: ١٨٢/١)

ورد البعض على ذلك بوجوب مطابقة المبتدأ والخبر فى الإفراد والتثنية والجمع، ولا تطابق هنا بين " خبير " و " بنو "، لأن " خبير " مفرد، و " بنو لهب " جمع.

والجواب: أن " خبير " مصدر على وزن " فعيل " و" فعيل " يخبر عن الواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد، مثل قوله تعالى:(١){وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ}.(٢)

- **ومما استدل به الأخفش والكوفيون على ذلك**: **قراءة أبى حيوة:** {وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا} (٣) برفع التاء (٤).

فـ " دانية " بالرفع: مبتدأ، و " ظلالها " فاعل به، وقد سد مسد الخبر.

ورد ابن عصفور مذهب الأخفش والكوفيين قائلاً:

(وذلك لا دليل فيه، لاحتمال أن تكون " دانية " خبراً مقدماً، و " ظلالها " مبتدأ، و –أيضاً– فى القياس غير صحيح، لأن اسم الفاعل إذا ثبت أنه أجرى مجرى الفعل فى عمله فلا يلزم أن يجرى مجرى الفعل فى وقوعه أول الكلام والابتداء به، فلا بد من دليل آخر على ذلك)(٥).

أما ابن مالك: فيرى أن الأحسن فى الوصف الرافع لفاعل مغن عن الخبر أن يكون بعد اعتماد على النفى والاستفهام، ويجوز بقبح على ندرة أن يأتى الوصف غير معتمد على ما سبق. قال:

(ولا يجرى ذلك المجرى باستحسان إلا بعد استفهام أو نفى خلافاً للأخفش)(٦).

---

(١) التحريم : من الآية (٤).
(٢) ينظر : التذييل: ٢٧٤/٣، ٢٧٥ .
(٣) الإنسان : من الآية (١٤) .
(٤) شواذ القراءات للكرمانى : ٤٩٦، البحر المحيط: ٣٨٨/٨، فتح القدير : ٤٦٤، معانى الفراء:٢١٦/٣، إملاء ما من به الرحمن: ٢٧٦/٢، مشكل إعراب القرآن: ٣٢٢/٢، معجم القراءات :٢١٣/١٠ .
(٥) شرح الجمل لابن عصفور: ٣٤١/١ .
(٦) التسهيل : ٤٤ .

وذكر فى الألفية أن ذلك قد يجوز نحو: " فائز أولو الرشد "، و قوله " قد " يعنى أنه أجاز ذلك قليلاً، والأخفش والكوفيون لا يجيزون المسألة على قلة، بل هى عندهم جائزة جوازاً حسناً.

ومما يؤيد استدلال الأخفش والكوفيين بهذه القراءة: قراءة أبى :{وَدَانٍ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا}[1].

قال أبو حيان:(واستدل به الأخفش على جواز رفع اسم الفاعل من غير أن يعتمد، نحو قولك: قائم الزيدون، ولا حجة فيه لأن الأظهر أن يكون " ظلالها " مبتدأ، و " دانية " خبر له،... وقرأ أُبى:" ودان " مرفوع، فهذا يمكن أن يستدل به الأخفش)[2]

ويقصد أبو حيان بذلك أن الوصف غير المعتمد المطابق لما بعده حقه أن يكون خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً خلافاً للأخفش، أما غير المطابق فحقه أن يكون المبتدأ ومعموله سد مسد الخبر.

وخلاصة القول:

أن الأجمل والأحسن الاعتماد على النفى والاستفهام، ويجوز بقلة دون قبح أن يرد الوصف دون أن يعتمد، استناداً لقراءة أبى حيوة المؤيدة بقراءة أُبى التى تدل على ذلك دلالة قاطعة من غير أن تحتمل وجهاً آخر كغيرها من الأدلة.

(١) شواذ القراءات :٤٩٦، إعراب النحاس :١٢٤١، مختصر ابن خالويه :١٦٧، مشكل إعراب القرآن: ٣٢٢/٢، معجم القراءات :٢١٤/١٠ .
(٢) البحر المحيط : ٣٨٨/٨ .

٣- إعمال " إنْ " عمل " ليس "

اختلف النحاة في إعمال " إنْ " عمل " ليس " على أربعة مذاهب:

١- **المنع مطلقاً في الشعر والنثر:** وذلك لعدم اختصاصها، وهو مذهب الفراء وأكثر البصريين.

قال السيوطى: (" إنْ " النافية –أيضاً– من الحروف التى لا تختص، فكان القياس أن لا تعمل فلذلك منع إعمالها الفراء وأكثر البصريين والمغاربة)[١].

٢- **الجواز فى الشعر والمنع فى النثر:** لأن الشعر موضع ضرورة يجوز فيه ما لا يجوز فى غيره. وهو مذهب ابن عصفور.

جاء فى المقرب (وقد أجروا " إن " النافية فى الشعر مجرى " ما " فى نصب الخبر لشبهها بها قال:

إنْ هو مُستَولياً على أحَدٍ إلا على أضْعَفِ المجَانينِ[٢]

ولا يجوز ذلك في الكلام، لأنها غير مختصة)[٣].

٣- **الجواز فى الشعر والنثر بقلة:** وهو مذهب ابن مالك، قال فى التسهيل:(وتلحق بها " إنْ " النافية قليلاً)[٤].

وحجته فى ذلك: قلة الشواهد التى جاءت فيها " إنْ " عاملة.

(٤) **الجواز فى الشعر والنثر بكثرة:** وهو مذهب الكسائى والمبرد وأبى على الفارسى وابن جنى ووافقهم أبو بكر بن طاهر وتبعهم أبو حيان [٥].

---

(١) الهمع: ١١٦/٢ .
(٢) من المنسرح ولم أعثر على قائله : (المقرب: ١٠٥/١، جواهر الأدب :٢٥٠، الجنى الدانى : ٢٠٩، شرح الأشمونى: ٢٥٥/١، شرح المكودى على الألفية :٦٠).
(٣) المقرب: ١٠٥/١ .
(٤) شرح التسهيل: ٣٧٤/١ .
(٥) ينظر هذا الخلاف فى : شرح التسهيل: ٣٧٥/١، شرح الأشمونى: ٢٥٥/١، الجنى الدانى : ٢٠٩، التصريح: ٢٧٠/١، الارتشاف: ١٢٠٧/٣، حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى: ٢٤/٢، ٢٥.

ومن النثر: قولهم: « إنْ أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية ».

ومن الشواهد على ذلك من القراءات الشاذة:

– قراءة سعيد بن جبير {إِنْ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَاداً أَمْثَالُكُمْ }[1] بنصب "عباداً"[2]

ومن الشعر –أيضًا- قول الشاعر:

إنِ المـرءُ ميْتـاً بانقـضاءِ حياتِـه ولكـنْ بـأنْ يُبغَـى عليـه فيُخْـذَلا[3]

هذا.... وقد اختلف النقل عن سيبويه فنقل المبرد عنه المنع ونقل ابن مالك الإجازة[4].

– وهناك من انتقد الاستشهاد بالقراءة السابقة بأن معناها لا يتفق مع معنى القراءة السبعية، فالقراءة السبعية على الإثبات وهو ممايؤكد وحدانية الله، أما هنا فالقراءة على النفى، فكيف يثبت فى هذا ما نفاه فى هذه ؟

وقد رد ابن جنى على ذلك قائلاً:(ينبغى –والله أعلم– أن تكون " إنْ " هذه بمنزلة "ما" فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم، فأعمل " إنْ " إعمال " ما "، وفيه ضعف، لأن " إنْ " هذه لم تختص بنفى الحاضر اختصاص " ما " به، فتجرى مجرى " ليس " في العمل، ويكون المعنى: إن هؤلاء الذين تدعون من دون الله إنما هى حجارة أو خشب، فهم أقل منكم لأنكم أنتم عقلاء ومخاطبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم ؟.

---

(١) الأعراف : من الآية (١٩٤).
(٢) مختصر شواذ القرآن : ٥٣، المحتسب: ٢٧٠/١، إعراب القراءات الشواذ : ٦٧٢، معجم القراءات: ٢٣٨/٣.
(٣) من الطويل ولم أعثر على قائله (الجنى الدانى : ٢١٠، التذييل والتكميل: ٢٧٩/٤، شرح الأشمونى: ٢٥٥/١، الهمع: ١١٧/٢).
(٤) المقتضب: ٣٥٩/٢، شرح التسهيل: ٣٧٥/١، ينظر : الكتاب: ١٥٢/٣.
– أما عن شروط إعمال " إن" عمل " ليس " فثلاثة :
أ– بقاء النفى. ب– الترتيب بين اسمها وخبرها. ج– تأخر معمول الخبر إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً. (ينظر : شرح المقرب : ١ قسم ١١٠٣/٢، ١١٠٤).

فإن قلت: ما تصنع بقراءة الجماعة{إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ } ؟ فكيف يثبت في هذه ما نفاه في هذه ؟

قيل: يكون تقديره: أنهم مخلوقون كما أنتم أيها العباد مخلوقون، فسماهم عباداً على تشبيههم في خلقهم بالناس، كما قال {وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ} (١). وكما قال: { وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدَهِ } (٢)،أى:تقوم الصنعة فيه مقام تسبيحه)(٣)

هذا.... **وقد ذهب أبو جعفر النحاس إلى رفض هذه القراءة من ثلاث جهات**:

إحداها: أنها مخالفة للسواد.

الثانية: أن سيبويه يختار الرفع فى خبر " إن " إذا كانت بمعنى " ما ".

والثالثة: أن الكسائى زعم أنّ " إنْ " لا تكاد تأتى فى كلام العرب بمعنى " ما" إلاّ أن يكون بعدها إيجاب، كما قالﷻ (٤): {إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ } (٥).

وقال أبو حيان: اتفق المفسرون على تخريج هذه القراءة على أنّ " إنْ " هى النافية، أُعملت عمل " ما " الحجازية.

ثم تعقب النحاس قائلاً: وكلام النحاس هذا هو الذى لا ينبغى، لأنها قراءة مروية عن تابعى جليل، ولها وجه فى العربية، وأما الثلاث جهات التى ذكرها فلا يقدح شئ منها فى هذه القراءة، أما كونها مخالفة للسواد فهو خلاف يسير لا يضر، وأما ما حكاه سيبويه فقد اختلف الفهم فى كلام سيبويه(٦).

وأما ما حكاه عن الكسائى، فالنقل عن الكسائى إعمالها، وليس بعدها إيجاب(٧).

---

(١) الرحمن : من الآية (٦).
(٢) الإسراء : من الآية (٤٤).
(٣) المحتسب: ٢٧٠/١.
(٤) الملك : من الآية (٢٠).
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ٢٣٦ .
(٦) الكتاب: ١٥٢/٣.
(٧) البحر المحيط : ٤٤٠/٤.

فالذى دفع أبا جعفر إلى نقد هذه القراءة أنها مخالفة لمقاييس سيبويه، وكأن لغات العرب جميعاً تخضع لهذه المقاييس، وهذا تعنت لا يقوم على سند، وكان الأجدر به أن يقول: إنّ " إنْ " النافية فى لغة أهل العالية تعمل عمل " ما ".

ولم يخرجها أبو حيان على النفى بل خرَّجها على أنّ " إنْ " مخففة من الثقيلة وأعملها عمل المشددة، ولكنه نصب فى هذه القراءة خبرها على إضمار فعل تقديره: تدعون، وذلك حرصاً منه على أن تكون القراءتان قد توافقتا على معنى واحد. (١)

ولا داعى لذلك لأن ما ذكره ابن جنى فى المحتسب من معنى لا يتناقض مع القراءة السبعية.

ونستخلص مما سبق: القول بجواز إعمال " إنْ " عمل " ما " مطلقاً –وإن كان قليلاً– لما ورد من شواهد شعرية ونثرية ولاسيما هذه القراءة.

ولم يختلف المفسرون على هذا التوجيه، فقد نقل أبو حيان اتفاقهم على تخريج هذه القراءة على أنّ " إنْ " هى النافية أُعملت عمل " ما " الحجازية، فرفعت الاسم ونصبت " عباداً " على أنه خبر، و " أمثالكم " نعت له، واتفقوا على أن المعنى بهذه القراءة " تحقير شأن الأصنام "، ونفى مماثلتهم للبشر بل هم أقل وأحقر، إذ هى جمادات لا تفهم ولا تعقل.

(١) المرجع السابق .

٤-العطف على اسم " إنّ " بالرفع قبل مجئ الخبر

فى العطف على موضع اسم "إنّ " بالرفع قبل مجئ الخبر خلاف بين البصريين والكوفيين. موجزه ما يلى:

- **ذهب الكوفيون:** إلى أنه يجوز العطف على موضع اسم " إنّ " قبل تمام الخبر.

واختلفوا بعد ذلك: فذهب الكسائى إلى أنه يجوز ذلك على كل حال، سواء كان يظهر فيه عمل " إن " أم لا.

وذهب الفراء: إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لا يظهر فيه عمل " إن ".

- **وذهب البصريون:** إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال(١).

ومن شواهد الكوفيين على ذلك من القرآن والشعر:

– قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّابِئونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ} (٢).

– وقول الشاعر:

فمن يَكُ أمسَى بالمدينةِ رَحْلُه فإنى وقيّارٌ بها لَغَرِيبُ(٣)

– **ومن الشواهدعلى ذلك من القراءات الشاذة :**

– قراءة :{إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ } (٤) برفع " ملائكته"(٥).

---

(١) ينظر : الإنصاف: ١٨٦/١م " ٢٣ " ، شرح التسهيل: ٥٠/٢، التصريح: ٣٢١/١.
(٢) المائدة : من الآية (٦٩).
(٣) من الطويل لضابئ بن الحارث البرمجى (الكتاب:٧٥/١، شرح المفصل: ٦٨/٨، لسان العرب: " قير").
(٤) الأحزاب : من الآية (٥٦).
(٥) قراءة ابن عباس وعبد الوارث والأزرق عن أبى عمرو (إعراب القرآن للنحاس: ٧٧٨، مختصر ابن خالويه : ١٢١، إعراب القراءات الشواذ: ٣١٦/٢، البحر المحيط: ٢٣٩/٧، فتح القدير للشوكانى: ٢٣٩/٤).

ولا حجة للكسائى فى الآية السابقة والبيت، لأن " قياراً " قد عطف على اسم مكنى عنه لا إعراب له، فسهل ذلك فيه، كما سهل فى " الذين " إذا عطف عليه " الصابئون " أما فى القراءة – محل الدراسة– فالاستشهاد بها واضح لأن المعطوف عليه يظهر فيه الإعراب.

واحتج الكوفيون -أيضاً- بالقياس: فقاسوا " إنّ " على " لا " لأنها بمنزلتها، وإن كانت للإثبات، و" لا " للنفى حملاً للشئ على ضده [١].

فالاسم المعطوف مرفوع عطفاً على محل اسم " إنّ " لأنه قبل دخولها مرفوع بالابتداء، فلما دخلت عليه لم تغيِّر معناه، بل أكدته، فعملت فيه لفظاً فقط [٢].

ونقل عن الكسائى فى الآية السابقة أن " الصابئون " معطوف على الضمير فى " هادوا " وهو مردود بأن العطف على الضمير المرفوع المتصل لا يجوز من غير فصل ولا تأكيد[٣].

ومنع البصريون العطف هنا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملاً واحداً، لأن الناسخ عامل فى الخبر، والمعطوف مبتدأ، وهو –أيضاً – عامل فى الخبر، فيجتمع على الخبر الواحد عاملان، وذلك محال[٤].

وحملوا ما أوهم العطف بالرفع قبل التمام على التقديم والتأخير، فالتقدير عند سيبويه فى الآية: إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً، فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون، والصابئون والنصارى كذلك.

---

(١) ينظر : الإنصاف :١٨٦/١.
(٢) ينظر : الإنصاف: ١٨٦/١، الدر المصون: ٣٥٧/٤.
(٣) ينظر : معانى القرآن للفراء: ٣١٢/١، البيان للأنبارى: ٣٠٠/١ .
(٤) ينظر : الإنصاف ١٨٧/١، التصريح: ٧٣/٢.

وعند ابن مالك على تقدير خبر قبل العطف مدلول عليه بخبر ما بعده، والتقدير: إن الذين آمنوا فرحون، والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوفٌ عليهم ولا هم يحزنون [1].

- **وذهب البصريون** فى القراءة السابقة إلى حذف خبر " إنّ "، والتقدير: إن الله يصلى وملائكته يصلون، ولا يتأتى التقديم والتأخير فى هذه الآية لأجل الواو فى " يصلون " لأنها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له.

وكذلك خرجوا البيت على التقديم والتأخير، والأصل: فإنى لغريب وقيار غريب[2].

وخلاصة القول:

أنه يجوز العطف بالرفع على محل اسم " إنّ " قبل مجئ الخبر،سواء تبين الإعراب فى اسم " إنّ " أم لا، لورود ذلك فيما سبق من أدلة، ولا داعى لتأويلات البصريين لأن اسم إنّ وإن لم يظهر عليه الإعراب فى الآية والبيت فهو فى القراءة الشاذة ظاهر الإعراب مما يؤكد جواز ما ذهب إليه الكسائى، فالقراءة الشاذة جزء أصيل من هذه القاعدة.

(١) ينظر : الكتاب: ١٥٥/٢، شرح التسهيل:٥٠/٢.
(٢) ينظر : التصريح: ٧٥/٢، ٧٦.

٥-نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده

في نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده خلاف ألخصه فيما يلى:

أولاً: **مذهب البصريين:** وهو أنه لا ينوب إلا المفعول به إذا وجد ولا يجوز غيره مطلقاً. وممن اختاره ابن عصفور وابن هشام.

وعلل ذلك العكبرى بأن المفعول الصحيح أشبه بالفاعل فأقيم مقامه لا غيره(١).

ثانياً: **مذهب الكوفيين:** وهو أنه يجوز إقامة غيرالمفعول به مع وجوده مطلقاً.

ثالثًا مذهب الأخفش: وهو أنه إن تقدم المفعول به فى الكلام وجبت إنابته كما هو مذهب البصريين، وإن تقدم غيره جازت إنابته وإنابة غيره كما هو مذهب الكوفيين. (٢)

فالبصريون استدلوا بأن الفاعل والمفعول بينهما مشاركة لا توجد بين الفاعل وباقى الفضلات، وأن القرآن يمتلئ بآيات حذف منها الفاعل وأقيم المفعول به مقامه مع وجود غيره (٣).

أما الكوفيون فمما استدلوا به:

قراءة أبى جعفر { لِيُجْزَى قَوْمًا بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ} (٤) ببناء " يجزى " للمفعول ونصب " قوماً " (٥).

واختلف العلماء فى النائب عن الفاعل فى هذه الآية على أقوال:

الأول: أن النائب هو ضمير يعود على المفعول الثاني المفهوم من السياق أى: ليجزى الخير قوماً.

---

(١) ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين : ٢٦٨، ٢٦٩.
(٢) ينظر : المقتضب: ٥١/٤، الأصول: ٧٩/١، المقتصد: ٣٥٢/١، شرح التسهيل:١٢٨/٢، شرح الألفية لابن الناظم :٢٣٥، شرح ابن عقيل: ١٠١/٢، أوضح المسالك: ١٢٦/٢، شرح التصريح :٤٢٩/١ .
(٣) ينظر : شرح المقرب : "١" قسم ٥٩٧/١.
(٤) الجاثية : من الآية (١٤).
(٥) الإتحاف: ٤٦٦/٢، النشر: ٣٧٢/٢، إعراب القرآن : ٩٦٩.

ويظهر ذلك في قول الباقولى:(أى: ليجزى الخيرُ قوماً، فأضمر " الخير " لدلالة الكلام عليه، وليس التقدير: ليجزى الجزاء قوماً، لأن المصدر لا يقوم مقام الفاعل ومعك مفعول صحيح، فإذاً " الخير " مضمر، كما أضمر " الشمس " فى قوله{ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ}[1] لأن قوله {إِذْ عُرِضَ عَلَيْهِ بِالْعَشِيِّ }[2] دليل على توارى الشمس) [3].

وعلى هذا التقدير لا حجة للكوفيين فى هذه القراءة لأن النائب هوضمير يعود على المفعول [4].

الثانى: أن النائب عن الفاعل ضمير يعود على المصدر أى: " ليجزى الجزاء قوماً " فيكون " قوماً " مفعولاً به.

فقد ذهب الكسائى إلى أنه إذا اجتمع المفعول به مع الجار والمجرور وبقى المفعول منصوباً كان النائب عن الفاعل مضمراً مقدراً من مصدر الفعل المبنى للمجهول فيكون التقدير فى هذه القراءة " ليجزى الجزاء قوماً "[5].

وتابعه الفراء والطبرى والأنبارى وأبو حيان [6].

ورد: بأن المصدر المبهم لا فائدة فيه زيادة عن الفعل فما بالنا بضميره.

وهناك من فسر الجزاء بالثواب أو غيره –كما سبق– فيكون النائب هو المفعول الثانى، وفى هذه الحال لا حجة للكوفيين هنا.

قال العكبرى:(والتقدير: يجزى الثواب قوماً، ويجوز أن يكون التقدير: ليجزى الجزاء، فأقام المصدر مقام الفاعل، والأشبه أنهم أرادوا بالجزاء الثواب، وهو أحد المفعولين، وعلى هذا يكون فى القراءة ضعف)[7].

---

(١) الجاثية : من الآية (١٤).
(٢) ص : من الآية (٣٢).
(٣) كشف المشكلات: ١٢٢٨/٢، ١٢٢٩.
(٤) التبيان : ١١٥٢.
(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٩٦٩، الجامع لأحكام القرآن للقرطبى: ١٥٢/١٩.
(٦) ينظر : معانى القرآن للفراء: ٤٦/٣، جامع البيان: ١٤٥/٢٥، البيان: ٣٦٥/٢، المحيط: ٤٥/٨.
(٧) إعراب القراءات الشواذ : ٤٦٨/٢.

ويقصد ضعف فى استدلال الكوفيين بها على جواز إنابة غير المفعول به مع وجوده لأن النائب فى هذه الحالة مفعول.

وأجد فى نفسى ميلاً لتقدير الفراء فى هذه الآية حيث لم يجعل النائب عن الفاعل مصدراً مبهماً(جزاء) بل مصدراً معهوداً ومعلوماً(أي : الجزاء المشار إليه فيما سبق أوالجزاء المعهود)، وإن كان ظاهر كلامه أنه لا يجيز إنابة غير المفعول به. قال:

(وقد قرأ فيما ذكر لى:{ لِيُجْزَي قَوْمًا} وهو لحن، فإن كان أضمر فى " يجزى " فعلاً يقع به الرفع كما تقول: أعطى ثوباً ليجزى ذلك الجزاء قوماً. فهو وجه)[1].

الثالث: تقدير فعل ناصب لـ " قوماً " أى: يجزى قوماً، فيكون جملتين: " ليجزى الجزاء قوماً " والأخرى " يجزيه قوماً " [2] – وعليه لا حجة أيضاً –

الرابع:أن الجار والمجرور{ بِما كَانُوا يَكْسِبُونَ} هو النائب عن الفاعل كقول الشاعر:

ولو وَلَدَتْ قُفَيرةُ جَروَ كَلبٍ لَسُبَّ بذلك الجرْوِ الكِلابا[3]

فأناب الجار والمجرور " بذلك " مناب الفاعل مع وجود المفعول " الكلابا ".

وفى هذا حجة للكوفيين والأخفش [4].

وعد البصريون إنابة الجار والمجرور مع وجود المفعول لحناً [5].

– **ومما يؤيد ذلك** القراءة الشاذة : {وَ لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ }[1] بالنصب ، فـ " عليه " نائب عن الفاعل عندهم [2].

---

(١) معانى القرآن للفراء : ٤٦/٣.
(٢) البحر المحيط : ٤٥/٨، ٤٦.
(٣) من الوافر لجرير : (خزانة الأدب: ٣٣٧/١، الدرر: ٢٦٢/١، الخصائص: ٣٩٧/١).
(٤) ينظر : الإتحاف :٤٦٦/٢، النشر: ٣٧٢/٢.
(٥) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٩٦٩.

قال الرضي :(وأما الكوفيون ووافقهم بعض المتأخرين فذهبوا إلى أن قيام المفعول به المجرور مقام الفاعل أولى لا أنه واجب ، استدلالاً بالقراءة الشاذة : " لولا نُزِل عليه القرآنَ " بالنصب)[٣]

– **ومما يشهد لقراءة أبي جعفر –أيضًا-** قراءة أبي جعفر نفسه وشيبة وابن السميفع[٤]: { وَيُخْرَجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا } [٥] فقيل " له " نائب عن الفاعل، والمصدر مفعول، وعليه فهى حجة للكوفيين، وقيل: المصدر حال فلا حجة هنا.

– **ومما يستدل به –أيضًا** – قراءة ابن عامر وعاصم[٦]: { وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ} [٧].

قال الفراء:(وقد قرأ عاصم – فيما أعلم – " نُجِّىْ " بنون واحدة ونصب " المؤمنين " كأنه احتمل اللحن، ولا نعلم له جهة إلا تلك، لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلا أن يكون أضمر المصدر فى " نُجّى " فنوى به الرفع، ونصب المؤمنين، فيكون كقولك: ضُرب الضرب زيداً، ثم كنى الضرب، فنقول: ضرب زيداً، وكذلك: نُجِّىْ النجاءُ المؤمنين)[٨].

وتقدير الفراء للمصدر هنا غير تقديره فى القراءة الأولى فالواضح من كلام الفراء هنا أنه يقدر مصدراً مبهما ولذلك عد أبو جعفر النحاس قول الفراء خطأ، وذهب

---

(١) الفرقان : من الآية (٣٢).
(٢) لم أعثر على هذه القراءة فى كتب القراءات التى بين يدى، وقد ذكرها الرضى فى شرح الكافية: ٢١٩/١، ينظر : دراسات لأسلوب القرآن : ق"٣" ج٧٠٦/١، معجم القراءات: ٣٤٩/٦.
(٣) شرح الكافية : ١/ ٢١٩ .
(٤) مختصر ابن خالويه :٧٩، التبيان : ٨١٥، النشر: ٣٠٦/٢، معجم القراءات: ٢٧/٢.
(٥) الإسراء : من الآية (١٣).
(٦) معانى القرآن للفراء :٢١٠/٢، السبعة فى القراءات :٤٣٠، النشر: ٣٢٤/٢، البحر المحيط: ٣١١/٦، دراسات لأسلوب القرآن : ق "٣" ج٧٠٦/١ .
(٧) الأنبياء : من الآية (٨٨) .
(٨) معانى القرآن للفراء: ٢١٠/٢.

إلى أنه لا يجوز: ضُرب زيداً ، المعنى: ضرب الضرب زيداً، لأنه لا فائدة فيه، إذ كان " ضُرب " يدل على " الضرب " [1].

وفى " خزانة الأدب ": أن هذا جار على مذهب الكوفيين الذين يجوزون نيابة غير المفعول به مع وجوده مطلقاً [2].

وذهب الزجاج إلى أن ذلك خطأ بإجماع النحويين، يقول:(فأما ما روى عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له، لأن ما لا يسمى فاعله لا يكون بغير فاعل. وقد قال بعضهم " يعنى الفراء ": نُجِّىْ النجاء المؤمنين ، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم، لا يجوز: ضرب زيداً، لأنك إذا قلت: ضرب زيدٌ فقد علم أنه الذى ضُربَه ضربٌ، فلا فائدة فى إضماره وإقامته مع الفاعل) [3].

وقد قام البصريون بتأويلها بأن " نُجِّىْ " فعل مضارع أصله: ننجى بنونين فحذفت الثانية، كما حذفت تاء " تذكرون " إذ إن أصلها: تتذكرون ".

وكما قلت – سابقاً – لكى يقبل تقدير المصدر ولكى لا نرمى القراءة بالخطأ لابد وأن نقصد به مصدراً محدداً وليس مبهما لكى يفيد زيادة عن الفعل.

وخلاصة القول:

أنه يجوز إنابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجود المفعول قياساً لهذه الأمور على المفعول به، لأن المصدر والظرف وحرف الجر يعمل فيها الفعل ويصل إليها بنفسه فيجوز إقامتها مقام الفاعل كالمفعول به الصحيح.

(١) إعراب القرآن : ٩٦٩.
(٢) خزانة الأدب: ٣٣٧/١.
(٣) معانى الزجاج : ٤٠٣/٣، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : ٦١٠.

ولكثرة الشواهد الواردة فى ذلك [1]، لا سيما القراءات القرآنية السابقة التي تعتبر القراءة الشاذة جزء أصيل منها، فلا يجوز ردها أو إنكارها لإمكان تخريجها من لغة العرب لموافقتها لها.

(١) ينظر هذه الشواهد فى : المقاصد الشافية ٣/٤٤، ٤٥، وغيرها من المراجع التى سبق ذكرها فى بداية الحديث عن هذه القاعدة .

٦- وقوع الماضى المثبت حالاً بدون " قد "

اختلف النحاة فى وقوع الجملة الفعلية التى فعلها ماض مثبت حالاً بدون " قد".

فذهب الأخفش والكوفيون ما عدا الفراء: إلى جواز ذلك.

وذهب البصريون والفراء: إلى المنع [١].

واستدل الكوفيون بالسماع والقياس.

أما السماع:

فهناك عدة شواهد تحتمل الحالية منها :

قوله تعالى: {كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتاً فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ} [٢]، وقوله: { هَذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا} [٣]، وقوله: { أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } [٤].

فالأفعال الماضية " كنتم " و" ردت " و " حصرت " أحوال، ولم تجئ معها"قد".

و قول الشاعر:

وإنِّــى لتَعْرُونــى لــذِكْراكِ هَــزَّةٌ كمــا انــتفَضَ العُــصْفورُ بلَّلــه القطْــرُ[٥]

فـ " بلله " فعل ماض لم تجئ معه " قد "، وفى تقديرها هنا تكلف بلا دليل.

---

(١) ينظر : الإنصاف: ٢٥٢/١، التبيين : ٣٨٦، شرح المفصل: ٦٧/٢، المساعد: ٤٧/٢، ائتلاف النصرة : ١٢٤.
(٢) البقرة : من الآية (٢٨).
(٣) يوسف : من الآية (٦٥) .
(٤) النساء : من الآية (٩٠).
(٥) من الطويل لأبى صخر الهذلى :(أمالى القالى:١٤٩/١، شرح المفصل :٦٧/٢، الإنصاف:٢٥٣/١ شرح التسهيل: ٣٧٢/٢، شفاء العليل: ٤٦٢/١، الخزانة: ٢٥٤/٣).

ومما يؤكد الاستشهاد بما سبق:

القـراءة الـشاذة: { أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ } [1] لأن "حصرة " حال بلا جدال.

أما القياس: فلأن كل ما جاز أن يكون صفة لنكرة، نحو: " مررت برجل قاعد " جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو: " مررت بالرجل قاعداً " والفعل الماضى يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو " مررت برجل قعد " فينبغى جوازاً أن يقع حالاً للمعرفة، نحو " مررت بالرجل قعد ".

وإذا جاز أن يقام الماضى مقام المستقبل كقوله تعالى{وَإِذْ قَالَ اللّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ}[2] أى: " يقول "، جاز أن يقام مقام الحال [3].

ومنـع البـصريون ذلـك: لأن الفعل الماضى لا يدل على الحال، لذا ينبغى ألا يقوم مقامه.

فالحال هو الشئ الحاضر، والماضى منقطع منقضى، فإن أتى بـ " قد " جاز، كقولك: " هذا زيد قد قام "، لأجل أن " قد " تقرب الماضى من الحال، فيجرى مجرى الحاضر.

يقول الفـراء:(والحال لا تكون إلا بإضمار " قد " أو بإظهارها،ومثله فى كتاب الله: { أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } يريد – والله أعلم –: جاءوكم قد حصرت صدورهم، وقد قرأ بعض القراء وهو الحسن البصرى " حصِرةً صدورهم " كأنه لم يعرف الوجه فى " أصبح عبد الله قام أو أقبل أخذ شاة " كأنه يريد فقد أخذ شاة) [4].

---

(١) هى قراءة الحسن البصرى ويعقوب الحضرمى والمفضل عن عاصم (المبسوط فى القراءات العشر : ١٥٧، البحر المحيط : ٣٣٠/٣، إتحاف فضلاء البشر: ٥١٨/١) .
(٢) المائدة : من الآية (١١٦) .
(٣) ينظر : الإنصاف: ٢٥٣/١، ٢٥٤، التبيين: ٣٨٨، ٣٨٩، شرح المفصل: ٦٧/٢، ائتلاف النصرة : ١٢٤ .
(٤) معانى الفراء: ٢٨٢/١ .

وقد أجابوا عما احتج به الكوفيون: بأن الفعل الماضى فى قوله تعالى: { أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ } صفة لـ " قوم " مقدر، والتقدير فيه " أو جاءوكم قوم حصرت صدورهم " والماضى إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حالاً بالإجماع، أو يكون خبراً بعد خبر، كأنه قال " أو جاءوكم " ثم أخبر فقال:" حصرت صدورهم " أو يكون محمولاً على الدعاء لا على الحال.... وغيرها من الأوجه.

وأما قولهم: "إن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة... الخ " ففاسد، لأنه إنما جاز أن يقع نحو " قاعد " و " قائم " حالاً لأن اسم الفاعل يراد به الحال، بخلاف الفعل الماضى فإنه لا يراد به الحال، فلم يجز أن يقع حالاً.

وأما قولهم: " وإذا جاز أن يقام الماضى مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال " فلا يصح إلا فى بعض المواضع، على خلاف الأصل، بدليل يدل عليه، كقوله تعالى {وَإِذْ قَالَ اللّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ } فلا يجوز فيما عداه [1].

ورجح ابن مالك وغيره عدم تقدير " قد " فى الجملة الحالية التى فعلها ماضى، لأن الأصل عدم تقدير " قد " فى الكلام، فالتقدير فيه تكلف لا داع إليه لدلالة السياق على الحالية.

قال ابن مالك:(وزعم قوم أن الفعل الماضى لا يقع حالاً وليس قبله " قد " ظاهرة إلا وهى قبله مقدرة، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة،لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود " قد " مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد)[2].

(١) ينظر : الإنصاف: ٢٥٤/١: ٢٥٨، التبيين : ٣٨٩، ٣٩٠، شرح المفصل: ٦٧/٢، ائتلاف النصرة : ١٢٤، ١٢٥، المقاصد الشافية: ٥١٣/٣ .
(٢) شرح التسهيل: ٣٧٢/٢ .

واختار أبو حيان مذهب الكوفيين والأخفش بجواز وقوع الماضى حالاً بدون تقدير " قد" كما فى قوله تعالى:{وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُم مِّنْ الْخَاسِرِينَ} [1].

وذكر أنه كثير فى لسان العرب كثرة توجب القياس،ويبعد فيها التأويل، حيث قال:

(وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضى حالاً بغير تقدير " قد " وهو الصحيح، إذ كثر ذلك فى لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل)[2].

وخلاصة القول:

أن كون الجملة " حصرت " حالاً هو الموافق للمعنى العام والسياق، والقراءة الشاذة "حصرةً " تؤيد ذلك وتؤكده، لأن " حصرة " فيها حال قطعاً، والأصل توافق القراءات فى المعنى.

بل القراءة الشاذة تؤكد كون الجملة الماضوية فى الآيات السابقة وغيرها فى محل نصب حال.

فيجوز مجئ الفعل الماضى المثبت حالاً بدون " قد " لأن الإلزام بكون " قد " مقدرة فى هذه الحالة دعوى لا تقوم عليها حجة،ولأن الأصل عدم التقدير ،ولأن وجود " قد " مع الفعل الماضى لا يزيد معنى على ما يفهم إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.

وإفادة التقريب إلى الحال يمكن أن تستفاد من سياق الكلام.

ولا داعى لتقديرات البصريين السابقة التى يستعملونها مع كل شاهد لا يتفق مع مذهبهم، وأما الشواهد السابقة فلا مجال للتنازع فيها أو المناقشة.

---

(١) فصلت : من الآية (٢٣) .
(٢) البحر: ٤٧٢/٧ .

٧- حذف التاء للإضافة

يجوز على مذهب الكوفيين حذف التاء [١] من المضاف بشرط أمن اللبس، وإلا لم يجز حذفها، وذلك مثل التباس المذكر بالمؤنث كحذف تاء " ابنة "، أو المفرد بالجمع كحذف تاء " تمرة "، ومن شواهد ذلك:

– قوله تعالى { وَإِقَامَ الصَّلَاةَ } [٢].

– وقراءة محمد بن عبد الملك بن مروان: { لأَعَدُّواْ لَهُ عُدَّهُ } [٣] وقراءة ذر بن حبيش "عِدَّهُ "[٤].

– وقراءة عطاء بن أبى رباح ومجاهد: { إِلَى مَيْسَرِه} [٥] بفتح الميم وسكون الياء وضم السين وفتحها وكسر الراء بعدها ضمير الغائب [٦].

ومنه قول الشاعر:

إنَّــك أنــتَ الحــزينُ في أَثَــرِ الــ قــــومِ فـــإنْ تَنْـــوِنِيَّهم تُقـــمِ[٧]

أراد: نيتهم.

---

(١) شاع التعبير عن التاء المحذوفة للإضافة بأنها تاء التأنيث وإن كنت أرى أن هذا التعبير ليس دقيقاً كما سيتضح من الشواهد الواردة هنا .

(٢) الأنبياء : من الآية (٧٣)، النور : من الآية (٣٧) .

(٣) التوبة : من الآية (٤٦) .

(٤) روى ابن وهب عن حرملة بن عمران أنه سمع محمد بن عبد الملك بن مروان يقرأ " عُدَّهُ " بضم العين من غير تاء، وقرأ ذر بن حبيش " عِدَّهُ " بكسر العين وهاء الضمير (مختصر ابن خالويه :٥٨، المحتسب: ٢٩٢/١، الكشاف: ١٩٣/٢، البحر: ٤٩/٥، معجم القراءات: ٣٩٥/٣) .

(٥) البقرة : من الآية (٢٨٠).

(٦) مختصر ابن خالويه : ٢٤، البحر: ٣٥٥/٢ .

(٧) من المنسرح للنابغة الجعدى .

اللسان: " نوى" ، شرح التسهيل:٣/ ٢٢٤، مجالس العلماء : ١٢.

ومنه:

إن الخليطَ أجدُّوا البَينَ وانجردوا وأخْلفوك عِدَ الأمرِ الذي وعدوا[1]

أرادوا: عدة الأمر.

قال الزمخشري:(قرئ " عُدَّهُ " بمعنى " عُدَّته "، فعل بالعُدَّةِ ما فعل بالعِدّةِ من قال:

وأخلفوك عِدَ الأمرِ الذي وعدوا

من حذف تاء التأنيث، وتعويض المضاف إليه منها)[2].

ومنه أيضاً:

ونارٍ قُبَيْلَ الصُّبْحِ بادَرْتُ قدْحها حيَا النارِ قد أوقدتُها للمُسَافر[3]

أراد: حياة النار.... وغيرها من الشواهد[4].

وسهل حذف التاء من هذه الأسماء أن حذفها لا يوقع فى التباس، لأنه لا يقال فى العُدّة: عُدّ، ولا فى النّية: نىّ، ولا فى العِدة: عِدٌ، ولا فى الحياة: حيا.... الخ. فالفراء يجيز حذف التاء من " إقامة " ونحوها إذا أضيف.

قال الفراء:(وإنما استجيز سقوط الهاء من قوله{ وَإِقَامَ الصَّلَاةَ } لإضافتهم إياه، وقالوا: الخافض وما خفض بمنزلة الحرف الواحد، فلذلك أسقطوها فى الإضافة)[5].

ولكن لا يقيس ذلك إنما يقف فيه مع مورد السماع[1].

---

(١) من البسيط لأبى أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبى لهب.
اللسان : غلب، أوضح المسالك: ٣٤٦/٤، الخصائص: ١٧١/٣، شرح الكافية الشافية: ٩٠١/٢، شرح الأشمونى: ٢٣٧/٢، شرح التسهيل: ٢٢٤/٣.
(٢) الكشاف: ٤٩/٣ .
(٣) من الطويل لكعب بن زهير (شرح التسهيل: ٢٢٥/٣ ، شرح الكافية الشافية: ٩٠١/٢، المساعد: ٣٣١/٢، اللسان : " حيا "، شرح عمدة الحافظ : ٤٨٦).
(٤) ينظر : شرح التسهيل: ٢٢٥/٣ .
(٥) معانى القرآن للفراء: ٢٥٤/٢ .

وأما سيبويه فيجوز عنده: أقام إقاماً بدون إضافة[٢].

قال الرضى:(وخص الفراء ذلك بحال الإضافة، ليكون المضاف إليه قائماً مقام الهاء وهو أولى لأن السماع لم يثبت إلا مع الإضافة)[٣].

وجعل ابن جنى الحذف فى " عُدّه " أقوى منه فى { وَإِقَامَ الصَّلَاة }،وعلل ذلك قائلاً:(المستعمل فى هذا المعنى العُدّة بالتاء، ولم يمرر بنا فى هذا الموضع العُدّ،إنما العُد: البَثر يخرج فى الوجه، وطريقه أن يكون أراد: ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عُدّته ، أى: تأهبوا، إلا أنه حذف تاء التأنيث وجعل هاء الضمير كالعوض منها، وهذا عندى أحسن مما ذهب إليه الفراء فى معناه، وذلك أنه ذهب فى قوله تعالى{ وَإِقَامَ الصَّلَاة } إلى أنه أراد إقامة الصلاة، إلا أنه حذف هاء الإقامة لإضافة الاسم إلى الصلاة.

وإنماصار ما ذهبت إليه أقوى لأنى أقمت الضمير المجرور مقام تاء التأنيث، والمضمر المجرور شديد الحاجة إلى ما جره من موضعين: أحدهما: حاجة المجرور إلى ما جره، ألا تراه لا يفصل بينهما ولا يقدم المجرور على ما جره ؟.

والآخر: أن المجرور فى " عُدّهُ " مضمر، والمضمر المجرور أضعف من المظهر المجرور للطف الضمير عن قيامه بنفسه، وليست الصلاة بمضمرة، فتضعف ضعف هاء عُدّهُ، فبقدرضعف الشئ وحاجته إلى ما قبله ما يكاد يُعتد جزءاً منه فيخلف جزءاً محذوفاً من جملته.

وأما أصحابنا فعندهم أن الإقام مصدر أقمت كالإقامة، وليس مذهبنا فيه كما ظنه الفراء)[٤].

- **أما عن القراءة الثانية** "مَيْسُرِه ":

---

(١) ينظر : البحر المحيط: ٤٩/٥ .
(٢) الكتاب: ٨٣/٤ .
(٣) شرح الشافية :١٦٥/١ .
(٤) المحتسب :٢٩٢/١، ٢٩٣ .

فقال الأخفش:(" مَيْسُره " ليست بجائزة، لأنه ليس فى الكلام "مَفْعُل " ولو قرءوها "مُوسِرَه " جاز، لأنه من " أيسر ")(١).

وقال ابن جنى:(وأما " إلى مَيْسُره " فغريب، وذلك أنه ليس فى الأسماء على " مفْعُل" بغير تاء، لكنه بالهاء نحو: " المقدُرة " و " المقبرة " و" المشرُقة "... وكذلك أراد هنا " إلى ميسرته " فحذف الهاء، وحسَّن ذلك شيئاً أن ضمير المضاف إليه كاد يكون عوضاً من علم التأنيث،وإليه ذهب الكوفيون فى قوله تعالى { وَإِقَامَ الصَّلَاة } أنه أراد "إقامة " وصار المضاف إليه كأنه عوض من التاء)(٢).

وذكر أبو حيان: أن حذف التاء لأجل الإضافة هو مذهب الفراء وبعض المتأخرين وأدّاهم إلى هذا التأويل أن مَفعُلا ليس فى الأسماء المفردة، فأما فى الجمع فقد ذكروا ذلك (٣).

وخلاصة القول:

أنه يجوز على مذهب الكوفيين حذف تاء التأنيث من المضاف لأن المضاف إليه كالعوض من التاء المحذوفة،وسهل حذف التاء فى الشواهد السابقة أن حذفها لا يوقع في التباس ، فلا مانع إذا توافر أمن اللبس أن يقاس على هذه المواضع استناداً لما سبق من الشواهد التي تُعد القراءات الشاذة جزءاً أصيلاً منها.

(١) معانى القرآن للأخفش : ٢٠٤.
(٢) المحتسب:١٤٤/١ .
(٣) البحر المحيط: ٣٥٥/٢ .

٨- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف

هناك خلاف بين النحاة فى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف.

فالمشهور عن الكوفيين ما عدا الفراء جواز ذلك، وقيل إنهم يجيزون ذلك فى الشعر للضرورة.

وتبعهم فى جواز ذلك الكثير من النحاة كابن مالك وابن هشام وابن عقيل والسيوطى وغيرهم(١).

وذهب البصريون والفراء ومن تبعهم إلى المنع، وقصروا الجواز بالظرف وشبهه على الضرورة الشعرية (٢).

ومما استدل به الكوفيون على الجواز غير الشواهد الشعرية :

١- قراءة ابن عامر(٣):{وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدَهُمْ شُرَكَآئهُمْ}(٤) ففصل بين المضاف المصدر " قتل " والمضاف إليه فاعله " شركائهم "بالمفعول " أولادَهم ".

٢- القراءة الشاذة (١): {فَلاَ تَحْسَبَنَّ اللّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهِ رُسُلِهُ} (٢)، ففصل بين المضاف الوصف " مخلف " والمضاف إليه المفعول الأول " رسلِه "بالمفعول الثانى " وعدَه ".

---

(١) ينظر: ائتلاف النصرة :٥١، الإنصاف: ٤٢٧/٢، شرح الكافية الشافية: ٩٧٩/٢: ٩٩٢، شرح التسهيل:٢٧٢/٣، أوضح المسالك: ١٥٠/٣، المساعد: ٣٧٢/٢، الهمع: ٢٩٥/٤، النشر فى القراءات العشر: ٢٦٣/٢، الدر المصون: ١٦١/٥، الخزانة :٤١٥/٤ .

(٢) ينظر الكتاب: ١٧٨/١، ١٧٩، معانى القرآن للفراء:٣٥٧/١، ٣٥٨، البحر المحيط: ٢٣٠/٤، التبصرة والتذكرة:٢٨٨/١، مشكل إعراب القرآن :٣٠٩/١، الكشاف:٤٠١/٢، الإنصاف: ٤٢٧/٢، شرح المفصل: ٢٠/٣، شرح الجمل: ٦٠٥/٢ .

(٣) النشر: ٢٦٣/٢، المبسوط : ١٧٥، الإتحاف: ٣٢/٢، السبعة : ٢٧٠، معجم القراءات: ٥٥٤/٢.

(٤) الأنعام : من الآية (١٣٧) .

وقد جاء الفصل بالظرف كقول بعضهم:" ترك يوماً نفسِك وهواها سعى لها فى رداها"[٣]

وبالجار والمجرور كقوله ﷺ: « هل أنتم تاركوا لى صاحبى »[٤].

- **وهناك العديد من الشواهد الشعرية منها**:

قول الشاعر:

فزججتُـــــــه بمزَجّـــــــةٍ زجَّ القلـــــوصَ أبـــــى مَـــــزَادَة[٥]

وقول الفرزدق:

تَنْفِى يَدَاها الحصَى في كُل هـاجرة نَفْـىَ الـدّرَاهِيمَ تَنْقَـادِ الـصَّيَارِيف[٦]

بجر " تنقاد " ونصب " الدراهيم ".

وغيرها من الشواهد التى لا داعى لذكرها هنا.

أما من جهة القياس فهناك عدة نقاط ذكرها ابن مالك هى:

١- أن الفاصل فضلة، فهو بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

٢- كونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف.

٣- أن الفاصل مقدر التأخير لأن المضاف إليه مقدر التقديم، لأنه فاعل فى المعنى، حتى إنّ العرب لو لم تستعمل مثل هذا الفصل لاقتضى القياس

---

(١) البحر المحيط: ٤٢٧/٥" فرقة "، وبدون نسبة فى : الإتحاف: ٣٣/٢ ، معانى القرآن: ٨١/٢، الكشاف: ٣٩٣/٣، فتح القدير: ١٦١/٣.

(٢) إبراهيم : من لآية (٤٧) .

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل: ٦٨/٣، التصريح: ٧٣٣/١، شرح الأشمونى: ٢٧٦/٢ .

(٤) رواه البخارى برقم "٣٦٦١ " باب فضائل الصحابة – فضائل أبى بكر .

(٥) من مجزوء الكامل ولم أعثر على قائله.

(معانى الفراء:٣٥٨/١، الخصائص: ٤٠٦/٢، الإنصاف:٤٢٧/٢، شرح المفصل : ١٩/٣: ٢٢، شرح التسهيل :٢٧٨/٣، شرح الكافية الشافية :٩٨٥/٢).

(٦) من البسيط للفرزدق .

(الكتاب: ٢٨/١، شرح أبيات سيبويه للنحاس : ٣٣، المحتسب: ٦٩/١، الخصائص :٣١٥/٢، شرح الكافية الشافية: ٩٨٧/٢، الخزانة: ٤٢٦/٤).

استعماله ،لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبى كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبى أن يكون له مزية، فحكم بجوازه [1].

أما البصريون: فاستدلوا لتأييد مذهبهم بأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شئ واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما،وإنما جاز الفصل بالظرف وحرف الجر للضرورة، لأنه يتسع فيهما ما لا يتسع فى غيرهما.

وقالوا: إن الأبيات التى استشهد بها الكوفيون لا يجوز الاحتجاج بها لأنها مجهولة القائل[2].

وهذا ليس بصحيح، لأن كثيراً منها معروف القائل.

وأما قراءة ابن عامر فمنهم من وصفها بالضعف، ومنهم قبحها ووصفها بالخطأ واللحن[3].

واختار أبو حيان مذهب الكوفيين ودافع عن قراءة ابن عامر ، فقال عن مسألة " الفصل بين المضاف والمضاف إليه ":

(وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح، لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصحيح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان، قبل أن يظهر اللحن فى لسان العرب، ولوجودها –أيضاً– فى لسان العرب فى عدة أبيات)[4]

ثم قال:(وإذا كانوا قد فصلوا بين المضاف والمضاف إليه بالجملة فى قول بعض العرب: " هو غلام – إن شاء الله – أخيك "، فالفصل بالمفرد أسهل، وقد

(١) ينظر : شرح التسهيل: ٢٧٧/٣ .
(٢) الإنصاف: ٤٣١/٢: ٤٣٥، ائتلاف النصرة : ٥٣ .
(٣) ينظر : معانى القرآن للفراء: ٣٥٨/١، إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٦ ، الحجة لابن خالويه : ١٥١، البحر المحيط :٢٣٠/٤، مشكل إعراب القرآن :٣٠٩/١ .
(٤) البحر المحيط :٢٣٠/٤ .

جاء الفصل فى اسم الفاعل فى الاختيار، قرأ بعض السلف:{ مُخْلِفَ وَعْدَه رُسُلِهُ} بنصب " وعده " وخفض " رسله) [1].

وأيد كلامه بنص ابن جنى فى الخصائص قائلاً:

(وقال أبو الفتح: إذا اتفق شئ من ذلك نظر فى حال العربى وما جاء به، فإن كان فصيحاً، وكان ما أورده يقبله القياس، فالأولى أن يحسن به الظن لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها، وقال أبو عمرو بن العلاء: ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير... وقال أبو الفتح: فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ) [2].

وخلاصة القول:

أن جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه هو الأجدر بالقبول اعتماداً على القراءتين السابقتين وإن لم يكن لهما نظائر، ولكن الواقع أن لهما نظائراً من الشعر والحديث وكلام العرب.

فعدم الاستقراء الكامل والدقيق للنصوص وراء رفض البصريين لهذه المسألة وغيرها.

(١) المرجع السابق : نفس الصفحة.
(٢) ينظر : الخصائص ١/٣٨٥ :٣٩٠ " ملخصاً ".

٩- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار

يجوز العطف على الضمير المخفوض بشرط إعادة الخافض اتفاقاً سواء أكان الخافض حرفاً نحو قوله تعالى { فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ } [١]، أم اسماً نحو قوله تعالى{ قَالُواْ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ } [٢].

واختلف النحويون فى جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض إلى ثلاثة مذاهب:

أولاً: مذهب يونس وقطرب والأخفش الأوسط والكوفيين:

أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض فى السعة مطلقاً.

وهناك شواهد كثيرة على ذلك من القرآن والشعر – لا داعى لذكرها هنا فقد سبق أن تناولت هذه المسألة باستفاضة فى أبحاث سابقة[٣].

ومما اشتهر الاستدلال به في هذا المقام :

– **قراءة ابن عباس وحمزة وقتادة قوله تعالى**{ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ}[٤]

بجر " الأرحام " عطفاً على الضمير المخفوض فى " به " من غير إعادة الخافض[٥].

---

(١) فصلت : من الآية (١١).
(٢) البقرة : من الآية (١٣٣).
(٣) ينظر : بحث " الضمير معطوفاً ومعطوفاً عليه "، بحث" آراء يونس بن حبيب فى شرح المرادى على الألفية " للباحثة .
(٤) النساء : من الآية (١).
(٥) هى قراءة ابن عباس وحمزة وإبراهيم النخعى وقتادة والأعمش وغيرهم (الكشاف: ٦/٢، البحر: ١٦٥/٣، السبعة: ٢٢٦، الإتحاف:٥٠١/١، التبيان: ٣٢٧، القراءات الشواذ: ٣٦٣/١، النشر: ٢٤٧/٢، الحجة لابن خالويه : ١١٨).

ومما يؤكد الاستشهاد بهاعلى ذلك ويقويه :

– القراءة الشاذة : {قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَاعِكَ الْأَرْذَلُونَ} [1] بالجر عطفاً على الضمير فى " لك "، و " الأرذلون " خبر مبتدأ محذوف أى " وهم الأرذلون"[2].

وهذان الدليلان من أظهر الأدلة، لأن علامة الخفض فيهما ظاهرة، لأن المعطوف فيهما اسم معرب تظهر معه علامات الإعراب " وسأتحدث عن ذلك بتفصيل بعد عرض سريع لباقى المذاهب " بخلاف الآيات الأخرى[3] فالمعطوف فيها لا تظهر عليه علامة الإعراب، وبخلاف الشواهد الشعرية لأنها محل ضرورة.

هذا من جهة السماع.

وأما القياس: فهو أنه كما يجوز أن يبدل من الضمير المخفوض ويؤكد من غير إعادة، كذلك يجوز أن يعطف عليه من غير إعادة الجار[4].

ثانياً: **مذهب الجرمى والزيادى:** أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض إذا أكد الضمير، نحو: مررت بك أنت وزيد.

وهو حاصل كلام الفراء، فإنه أجاز: مررت به نفسه وزيد، ومررت بهم كلهم وزيد[5].

ثالثاً: **مذهب البصريين:** أنه لا يجوز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض إلا فى الضرورة، لأن الجار والمجرور بمنزلة شئ واحد، فإذا

---

(١) الشعراء : من الآية (١١١).
(٢) قراءة اليماني (إعراب القراءات الشواذ : ٢١٩/٢ ، البحر المحيط :٤٠/٧ " طبعة دار إحياء التراث العربي " ، روح المعاني :١٩ /١٠٧ ، الدرالمصون : ٥٣٧/٨)
(٣) من الشواهد الأخرى : قوله تعالى {وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ} الحجر (٢٠) ، وقوله تعالى{وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاء قُلِ اللّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ } النساء (١٢٧).
(٤) البحر المحيط :١٥٧/٢" طبعة دار إحياء التراث " .
(٥) ينظر : معانى القرآن للفراء: ٢٥٣/١ .

عطفت على الضمير المجرور، فكأنك عطفت الاسم على الجار، وعطفت الاسم على الحرف لا يجوز.

وعللوا للمنع: بأن الضمير كالتنوين، فكما لا يعطف على التنوين لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الجار.

ورد: بأنه لو امتنع العطف لهذه العلة لكان ينبغي ألا يعطف على الضمير مطلقاً سواء كان مرفوع الموضع أو منصوبه أو مجروره، وسواء أعيد معه الخافض أم لا كالتنوين لأن التنوين لا يعطف عليه بوجه(١).

وأعود للحديث عن القراءتين السابقتين :

أما عن قراءة اليماني : فقال أبو حيان : (وعن اليماني " وأتباعِك " بالجر عطفاً على الضمير في " لك" ، وهو قليل ، وقاسه الكوفيون) (٢)

وقال السمين: (وقرأ اليماني " وأتباعِك " وهو ضعيف أو ممنوع عند البصريين) (٣)

وأما عن قراءة حمزة" والأرحامِ " بالجر: ففى هذه القراءة قولان:

أحدهما: أنه عطف على الضمير المجرور فى " به " من غير إعادة الجار.

والثانى: أنه ليس معطوفاً على الضمير المجرور بل الواو للقسم وهو خفض بحرف القسم، وجواب القسم { إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}(٤).

وضعف هذا بوجهين:

---

(١) ينظر هذا الخلاف في : شرح التسهيل: ٣٨٦/٣، شرح الكافية الشافية: ١٢٤٦/٣، الإيضاح فى شرح المفصل: ٤٥٦/١، ارتشاف الضرب: ٢٠١١/٤، شرح الكافية: ٣٣٦/٢، شرح الأشمونى: ١١٤/٣، الإنصاف: ٤٦٣/٢، شرح المفصل: ٧٨/٣، ٧٩، المساعد: ٤٦٩/٢، البحر المحيط: ١٥٦/٢، الدر المصون :٥٥٤/٣ .

(٢) البحر المحيط : ٤٠/٧ "ط دار إحياء التراث " .

(٣) الدر المصون : ٨ /٥٣٧ .

(٤) ينظر : معانى القرآن للفراء: ٢٥٢/١، إعراب القرآن : ١٦٩، التبيان : ٣٢٧، شرح المفصل: ٧٨/٣،الإنصاف :٤٦٦/٢، البحر المحيط: ١٦٧/٣ .

أحدهما: أن قراءتى النصب[1] وإظهار حرف الجر[2] فى " بالأرحام " يمنعان من ذلك والأصل توافق القراءات.

قال أبو حيان:(وأما الجر فظاهره أنه معطوف على المضمر المجرور من غير إعادة الجار، ويؤيده قراءة عبد الله " وبالأرحام ")[3].

والثانى: أنه نهى أن يحلف بغير الله تعالى، والأحاديث مصرحة بذلك [4].

وقد أنكر البصريون قراءة حمزة، ولحنوا القارئ بها، وبالغوا فى هجومهم على حمزة وعدوا قراءته جاءت داعمة للمذهب الكوفى وانتصاراً له.

وكان إنكار البصريين لهذه القراءة لكونها خرجت على أن " الأرحام " معطوفة على الضمير المجرور فى " به " وهذا لا يجوز عندهم.

قال الزجاج:(القراءة الجيدة نصب الأرحام، المعنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، فأمّا الجر فى " الأرحام " فخطأ فى العربية، لا يجوز إلا فى اضطرار شعر، وخطأ –أيضاً– فى أمر الدين عظيم، لأن النبى ﷺ قال: لا تحلفوا بآبائكم، فكيف يكون تتساءلون به وبالرحم على ذا ؟..... فإجماع النحاة أنه يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر فى حال الجر إلا بإظهار الجار)[5].

وقال الزمخشرى:(والجر على عطف الظاهر على المضمر، وليس بسديد، لأن الضمير المتصل متصل كاسمه، والجار والمجرور كشئ واحد، فكانا فى قولك:"

---

(١) قرأ السبعة ما عدا حمزة بالنصب " والأرحامَ " (السبعة فى القراءات : ٢٢٦، النشر: ٢٤٧/٢، مشكل إعراب القرآن: ٢٢٥/١، المحتسب: ١٧٩/١، البحر: ١٦٥/٣، البيان: ٢٤٠/١).

(٢) قرأ عبد الله بن مسعود بإظهار حرف الجر " وبالأرحام " (مختصر ابن خالويه : ٣١، الكشاف: ٦/٢، البحر المحيط:١٦٥/٣، الدر المصون:٥٥٤/٣، معجم القراءات :٦/٢) .

(٣) البحر المحيط :١٦٥/٣ .

(٤) قال رسول الله ﷺ :« لا تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت »صحيح البخارى، باب لا تحلفون بآبائكم، الإيمان والنذور، رقم (٦٦٤٦): ٢٤٧/٤ .

(٥) معانى القرآن للزجاج: ٦/٢ .

مررت به وزيد " و " هذا غلامه وزيد " شديدى الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة، فلم يجز، ووجب تكرير العامل)[1].

أما ابن يعيش فبعد أن قال:" إن أكثر النحويين قد ضعف هذه القراءة نظراً إلى العطف على المضمر المخفوض ".

ذكر أنها تحتمل وجهين آخرين غير العطف:

أحدهما: أن تكون الواو واو القسم، وهم يقسمون بالأرحام ويعظمونها، وجاء التنزيل على مقتضى استعمالهم، ويكون قوله: {يَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا} جواب القسم.

والوجه الثانى: أن يكون اعتقدوا أن قبله باء ثانية حتى كأنه قال: وبالأرحام، ثم حذف الباء لتقدم ذكرها [2].

وقد رد على المبرد إنكاره لهذه الرواية فقال:

(وقد رد أبو العباس محمد بن يزيد [3] هذه القراءة، وقال: لا تحل القراءة بها، وهذا القول غير مرضى من أبى العباس، لأنه قد رواها إمام ثقة، ولا سبيل إلى رد نقل الثقة مع أنه قد قرأ بها جماعة من غير السبعة.... وإذا صحت الرواية لم يكن سبيل إلى ردها)[4].

أما ابن جنى فقد دافع عن هذه القراءة قائلاً:(ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس)[5].

ودافع أبو حيان عن حمزة فذكر: أن حمزة لم يقرأ حرفاً من كتاب الله إلا بأثر، وأن قراءته موصولة السند بالرسول وأن حمزة كان صالحاً ورعاً [1].

---

(١) الكشاف :٦/٢ .
(٢) شرح المفصل: ٧٨/٣ .
(٣) الكامل :٩٣١/٢ .
(٤) شرح المفصل: ٧٨/٣.
(٥) الخصائص: ٧٨٥/١ .

وقال:(ولسنا متعبدين بإتباع مذهب جمهور البصريين ولا غيرهم ممن خالفهم) [٢].

ومما يقوي هذا الاحتمال ويؤكده في قراءة حمزة قراءة ابن مسعود بإظهار حرف الجر وكذلك قراءة اليماني.

أما الفارسي فقد وقف موقفاً وسطاً فلم يرفض ولم يمنع تماماً، ولكنه اعتبرها ضعيفة وقليلة فقال:(وأما من جر " الأرحام " فإنه عطفه على الضمير المجرور بالباء، وهذا ضعيف فى القياس، وقليل فى الاستعمال، وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن)[٣].

وكذلك ابن مالك وقف موقفاً وسطاً فى كتابه " شرح عمدة الحافظ " فجعل العطف على ضمير الجر بإعادة الجار قليلاً[٤].

وقال في الألفية :

وعود خافضٍ لدى عطفٍ على ضمير خفض لازماً قد جعلا

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتاً

وهذا يغنينا عن تعصب وتعنت البصريين دون اعتدادهم بهذه الكثرة من الشواهد.

وخلاصة القول:

أن مذهب الكوفيين فى هذه المسألة أقوم حجة،وأظهر دليلاً من مذهب البصريين ومن تبعهم لكثرة الشواهد المؤيدة لهم، وقوة ما استدلوا به من قياس.

---

(١) ينظر : البحر المحيط ١٦٧/٣ .
(٢) البحر: ١٦٧/٣ .
(٣) الحجة: ٣٣٦/٢ .
(٤) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٦٢٨/٢.

وقول البصريين عن قراءة حمزة إنها لحن قول آثم يطعن فى قراءة متواترة لا ينكرها الأسلوب العربى، وكان الأجدر بهم أن يقبلوا هذه القراءة التى لا سبيل إلى إنكارها.

فقد تحايلوا على تضعيف مذهب الكوفيين بأى حجة تساندهم.

فالكوفيون أقوى لكثرة الشواهد التى يبعدها التأويل عن الغرض المسوقة له، ولا ريب فى أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاجه.

وقراءتا وابن مسعود اليماني السابقتان دليل قاطع على ذلك وقد أكدتا صحة استدلال الكوفيين بقراءة حمزة وغيرها من الأدلة.

١٠- حذف حرف النداء مع النكرة

أجاز الكوفيون حذف حرف النداء مع النكرة المقصودة، ومنعه البصريون(١).

ومما يستشهد به على ذلك:

– قراءة أبى جعفر: {قَالَ رَبُّ احْكُم بِالْحَقِّ } (٢) بضم الباء(٣).

قال النحاس :(وهذا عند النحويين لحن، لا يجوز عندهم: رجلُ أقبل، حتى تقول: يا رجلُ، أو ما أشبهه)(٤).

وأكد ابن جنى على أن ذلك ضعيف، **فقال**:(هذا عند أصحابنا ضعيف، أعنى حذف حرف النداء مع الاسم الذى يجوز أن يكون وصفاً لـ " أى "، ألا تراك لا تقول: رجلُ أقبل لأنه يمكنك أن تجعل الرجل وصفاً لـ " أى "، فتقول: يا أيها الرجل ؟ ولهذا ضعف عندنا قول من قال فى قوله تعالى: { قَالَ يَا قَوْمِ هَؤُلاء بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ } (٥) إنه أراد: يا هؤلاء، وحذف حرف النداء من حيث كان " هؤلاء " من أسماء الإشارة، وهو جائز أن يكون وصفاً لـ " أى")(٦).

وقال العكبرى:(يقرأ بضم الباء، أى: يا ربُّ، كما تقول: يا رجلُ، وهو ضعيف، لأن النكرة لا تحذف معها " يا "، وقد أجازه الكوفيون)(٧).

---

(١) ينظر : شرح الأشمونى: ٢٠٢/٣، توضيح المقاصد : م"٢" ج١٠٥٤/٣.
(٢) الأنبياء : من الآية (١١٢) .
(٣) مختصر ابن خالويه : ٩٦ " أبو جعفر المدنى ورواية عن ابن كثير " إعراب القراءات الشواذ : ١٢١/٢، ١٢٢، المحتسب : ٦٩/٢، البحر المحيط: ٦ /٣٤٥، النشر: ٣٢٥/٢.
(٤) إعراب القرآن : ٦١٤.
(٥) هود : من الآية (٧٨).
(٦) المحتسب : ٦٩/٢.
(٧) إعراب القراءات الشواذ : ١٢١/٢، ١٢٢.

أما الباقولى فجعلها لمشاكلة ضمة الكاف فقال:(عن أبى جعفر: " ربُّ احكم " و{رَبُّ انصُرْنِي }[1] عن ابن محيص. ضموا الباء تبعاً لضم الكاف طلباً للمشاكلة والمطابقة فى الكلام)[2].

وذهب البعض إلى أنها من اللغات الجائزة فى " يا غلام "، قال أبو حيان:

(وليس هذا من نداء النكرة المقبل عليها، بل هذا من اللغات الجائزة فى " يا غلامى " وهى أن تبنيه على الضم وأنت تنوى الإضافة، لما قطعته عن الإضافة وأنت تريدها بنيته، فمعنى " ربُّ ": يا ربِ)[3].

وقد حكى يونس فى ذلك: " يا أمُّ لا تفعلى " بالضم [4].

وقال الأستاذ أبو على الشلوبين:(وهذا إذا لم يلبس يعنى بالمنادى المقبل عليه)[5].

وقال ابن هشام اللخمى: " يا غُلامُ أقبل " لا يجوز على مذهب الجماعة، إنما أجاز سيبويه الضم فيما يراد فيه الإضافة فيما يكثر حتى إذا ضممته عُلم أن المراد فيه الإضافة.

وقال خطاب الماردى: والخامسة قليلة رديئة، وهى: يا غُلامُ بحذف الياء وضم الميم وأنت تريد: يا غلامى، وهذا قبيح، لئلا يلتبس المضاف بغيره، كقولك يا غلامُ، إذا أردت يا أيها الغلام.

وفى النهاية: من قال: يا غلامُ – بضم الميم – إنما يفعلون ذلك فى الأسماء التى تغلب عليها الإضافة، كقولك: يا ربّ ويا قوم، لأن هذا يضيفونه كثيراً، فلما

(١) المؤمنون : (٢٦) – وهذه القراءة لعكرمة وأبى جعفر وابن محيص (إعراب القراءات الشواذ : ١٥٥/٢، البحر المحيط : ٣٧٢/٦، كشف المشكلات : ٨٨٩/٢، معجم القراءات: ١٦٥/٦).
(٢) كشف المشكلات : ٨٨٩/٢.
(٣) البحر: ٣١٩/٦، ينظر : النشر: ٣٢٥/٢، الإتحاف : ٢٦٨/٢.
(٤) ينظر : الكتاب : ٢٠٩/٢، ٢١٤، توضيح المقاصد : م"٢" ج١٠٨٣/٣.
(٥) التوطئة : ٢٥٠، ٢٥١.

كانوا يضيفونه جعلوه معروفاً بالقصد، فبنوه على الضم، وهذه الضمة كهى فى " يا رجلُ " إذا قصدت رجلاً بعينه [١].

فتعريف المضموم على هذه اللغة، يحتمل أن يكون بالإضافة، أو بالإقبال والقصد.

ويؤيد كونه بالإضافة أنهم جعلوه لغة فى المضاف، ومن لم يجعله لغة، جعله مثل: " أفند مخنوق "[٢]، و " أصبح ليل ")[٣].

وذكر ابن جنى أن الأمثال وإن كانت منثورة إلا أنها تجرى فى تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم[٤].

ووفق ابن مالك بين الوجهين، فذهب إلى أنه منوى الإضافة، لأنه لو كان غير منوى الإضافة، لكان فى الأصل صفة لـ " أى "، وأسماء الله تعالى لا يوصف بها " أى " فتعين كون الأصل: يا ربى ثم حذف المضاف إليه تخفيفاً، وبنى على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة [٥].

وخلاصة القول:

أن الأولى القول بأنه عومل معاملة الاسم المفرد، فضم آخره ضمة مشاكلة للمفرد المبنى، وهو منصوب تقديراً بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة المشاكلة وتعرفه بالإضافة المنوية [٦].

---

(١) ينظر : الارتشاف : ١٨٥٢/٤، ١٨٥٣، شرح الكافية : ٣٦٠/١، أوضح المسالك : ٣٤/٤، المساعد : ٣٧٥/٢.

(٢) مثل يضرب لكل مضطر وقع فى شدة وضيق وهو يبخل بافتداء نفسه بماله، أى : افتد نفسك يا مخنوق (مجمع الأمثال: ١٧/٢).

(٣) مثل يضرب لمن يظهر الكراهة والبغض للشئ، أى : انته يا ليل ليجئ الصبح (جمهرة أمثال العرب : ١٥٧/١ " ٢٢٧ "، مجمع الأمثال : ٣٥٤/١).

(٤) ينظر : المحتسب : ٧٠/٢.

(٥) ينظر : شرح التسهيل : ٢٨٢/٣، ٢٨٣.

(٦) ينظر : حاشية الصبان :٢٣١/٣.

وأياً كان الأمر، فلا يحق للبصريين وصف القراءتين السابقتين أو غيرهما باللحن أو الضعف لمجرد مخالفتهما لقواعدهم.

فإذا كان يونس بن حبيب فى روايته السابقة وغيرها من الروايات ينظر إلى الرقعة اللغوية نظرة الباحث المستقرى، فلا يبالى أن يكون ما رواه هو الوجه اللغوى المقيس لأن اللغة عنده ما صدرت عن أهلها الذين يتكلمون بها بعفوية وطلاقة، ولا يغيب عنه سعة انتشار اللغة وضيقها، فهو ينسب هذه اللغات إلى بعض العرب، ولكنه مع ذلك يأخذ بها ويجيز الظواهر التى تحملها لأصالة المصدر اللغوى الذى تؤخذ عنه اللغة.

فالأولى بنا أن نقف هذا الموقف من الأنماط اللغوية الواردة فى القراءات الشاذة، ولا نرفضها لمجرد مخالفتها للقاعدة المعيارية.

١١- إجراء " ثم " مجرى الواو والفاء فى نصب المضارع بعدها

أجرى الكوفيون وابن مالك " ثم " مجرى الواو والفاء فى نصب المضارع بعدها إذا وقع بين الشرط وجوابه.

فينصب المضارع بـ " أن " مضمرة جوازاً فى مواضع منها:

- أن يقع بين شرط وجزاء بعد الفاء والواو، وزاد بعضهم بعد " أو "، وزاد الكوفيون بعد " ثم ".

وإلى هذا الاختلاف بين المذهبين أشار ابن مالك فى كافيته بقوله:

وجـــزمٌ أوْ نـــصب لِفعـــل يلفـــى قبـــل الجـــزاء إثـــر "واو" أو "فـــا"

ومثـلُ تِلـو الـواوِ والفـا تلـو" ثـم " في المـذهب الكـوفى فـاعرف مَـن تَـؤُمّ

وقال السيوطى:(وإنما كان التشريك فى الجزم أحسن ،لأن العطف إذ ذاك يكون على ملفوظ بـه، وهـو الفعل السابق، والنصب يكون العطف فيه على تقدير المصدر المتوهم من الفعل السابق) [١].

ومما احتج به الكوفيون على ذلك:

- قراءة الحسن :{ وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكَهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلى اللّهِ } [٢] بنصب " يدركَه "[٣].

قال ابن جنى:(وأما قراءة الحسن " ثم يدركَه الموتُ " بالنصب فعلى إضمار " أنْ " كقول الأعشى:

لنـا هَـضْبةٌ لا ينـزل الـذلُّ وسـطَها ويَـــأوى إليهـــا المـــستجيرُ فيُعْـــصَما[١]

---

(١) الهمع: ١٣٦/٤ .
(٢) النساء : من الآية (١٠٠) .
(٣) قراءة الحسن بن الحسن ونبيح والجراح وقتادة (المحتسب: ١٩٥/١، الكشاف: ١٣٩/٢، البحر: ٣٥١/٣، إعراب القراءات الشواذ :٤٠٥/١، معجم القراءات: ١٤١/٢).

أراد: فأن يعصما، وهذا ليس بالسهل، وإنما بابه الشعر لا القرآن، ومن أبيات الكتاب:

سأتركُ منزلي لبني تميمٍ وألْحَقُ بالحجازِ فأستَريحا[٢]

والآية على كل حال أقوى من ذلك لتقدم الشرط قبل المعطوف، وليس بواجب، وهذا واضح)[٣].

وقال العكبرى:(وهذا يسمى الصرف، لأنه لم يعطفه على الشرط لفظاً، فعطفه عليه معنى، كما جاء فى الواو والفاء)[٤].

هذا..... وقد جاء نصب المضارع المعطوف بـ " ثم " على اسم جامد فى الشعر مثل:

إنى وقَتْلى سُلَيكاً ثم أعقِلَه كالثوْرِيُضْربُ لمّا عافِتِ البقرُ[٥]

فنصب " أعقله " بـ " أن " مضمرة جوازاً بعد " ثم " التى عطفت بها على اسم جامد " قتل "، فـ " أن أعقله " فى تأويل مصدر معطوف على " قتلى "، أى: قتلى سليكاً ثم عقلى إياه [١].

---

(١) من الطويل لطرفة.
الشاهد : نصب " فيعصما " بعد الواجب.(الكتاب: ٤٠/٣، المقتضب: ٢٣/٢ تحصيل عين الذهب :٣٩٧).
(٢) من الوافر للمغيرة بن حنين الحنظلى التميمى.
الشاهد: نصب " فاستريحا " بعد الواجب .(الكتاب: ٣٩/٣، شرح الأشمونى: ٣٠٥/٣، الخزانة: ٢/٨، ٥، أمالى ابن الشجرى: ٤٢٧/١).
(٣) المحتسب: ١٩٧/١.
(٤) إعراب القراءات الشواذ :٤٠٥/١، هناك ثلاثة مذاهب فى ناصب المضارع بعد الطلب : مذهب البصريين : أنه منصوب بـ " أن " مضمرة – ومذهب الكوفيين : أنه منصوب على الصرف أو المخالفة لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله– ومذهب الجرمى على أن هذه الحروف هى الناصبة بنفسها (ينظر : شرح المفصل: ٢١/٧، شرح الجمل: ١٤٣/٢، الإنصاف : مسألة "٧٥").
(٥) من البسيط لابن مدركة الخثعمى (شرح التسهيل: ٤٩/٤، شرح شذور الذهب:٣٣/٤، شرح الأشمونى: ٣١٤/٣، توضيح المقاصد : م٣ج ١٢٦٢/٤).

وهو فى الآية أقوى لتقدم الشرط قبل المعطوف والشرط يشبه الاستفهام[٢].

وخلاصة القول:

أنه يجوز نصب الفعل المضارع المعطوف بـ " ثم " إذا وقع بين الشرط وجوابه على مذهب الكوفيين.

وذلك إجراء لـ " ثم " مجرى الواو والفاء، فإذا ثبت ذلك فى الواو والفاء فليجز فى " ثم" لأنها حرف عطف، وليس ذلك مقصوراً على الشعر.

أما البصريون فلا يثبتون بهذه القراءة حكماً لندورها عندهم كما هو مذهبهم.

(١) التصريح: ٢/٣٩٠.
(٢) ينظر الكشاف ٣/٣٥١.

١٢- إهمال " أنْ " الناصبة للمضارع

أجاز الكوفيون: أن يرتفع الفعل المضارع بعد " أن " المصدرية.

وذهب البصريون: إلى أن " أَنْ " فيما استدل به الكوفيون هى المخففة من الثقيلة(١).

ومن الشواهد على ذلك من القراءات الشاذة:

- قراءة ابن عبلة: { قَالَ آيَتُكَ أَلاَّ تُكَلِّمُ النَّاسَ } (٢) برفع " تكلِّمُ " (٣).
- قراءة طلحة: { تُرِيدُونَ أَن تَصُدُونَّا } (٤) بتشديد النون(٥).
- قراءة مجاهد وابن محيص وابن عباس:{ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُ الرَّضَاعَةَ} (٦) برفع " يتمُ"(٧)

وقد جاء رفع الفعل بعدها فى الشعر مثل الشاعر:

أنْ تَهْبطِينَ بِلا قَو مٍ يَرْتَعُونَ مِنَ الطِّلاح(٨)

(١) ينظر : شرح المفصل :٨ /١٤٣ ، الخصائص : ٣٩٠/١، خزانة الأدب :٤٢١/٨ – وذكر ابن هشام في المغني عكس هذه النسبة (المغنى: ٣٨/١) وينظر : البحر المحيط : ٢٢٣/٢ .
(٢) آل عمران : من الآية (٤١).
(٣) البحر المحيط: ٤٧١/٢، التبيان: ٢٥٨/١، معجم القراءات: ٤٩٠/١.
(٤) إبراهيم : من الآية (١٠).
(٥) إعراب القراءات الشواذ: ٧٣٢/١، البحر المحيط: ٣٩٩/٥، الدر المصون: ٢٥٤/٤، معجم القراءات: ٤٦٠/٤.
(٦) البقرة : من الآية (٢٣٣).
(٧) البحر المحيط :٢٢٣/٢، الكشاف: ٤٥٥/١، الدر المصون : ٤٦٣/٢، معجم القراءات: ٣٢١/١.
(٨) من الكامل للقاسم بن معن : (البحر المحيط : ٢٢٣/٢، شرح المفصل : ٩/٧، الخزانة : ٤٢١/٨، الضرائر لابن عصفور : ١٦٣).

وقول الآخر:

أنْ تَقْـرَآنِ علـى أسمـاءَ ويْحَكُمـا مِنـى الـسلامَ وأن لا تُبْلغـا أحـداً[1]

قال أبو حيان:(..... والذى يظهر أن إثبات النون فى المضارع المذكور مع " أن " مخصوص بضرورة الشعر، ولا يحفظ " أن " غير ناصبة إلا فى الشعر والقراءة المنسوبة إلى مجاهد، وما سبيله هذا لا يبنى عليه قاعدة)[2].

وقد ذكر أنّ " أنْ " هى المصدرية عندما تحدث عن قراءة طلحة: " أن تصدونّا " بتشديد النون فقال:

(وقرأ طلحة " أن تصدونّا " بتشديد النون، جعل " أن " هى المخففة من الثقيلة، وقدّر فصلاً بينها وبين الفعل، وكان الأصل: أنه تصدوننا فأدغم نون الرفع فى الضمير، والأولى أن تكون " أن " الثنائية التى تنصب المضارع، لكنه هنا لم يعملها، بل ألغاها كما ألغاها من قرأ { لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} برفع " يتم " حملاً على " ما " المصدرية أختها)[3] فهو يرى أن كونها المصدرية هو الأولى.

وعلل ابن يعيش استبعاد تشبيه " أن " بـ " ما ":

بأن " ما " مصدر معناه الحال، و " أن " وما بعدها مصدر، إمّا ماض وإما مستقبل على حسب الفعل الواقع بعدها فلذلك لا يصح حمل إحداهما على الأخرى[4].

وقال ابن هشام: (والصواب قول البصريين: إنها " أن " الناصبة أهملت حملاً على "ما" أختها المصدرية)[5].

وخلاصة القول:

---

(١) من البسيط لابن هرمة (شرح المفصل: ١٤٣/٨، البحر المحيط:٢٢٣/٢، شرح الكافية : ٣٥/٤، المغنى :٣٨/١، لسان العرب : " هرم ").
(٢) البحر: ٢٢٣/٢.
(٣) البحر: ٣٩٩/٥.
(٤) شرح المفصل: ١٤٤/٨.
(٥) المغنى: ٣٨/١.

أننى أميل إلى القول بأنها " أنْ " الناصبة للمضارع أهملت حملاً على " ما " المصدرية لصحة تأويلها هى والفعل المضارع بعدها بمصدر فيما سبق من شواهد.

ولا يشترط الاتفاق بينهما فى كل الوجوه كما ذكر ابن يعيش.

قال الزمخشرى:(و{ أَن يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ} برفع الفعل تشبيهاً لـ " أن " بـ " ما " لتآخيهما فى التأويل) [1].

(١) الكشاف :١/٤٥٥.

المبحث الثالث
الاستدلال بالقراءة الشاذة لتقوية لغة من اللغات أو وجه من الوجوه

كان الإكثار من الوجوه النحوية المبنية على آراء النحاة السابقين وثقافتهم النحوية، محاولة لاستيفاء جوانب القراءة، فقد كانت القراءات الشاذة ميداناً لإبراز المواهب في عرض الوجوه المحتملة ومناقشتها كما كانت دليلاً على صحة هذه الوجوه، وكان ذلك لتأكيد صحة القراءات ولإبراز العلاقة بينها وبين القاعدة اللغوية، فقد تأتى القراءة الشاذة مؤيدة للغة من اللغات أو وجه من الوجوه، لأن تصحيح قواعد اللغة يكون بالقراءات متواترة كانت أم شاذة.

وهناك العديد من المواضع التى تثبت ذلك منها ما يلى:

١-نصب المجموع بالألف والتاء بالفتحة

هناك لغتان في المجموع بالألف والتاء في حالة النصب:

الأولى: نصبه بالكسرة وهى اللغة الغالبة فيه مثل قوله تعالى { فَانفِرُواْ ثُبَاتٍ}(١).

فقد قرأ العامة " ثبات "بالكسر منوناً على أنه حال (٢).

والأخرى: نصبه بالفتحة، وشرطه عند بعضهم أن يكون محذوف اللام فى المفرد والجمع.

فقد ذكر السيوطى: أن الكوفيين أجازوا نصب هذا الجمع بالفتح مطلقاً، وأجازه هشام الضرير منهم فى المعتل خاصة كـ " لُغةٍ " و " ثبة " (٣).

- **والدليل على ذلك قراءة** { فَانفِرُواْ ثُبَاتاً } بالنصب والتنوين (٤).

قال أبو حيان:(لم يقرأ " ثباتٍ " فيما علمناه إلا بكسر التاء، قال الفراء: العرب تخفض هذه التاء فى النصب وتنصبها)(٥).

فقد تحدث الفراء عن هذه اللغة وهي : أن جمع المؤنث السالم إذا كان ناقص اللام، فمن العرب من يجوز خفض تائه ونصبها فى النصب " فيتوهمون أنها هاء وأن الألف قبلها من الفعل " غير أنه يوجب خفض تاء جمع المؤنث السالم المنصوب فى حالتين:

الأولى: إذا كان تاماً لم ينقص لامه، نحو : رأيت الصالحات والأخوات.

والثانية: إذا كان ناقصاً فاؤه نحو: زنة ولدة ودية،(إلا أن يغلط بها الشاعر فإنه ربما شبه الشئ بالشئ إذا خرج عن لفظه). (٦)

---

(١) النساء: من الآية (٧١).
(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : ١٩٣،مشكل إعراب القرآن: ٢٤٠/١، التبيان:٣٧١/١.
(٣) الهمع ٦٧/١.
(٤) شواذ القراءات للكرمانى : ١٣٧، معجم القراءات: ١٠٤/٢.
(٥) البحر المحيط: ٣٠٢/٣.
(٦) ينظر : معانى الفراء: ٩٣/٢.

ونقل الرضى عن الفارسى القول بأنها مفرد والرد عليه قال: (وجاء فى بعض اللغات فيما لم يرد فيه المحذوف: فتح التاء حالة النصب، قالوا: سمعت لغاتَهم، وجاء فى الشاذ: { فَانفِرُواْ ثُبَاتاً }، ولعل ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضاً من اللام كالتاء فى الواحد، وكالواو والنون فى: كرون وثبون،، وقال أبو على: بل هى تاء الواحد، والألف قبلها هى اللام المردودة، فمعنى " سمعت لغاتهم ": سمعت لغتهم، قال: وذلك لأن سيبويه(١) قال: إن تاء الجمع لا يفتح فى موضع، وفيما قاله نظر، إذ المعنى فى " سمعت لغاتهم "، وقوله{ فَانفِرُواْ ثُبَاتاً } الجمع)(٢).

وردّ –أيضاً– بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض(٣).

ومما يشهد لهذه القراءة قول الشاعر:

فلماجلاهـــا بالأَيَـــام تحيّـــرتْ ثُبَاتـــاً عليهـــا ذُلُّهـــا واكتئابُهـــا(٤)

وحكى الكوفيون فى غير محذوف اللام: استأصل الله عرقاتَهم بفتح التاء، وكسرها أشهر.

قال الرضى:(فإما أن يقال إنه مفرد، والألف للإلحاق بـ " درهم "، أو يقال: إنه جمع فتحت تاؤه شاذاً، فالعرق إذن كالبِوان، مذكر له جمع مُكسّر وهو العروق، جُمع بالألف والتاء مثله)(٥).

---

(١) الكتاب: ١٨/١.
(٢) شرح الكافية: ٣٩١/٣، ٣٩٢، ينظر : شرح المفصل: ٩/٥.
(٣) التصريح: ٨١/١.
(٤) من الطويل لأبى ذؤيب " ديوان الهذليين: ٧٩/١"
(الخصائص: ٣٠٤/٣، شرح المفصل: ٨/٥، رصف المبانى : ٢٤١، التصريح:٨١/١ " الأيام : الدخان " ، معانى القرآن للفراء: ٩٣/٢، البحر المحيط:٣٠١/٣، اللسان : " أيم ").
(٥) شرح الكافية: ٣٩٢/٣.

وفى ذلك يقول ابن جنى:(والمحفوظ فى هذا قول أبى عمرو لأبى خَيْرَة، وقد قال: استأصل الله عرقاتَهم –بنصب التاء –: هيهات أباخيرة، لَانَ جلدُك، ثم قال: وأصحابنا لا يرون فتح هذه التاء فى موضع النصب)[1].

وخلاصة القول:

أن هذه القراءة إن صحت مؤيدة لإحدى لغات العرب، وموافقة لمذهب من مذاهب النحويين، فالأجدر بنا قبولها، والإقرار بهذه اللغة بدلاً من رمى شواهدها بالغلط أو الشذوذ أو محاولة إخراجها من الجمع إلى المفرد.

(١) الخصائص: ٣/٣٠٤.

٢-إعراب ضمير الفصل مبتدأ

ضمير الفصل: ضمير رفع منفصل يؤتى به بين المبتدأ والخبر، وما أصله المبتدأ والخبر ليفيد أن ما بعده خبر لا تابع كما أنه يفيد التوكيد والاختصاص.

ويشترط فيه:

١ –أن يطابق ما قبله فى حضوره وغيبته وتذكيره وتأنيثه وإفراده وتثنيته وجمعه.

٢– أن يكون ما قبله مبتدأ " خلافاً للأخفش " أو ما كان مبتدأ ثم دخل عليه بعض نواسخ الابتداء.

٣– أن يكون ما بعده معرفة أو مضارعاً لها فى عدم قبول حرف التعريف(١).

فإذا توافرت هذه الشروط ووقع ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ و الخبر فإنه لا يعمل شيئاً، ويجرى الكلام على أصله، كقولك: كان عمرو هو خيراً منك (٢).

ومن الشواهد على ذلك:

١– قوله تعالى {فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ } (٣) بنصب " الرقيب ".

٢– قوله تعالى {وَإِذْ قَالُواْ اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ } (٤) بنصب " الحق ".

٣– قوله تعالى { إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا}(٥) بنصب مالاً وولداً.

---

(١) ينظر : شرح التسهيل: ١٦٧/١، ١٦٨، المغنى: ٥٦٨/٢، ٥٦٩، شرح المفصل: ١١٢/٣.
(٢) ينظر : الجمل فى النحو للفراهيدى : ١٦٧.
(٣) المائدة : من الآية (١١٧).
(٤) الأنفال : من الآية (٣٢) .
(٥) الكهف : من الآية (٣٩).

٤- قوله تعالى {وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقَّ}(١) بنصب " الحق ".

٥- قوله تعالى { وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ} (٢) بنصب " الظالمين ".

٦- قوله تعالى { تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا } (٣) بنصب " خيراً: وما عطف عليه..... وغيرها من الآيات.

وتميم ترفع هذا كله ويجعلون المضمر مبتدأ وما بعده خبره، فقرئت الآيات السابقة بالرفع كما يلى:

١- {فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبُ عَلَيْهِمْ } برفع " الرقيب" على أنه خبر " أنت " والجملة فى محل نصب خبر " كان " (٤).

٢- {إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِندِكَ } برفع " الحق " على أنه خبر المبتدأ " هو " والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر " كان " (٥).

٣- { إِن تُرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ } برفع " أقل " على أنها خبر المبتدأ " أنا " والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب المفعول الثانى لـ " ترى " (٦).

٤- {وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ الْحَقُّ } برفع " الحق " على أنه خبراً لـ " هو " والجملة فى محل نصب مفعول " يرى " (٧).

قال الفراء: " ولو رفعت " الحق " على أن تجعل " هو " اسماً كان صواباُ " (٨).

---

(١) سبأ : من الآية (٦).
(٢) الزخرف : من الآية (٧٦).
(٣) المزمل: من الآية (٢٠).
(٤) حكى هذه القراءة أبو معاذ (مختصر ابن خالويه :٤٢، التبيان: ٤٧٧/١) .
(٥) قراءة الأعمش وزيد بن على والمطوعى وابن أبى عبلة (مختصر ابن خالويه : ٥٤، الكشاف: ٥٧٧/٢،البحر: ٤٨٢/٤، الإتحاف: ٧٩/٢، التبيان: ٦٢٢/٢، معانى الأخفش: ٣٤٨/٢).
(٦) هى قراءة ابن أبى عبلة وعيسى بن عمر (إعراب القرآن للنحاس :٥٤٣، تفسير القرطبى ٢٨٢/١٣، البحر المحيط ١٢٣/٦) .
(٧) قراءة ابن أبى عبلة (مختصر ابن خالويه:١٢٢،إعراب القراءات الشواذ: ٢ /٣٢١ ، التبيان : ١٠٦٣، معانى القرآن للفراء ٣٥٢/٢ ،البحر المحيط: ٢٥٩/٧).
(٨) معانى القرآن للفراء: ٣٥٢/٢ .

٥- { وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمونَ} برفع " الظالمون " على أنه خبر المبتدأ " هو " والجملة فى محل نصب خبر كان [١].

٦- { تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا } برفع " خير " خبر المبتدأ " هو " والجملة فى محل نصب المفعول الثانى " وجد " [٢].

وقد ادّعى الزجاج أن نصب " خيراً " أجود، ولا يجوز فى القرآن غيره، وهو مردود بالقراءة السابقة [٣].

فكل مضمر يجعلونه مبتدأ ويرفعون ما بعده على خبر المبتدأ.

قال سيبويه:(وقد جعل ناس كثير من العرب " هو " وأخواتها فى هذا الباب بمنزلة اسم مبتدأ، وما بعده مبنى عليه،..... فمن ذلك أن بلغنا أن رؤبة كان يقول: « أظن زيداً هو خيرٌ منك ») [٤].

وقال أبو حيان:(وهى " أى: قراءة {إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِندِكَ } جائزة فى العربية، فالجملة خبر كان، وهى لغة تميم، يرفعون بعد " هو " التى هى فصل فى لغة غيرهم..... قال الزجاج: ولا أعلم أنه قرئ بهذا الجائز، وقراءة الناس إنما هى بالنصب) [٥].

وقال قيس بن ذريح:

تُبَكِّى على لُبْنَى وأنتَ تركتَها ... وكنتَ عليها بالمَلا أنتَ أقدرُ [٦]

---

(١) هى قراءة ابن مسعود وأبى زيد النحوى (مختصر ابن خالويه : ١٣٦ ، معانى الفراء: ٣٧/٣، إعراب القرآن للنحاس : ٩٥٣، فتح القدير: ٧٣٨/٤، البحر: ٢٧/٨).

(٢) هى قراءة أبى السمال وابن السميفع (مختصر ابن خالوية : ١٦٤، الكشاف: ٢٥٠/٦، البحر: ٣٥٩/٨، فتح القدير: ٤٢٨/٥)

(٣) ينظر : معانى الزجاج : ٢٤٤/٥.

(٤) الكتاب :٣٩٢/٢.

(٥) البحر: ٤٨٢/٤ .

(٦) من الطويل.

(الجمل للخليل : ١٦٩، الكتاب : ٣٩٢/٢، شرح المفصل : ١١٢/٣، البحر المحيط : ٣٥٩/٨، الدر المصون :٥ /٥٩٦، دراسات لأسلوب القرآن : ق٣ ج١٢٩/١).

وخلاصة القول:

أنه يجوز على لغة تميم أن يكون ضمير الفصل فى موضع رفع مبتدأ وما بعده يكون مرفوعاً خبراً له والجملة فى موضع نصب على الخبر فى باب كان وعلى المفعول فى باب " علم ".

والشواهد على ذلك من القراءات الشاذة كثيرة كما سبق، فلا يوجد أى مبرر لوصف هذه اللغة بالضعف، وقول الزجاج « ولا أعلم أنه قرئ بهذا الجائز » يرده ما سبق من قراءات، وسيتضح لنا فى مواضع كثيرة من هذا البحث أن الفراء والزجاج والمبرد وغيرهم لم يكونوا على إلمام كامل بالقراءات الشاذة ، بل هناك قراءات كثيرة لم تصلهم وكان حديثهم عنها من منطلق أنها مجرد وجه محتمل فقط.

٣-إلحاق الفعل علامتى التثنية والجمع مع وجود الاسم الظاهر

إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع فاللغة المشهورة فيه هى تجريده من علامة التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد.

ولغة طائفة من العرب – هى طئ وأزد شنوءة وعزاها البعض إلى بنى الحارث بن كعب – أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر مثنى أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع تشبيهاً لهما بالمؤنث، وتسمى لغة " أكلونى البراغيث " [١].

قال سيبويه:(واعلم أن من العرب من يقول " ضربونى قومُك "، و " ضربانى أخواك " فشبهوا هذا بالتاء التى يظهرونها فى " قالت فلانة "، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث،وهى قليلة)[٢].

وقد حكم كثير من النحاة على هذه اللغة بالضعف والشذوذ[٣].

ومن المعلوم أن للنحويين فى توجيه إلحاق علامتى التثنية والجمع بالفعل مذهبين:

الأول: أن الألف والواو والنون علامات دالة على التثنية والجمع، وما بعده هو الفاعل وهو مذهب الجمهور [٤].

الثانى: أن الألف والواو والنون ضمائر. وهو مذهب طائفة من النحويين.

واختلفوا فيما بعد على رأيين:

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل: ٦٦/٢، المساعد: ٣٩٤/١، شرح الأشمونى: ٤٧/٢، الجنى الدانى : ١٧١، توضيح المقاصد : م"٢" ج٥٨٥/٢، ٥٨٦ .

(٢) الكتاب: ٤٠/٢ .

(٣) ينظر : شرح المقدمة الجزولية: ٥٧٦/٢، شرح الجمل: ١٦٧/١، رصف المبانى : ٤٣٤، الارتشاف: ٧٣٩/٢ .

(٤) ينظر : الكتاب: ٤٠/٢، الأصول: ١٧٢/١، سر صناعة الإعراب: ٦٢٩/٢، الارتشاف: ٧٣٩/٢ المقاصد الشافية: ٥٥٨/٢ .

أحدهما: أنه بدل منها.

وثانيهما: أنه مبتدأ مؤخر، والجملة قبله فى موضع خبر(١).

والأولى القول بأنها علامات وليست ضمائر، لأن تقديم الخبر والإبدال من الضمير لا يختصان بقوم بأعيانهم وهذه اللغة خاصة بقوم بأعيانهم (٢).

وما يحمل على هذه اللغة من الشواهد القرآنية والأحاديث وأقوال العرب والشعر كثير ومشهور(٣).

مما لا داعى لذكره هنا، فقد تناولته فى دراسات سابقة، ولست هنا بصدد الحديث عن هذه المسألة أو دراستها دراسة نحوية مفصلة.

– وما يعنينى هو ما يستدل به على هذه اللغة من القراءات الشاذة فمن ذلك:

– **قراءة طلحة بن مصرف** : {قَدْ أَفْلَحوا الْمُؤْمِنُونَ} (٤).

فألحق بالفعل علامة الجمع مع أن الفاعل اسم ظاهر، كما يلحقه علامة التأنيث إذا كان الفاعل مؤنث.

قال أبو حيان:(قال عيسى بن عمر: سمعت طلحة بن مصرف يقرأ {قَدْ أَفْلَحوا الْمُؤْمِنُونَ} فقلت له: أتلحن ؟ قال: نعم كما لحن أصحابى. انتهى.

يعنى أن مرجوعه فى القراءة إلى ما روى، وليس بلحن، لأنه على لغة " أكلونى البراغيث " وقال الزمخشرى: أو على الإبهام والتفسير ، وقال ابن عطية: وهى قراءة مردودة)(٥).

وخلاصة القول:

---

(١) ينظر : شرح التسهيل: ١١٧/٢، شرح ابن عقيل: ٧٠/٢، الهمع :٢٥٧/٢ .
(٢) ينظر : شرح التسهيل: ١١٧/٢، التذييل: ٢٠٣/٦ .
(٣) ينظر : شرح التسهيل: ١١٧/٢، التذييل : ٢٠٤/٦، التصريح: ٤٠٤/١، شرح الأشمونى: ٤٧/٢.
(٤) المؤمنون : الآية (١)، والقراءة لطلحة بن مصرف (مختصر ابن خالويه : ٩٩، الكشاف: ٢١٦/٤، إعراب القراءات الشواذ: ١٥٣/٢، البحر المحيط :٣٦٥/٦، معجم القراءات: ١٥٢/٦).
(٥) البحر المحيط: ٣٦٥/٦، وينظر : الكشاف : ٢١٦/٤، المحرر الوجيز : ١٣٢٤ .

أنه لا ينبغى القول بأن هذه القراءة مردودة أو ضعيفة أو ما شابه ذلك.

لأنه يجوز على لغة من لغات العرب إلحاق الفعل علامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعاً وهى وإن كانت قليلة إلا أنها مشهورة.

والتأويلات الأخرى صحيحة لما سمع من ذلك من غير أصحاب هذه اللغة، وأما من يحمل جميع ما ورد من ذلك على التأويل فغير صحيح، لأن المأخوذ عنهم هذا الشأن متفقون على أن ذلك لغة لقوم مخصوصين من العرب [1].

ولأنها لغة لقوم من العرب مخصوصين فالأولى القول بأن ما يلحق الفعل على هذه اللغة حروف دالة على التثنية والجمع.

(١) ينظر : الجنى الدانى : ١٧١ .

٤- اسمية " حاشا "

من المعلوم أن هناك ثلاثة مذاهب فى " حاشا ":

الأول: **مذهب البصريين:** وهو أن " حاشا " حرف جر دائماً.

الثانى: **مذهب الكوفيين:** وهو أن " حاشا " فعل ماضى، وذهب بعضهم إلى أنه استعمل استعمال الأدوات.

الثالث: **مذهب الجرمى والمازنى والزجاجى والأخفش والفراء:** وهو أن " حاشا " تستعمل كثيراً حرفاً فينخفض بها، وقليلاً فعلاً متعدياً جامداً لتضمنه معنى " إلا " فينصب بها.

ولكل فريق أدلته(١).

ولست هنا بصدد الحديث عن الخلاف المشهور فى " حاشا " بين الفعلية والحرفية، فقد تناوله العديد من الباحثين فى موضعه،ولكن ما أريد إثباته هو " اسمية حاشا " ومَنْ القائل بذلك ؟ ومتى يكون ؟ وما الدليل عليه ؟

وأود أن أشير أولاً إلى أن التقسيم الثنائى " الفعل والحرف " لـ " حاشا " إذا كانت فى باب الاستثناء، أما لو خرجت إلى معنى التنزيه والتبرئة، فالاختيار فيها الاسمية عند كثير من النحاة، وذلك عندما تليها اللام.

نحو قوله تعالى { وَقُلْنَ حَاشَ لِلّهِ } (٢).

---

(١) ينظر : الكتاب :٣٤٩/٢، المقتضب: ٣٩١/٤، شرح التسهيل: ٣٠٧/٢، شرح الكافية: ١٢٢/٢، ١٢٣، شرح الأشمونى: ١٦٤/٢، المغنى: ١٥٣/١، ١٥٤، الجنى الدانى : ٥٥٨، أسرار العربية :٢٠٧، ٢٠٨، الإنصاف: ٢٨٤/١، ٢٨٥، شرح اللمع للواسطى : ٨٤ . وغيرها .

(٢) يوسف : من الآية (٣١)، قرأ الجمهور هذه الآية " حاش " بغير ألف، وأصله " حاشى " بالألف فحذفت للتخفيف، وقرأ أبو عمرو " حاشى " بالألف بعد الشين وهو الأصل. وهناك قراءات أخرى في الآية (ينظر : معانى الفراء: ٤٢/٢، الكشاف: ٢٧٩/٣، البيان: ٣٨/٢، الإنصاف: م"٣٧"، شرح المفصل: ٤٧/٨، حجة القراءات لابن زنجلة : ٣٥٩، البحر: ٣٠٠/٥، شرح التسهيل: ٣٠٨/٢، التصريح : ٥٣٨/١).

- **فذهب المبرد وابن جنى وبعض الكوفيين:** إلى أنها فعل، وممن قال بذلك – أيضاً– الزجاج والنحاس والفارسى ومكى والعكبرى والقرطبى [1].

حيث إنهم لا يرون إمكانية انتقال " حاشا " من الاستثناء إلى التبرئة والتنزيه، فلا فرق عندهم بين " حاشا " الاستثنائية والتنزيهية، ولذلك أبقوها على فعليتها، وأدلتهم فى القول بفعليتها معروفة – لا داعى لذكرها هنا –

يقول الفارسى:(لا تخلو " حاشى " فى قوله{ حَاشَ لِلّهِ } من أن تكون الحرف الجار فى الاستثناء، أو تكون فعلاً على " فاعل "، ولا يجوز أن يكون الحرف الجار، لأنه لا يدخل على مثله، ولأن الحروف لا يحذف منها إذا لم يكن فيها تضعيف، فثبت أنه "فاعَل " من الحشا الذى يراد به الناحية، والمعنى أنه صار فى " حشا " أى: فى ناحية، وفاعِل " حاشى ": يوسف "، والتقدير: بعُد من هذا الأمر لله، أى: لخوفه) [2].

والجار والمجرور عند القائلين بالفعلية متعلق بها.

- **وذهب الفراء والزمخشرى وابن الأنبارى وابن يعيش وابن مالك والرضى وأبو حيان والشيخ خالد**[3] إلى أن " حاشا " عندما تليها اللام – كما فى الآية السابقة – تكون اسماً بناء على أنها التنزيهية.

والمعنى عند القائلين بالفعلية فى الآية السابقة: جانب يوسف المعصية لأجل الله، ولا يتأتى هذا التأويل فى مثل { حَاشا لِلّهِ مَا هَذَا بَشَرًا }.

والصحيح أن " حاشا " عندما تليها اللام اسم مرادف للبراءة، والدليل على ذلك:

- **قراءة أبي السمال:** { حَاشاً لِلّهِ } بالتنوين [1].

---

(١) ينظر : المقتضب: ٣٩١/٤، المحتسب: ٣٤٢/١، معانى الزجاج: ١٠٧/٣، إعراب القرآن للنحاس : ٤٤٩، الحجة للفارسى: ٣٠١/٣، المشكل: ٤٢٠/١، التبيان : ٧٣١، اللباب :٣٠٩/١ تفسير القرطبى :٣٣٤/١١ .

(٢) الحجة: ٢٦٨/٣ .

(٣) ينظر : معانى الفراء: ٤٢/٢ ، الكشاف: ٢٧٩/٣، البيان: ٣٨/٢، الإنصاف : ٢٨٤/١ م(٣٧) ، شرح المفصل :٤٧/٨ ، شرح التسهيل: ٣٠٨/٢، شرح الرضى: ١٢٤/٢، البحر المحيط: ٣٠٠/٥، التصريح :٥٣٨/١.

يقول أبو حيان:(ولا يجوز أن تكون " حاشا " حرف جر هنا ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر، ولأنه تصرف فيه بالحذف،وأصل التصرف بالحذف ألا يكون فى الحروف، وزعم المبرد وغيره كابن عطية: أنه يتعين فعليتها، ويكون الفاعل ضمير يوسف، أي: حاشا يوسف أن يفارق ما رمته به، ومعنى " لله " لطاعة الله، أو لمكانه من الله، وعلى هذا تكون اللام فى " لله " للتعليل، أى: جانب يوسف المعصية لأجل طاعة الله.

وذهب غير المبرد إلى أنها اسم، وانتصابها انتصاب المصدر الواقع بدلاً من اللفظ بالفعل كأنه قال: تنزيهاً لله،ويدل على اسميتها قراءة أبى السمال: " حاشاً " منوناً، وعلى هذا القول يتعلق " لله " بمحذوف على البيان، كـ " لك "بعد " سقياً ")[٢].

فـ " حاشا " إذا وليها مجرور باللام فارقت الحرفية بلا خلاف، ويتبقى لها وجها الفعلية والاسمية، والفعلية تتأتى إذا كانت " حاشا " للاستثناء، أما فى غير الاستثناء فهى اسم، لأن المعنى فى الآية – مثلاً– على: تنزيه الله عن العجز والتعجب من قدرته على خلق جميل مثله.

فعندما ينتفى معنى الاستثناء ويحل محله معنى آخر هو التنزيه والتبرئة، يتعين وجه الاسمية وفى حالة عدم التنوين هو مبنى لشبهه بـ " حاشا " الحرفية [٣].

والقائلون بالحرفية يخرجون اللام هنا على أنها زائدة [٤].

– **ومما يدعم اسميتها** غير قراءة أبى السمال " بالتنوين ":

– قراءة ابن مسعود: { حَاشَ اللَّهِ } بالإضافة [١]، كـ " معاذ الله "، " سبحان الله "، وكلٌ من التنوين والإضافة من خصائص الأسماء.

---

(١) مختصر ابن خالوية : ٦٨، الكشاف: ٢٧٩/٣، البحر: ٣٠٣/٥، معجم القراءات: ٢٤٧/٤، المغنى: ١٤٠/١، شرح الرضى: ١٢٣/٢ .
(٢) البحر المحيط: ٣٠٣/٥ بتصرف .
(٣) الهمع ٣:/٢٨٨ .
(٤) الإنصاف: ٢٨٣/١ .

وذهب ابن جني إلى أن " حاشا " فى { حَاشَا للَّهِ } حرف جر يراد به الاستثناء[٢].

وقال الزمخشري:(فمعنى " حاشا الله " براءة الله وتنزيه الله، وهى قراءة ابن مسعود على إضافة " حاشا " إلى " الله " إضافة البراءة، ومن قرأ{ حَاشاً لِلّهِ } فنحو " سقياً لله " كأنه قال: براءة، ثم قال: لله، لبيان من يُبرّأ وينزّه، والدليل على تنزيل " حاشا " منزلة المصدر قراءة أبى السمال{ حَاشاً لِلّهِ }بالتنوين)[٣].

وخلاصة القول:

أن " حاشا " إذا جرت ما بعدها يجوز أن تكون حرف جر وأن تكون اسماً، أما إذا وليتها اللام فيتحتم أن تكون اسماً " اسم مصدر "[٤].

وقراءة التنوين دليل قاطع على اسميتها فعلينا قبولها والتسليم لها ولغيرها من القراءات الشاذة، لأنها أعلى منزلة من اللغة الوضعية التى لا يقاس القرآن عليها بل تقاس هى عليه.

(١) ينظر : معانى الزجاج: ١٠٧/٣، مختصر ابن خالويه : ٦٨، إعراب القراءات الشواذ: ٦٩٩/١، معجم القراءات: ٢٤٧/٤ .
(٢) المحتسب: ٣٤١/١ .
(٣) الكشاف: ٢٧٩/٣ .
(٤) ينظر : المغنى:١٤٠/١، شرح الرضى: ١٢٤/٢ .

٥- حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه من غير أن يعطف على مماثله

لحذف المضاف إليه عدة صور هى:

١- أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه، فيبنى المضاف على الضم، كقوله تعالى{فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ} (١).

٢- أن يحذف المضاف إليه ولا ينوى لفظه ولا معناه، فيرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة مثل قوله تعالى {لاَّ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُوْلِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فَضَّلَ اللّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلاًّ وَعَدَ اللّهُ الْحُسْنَى}(٢).

- **ومن ذلك**: قراءة أبى السمال والجحدرى وعون العقيلى: { لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدٍ } (٣).

قال الفراء:(ولو أطلقتهما بالعربية فنوّنت وفيهما معنى الإضافة، فخففت فى الخفض، ونوّنت فى النصب والرفع لكان صواباً، قد سمع ذلك من العرب وجاء فى أشعارها فقال بعضهم:

فسَاغَ لىَ الشَرَابُ وكنْتُ قَبْلاً أكَادُ أغَصُّ بالمَاءِ الحميمِ(٤)) (٥).

وقال الزمخشرى:(وقرئ " من قبلٍ ومن بعدٍ " على الجر من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه، كأنه قيل: قبلاً وبعداً، بمعنى: أولاً وآخراً) (١).

---

(١) الروم : من الآية (٤) .
(٢) النساء : من الآية (٩٥) .
(٣) البحر المحيط: ١٥٨/٧، معانى الفراء: ٣٢٠/٢، ٣٢١، التبيان : ١٠٣٦/٢ .ءث٣
(٤) من الوافر ليزيد بن الصعق.
الخزانة: ٤٢٦/١، اللسان: " حمم "، شرح المفصل: ٨٨/٤، شرح التسهيل: ٢٤٧/٣، شرح قطر الندى : ٢١، التصريح: ٧١٩/١.
(٥) معانى الفراء: ٣٢٠/٢ .

والشواهد على ذلك كثيرة.

٣- أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه، فيبقى المضاف على حاله التى كان عليها قبل الحذف دون تنوين، فلا يتغير إعرابه(٢).

وبقاء المضاف مع الحذف على هيئته أكثر ما يكون إذا عطف على المضاف مضاف لما يماثل المحذوف لفظاً ومعنى.

مثل قولهم: قطع الله يد ورجل من قالها، التقدير: قطع الله يد من قالها ورجله.

وقول الشاعر:

يـــا مَـــنْ رأى عارضـــاً أُسَـــرُ بـــه بـــين ذِرَاعَـــىْ وجَبْهَـــةِ الأسَـــدِ (٣)

فمن المعلوم أن نون المثنى تحذف عند الإضافة،وبقى حذفها هنا بعد حذف المضاف إليه والشواهد على ذلك كثيرة أيضاً(٤).

ويرى البعض أنه لا حذف فى السياق وإنما الاسمان مضافان لما بعدهما، والتقدير: بين ذراعى الأسد وجبهته (٥).

هذا..... وقد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على إعرابه من غير أن يعطف على المضاف مضاف لما يماثل المحذوف.

فحكى عن بعض العرب قولهم: سلامُ عليكم، بلا تنوين يريدون: سلام الله، وحكى أبو على: أبدأ بذا من أولَ، بالفتح على منع الصرف، وبالضم على نية الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه، وبالجر على قصد المضاف إليه، وحكى الكسائى: أن بعض العرب قال: أفوقَ تنام أم أسفل، على تقدير: أفوق هذا تنام أم أسفل.

---

(١) الكشاف :٥٦٥/٤.
(٢) ينظر : معانى الفراء: /٣٢١، شرح التسهيل: ٢٤٧/٣، البحر المحيط :١٥٨/٧.
(٣) من المنسرح للفرزدق.
معانى الفراء :٣٢٢/٢، الخصائص:٤٠٧/٢، شرح التسهيل: ٢٤٨/٣، الخزانة :٣١٩/٢ .
(٤) ينظر : شرح التسهيل: ٢٤٩/٣.
(٥) ينظر : شرح ابن عقيل: ٦٧/٣.

ومنه قول الشاعر:

ومن قبلِ نادى كلُّ مولى قرابةٍ فما عَطَفَتْ مولى عليه العواطِفُ[1]

فقد رواه الثقات بكسر اللام، أى: من قبل ذلك [2].

- **ومما يستدل به على ذلك من القراءات الشاذة**:

قراءة الجحدرى وعون العقيلى{ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِن بَعْدِ }[3].

قال الفراء:(فإن نويت أن تظهره أو أظهرته قلت: { لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلِ وَمِن بَعْدِ }كأنك أظهرت المخفوض الذى أسندت إليه قبل وبعد،وسمع الكسائى بعض بنى أسد يقرءوها : { لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِن بَعْدُ} بخفض " قبل " ورفع بعد)[4].

وذكر الزجاج أن هذا القول ليس مما يعرج عليه ولا قاله أحد من النحويين المتقدمين.

ومن الملاحظ أن الفراء والزجاج يتحدثان عن ذلك وكأنه مجرد وجه من الوجوه المحتملة دون تعرض للقراءة، وهذا يحدث منهما فى مواضع كثيرة من القراءات الشاذة التى لم تصلهم –كما قلت سابقاً– وهذا يؤدى بهما وبغيرهما فى بعض الأحيان إلى القول بالتضعيف أو الرد كما فعل الزجاج هنا.

وكما فعل النحاس –أيضاً- حين غلط الفراء قائلاً:(وللفراء فى هذا الفصل من كتابه فى القرآن أشياء كثيرة، الغلط فيها بيّنٌ، فمنها أنه زعم أنه يجوز { مِن قَبْلِ وَمِن بَعْدِ } على أنهما نكرتان، قال أبو إسحاق [5]: والمعنى من متقدم ومن متأخر)[6].

---

(١) من الطويل وهو بلا نسبة فى : التصريح: ٧١٨/١، شرح ابن عقيل: ٦٦/٣، شرح الأشمونى: ٢٦٩/٢، أوضح المسالك:١٣١/٣، شرح قطر الندى : ٢٠.
(٢) ينظر : شرح التسهيل: ٢٤٨/٣.
(٣) ينظر : معانى الفراء: ٣٢٠/٢، التبيان:١٠٣٦/٢، إعراب القراءات الشواذ :٢٧٩/٢، فتح القدير: ٢٨٢/٤، شرح المفصل: ٨٨/٤، معجم القراءات: ١٤٠/٧.
(٤) معانى الفراء: ٣٢٠/٢.
(٥) معانى القرآن للزجاج:١٧٦/٤.
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٧٣٦.

وهذا غير دقيق لأن " قبل " و " بعد " من الظروف المبنية حيناً،والمعربة حيناً آخر، وهما ملازمتان للإضافة فى الحالتين.

إلا أن المضاف إليهما قد يذكر فيعرب بدون تنوين، وقد يحذف نهائياً ولا ينوى لفظاً ولا معنى فيبقى الإعراب ويرجع التنوين لزوال ما يعارضه لفظاً ومعنى ، وقد يحذف وينوى معناه فيبنى على الضم، وقد يحذف وينوى وجود لفظه فيبقى المضاف على حاله معرباً بدون تنوين انتظاراً للمحذوف.

- **ومما حمل على ذلك -أيضاً- قراءة ابن محيص**:

{ فَلاَ خَوْفُ عَلَيْهِمْ } [1] بالرفع بدون تنوين[2]، والتقدير: فلا خوف شئ عليهم[3].

وخلاصة القول:

أن حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه من غير أن يعطف على المضاف مضاف لما يماثل المحذوف جائز، ولا داعى لرفضه أو وصفه بالخطأ كما ذهب إلى ذلك البعض لوروده فى القراءتين السابقتين ولحكايته عن بعض العرب ولوروده فى الشعر وإن كان قليلاً.

(١) البقرة : من الآية (٣٨).
(٢)النشر: ٢١١/٢ ، البحر المحيط :٣٢٢/١، معجم القراءات :٨٧/١.
(٣) شرح التسهيل: ٢٤٨/٣.

٦-إثبات همزة أفعل التفضيل فى " أخير وأشر "

يصاغ اسم التفضيل على وزن " أفعل " للدلالة على الوصف بالزيادة.
فالأصل فى قولهم:" هذا خيرٌ منه، وهذا شرٌ منه ": هذا أخير منه أو أشر منه، وكثر استعمال هاتين الكلمتين، فحذفت الهمزة منهما، فاستغنت العرب عن هذا الأصل بقولهم: " خير وشر " ولذلك قال ابن مالك فى كافيته:

وغالبـاً أغنـاهم "خـير" و "شـر" عـن قـولهم: أخـير "منـه" وأشـرّ" (١)

ويؤيده أنه جاء بدونها فى قوله تعالى {إِنَّ شَرَّ الدَّوَابَّ عِندَ اللّهِ الصُّمُّ الْبُكْمُ الَّذِينَ لاَ يَعْقِلُونَ} (٢).

وقد جاء استعماله على الأصل والقياس ومن الشواهد على ذلك:
- **قراءة أبى جعفر وأبى قلابة وأبى حيوة** (٣): { كَذَّابٌ أَشَرٌ} (٤).
- **وقراءة أبى قلابة وأبى حيوة** (٥): { مَّنِ الْكَذَّابُ الْأَشَرُ} (٦).
فلفظ " الأشَرّ " مما اطرد فى القياس، وشذ فى الاستعمال.

قال ابن جنى:(" الأشَرّ " بتشديد الراء هو الأصل المرفوض، لأن أصل قولهم: هذا خير منه، وهذا شر منه: هذا أخير منه وأشر منه، فكثر استعمال هاتين الكلمتين، فحذف الهمزة منهما) (٧).

(١) شرح الكافية الشافية: ١١٢١/٢.
(٢) الأنفال : من الآية (٢٢).
(٣) التبيان: ١١٩٥/٢، البحر المحيط: ١٨٠/٨، فتح القدير: ١٦٧/٥.
(٤) القمر : من الآية (٢٥).
(٥) مختصر ابن خالوية : ١٤٨، المحتسب: ٢٩٩/٢، البحر المحيط: ١٧٩/٨.
(٦) القمر : من الآية (٢٦).
(٧) المحتسب: ٢٩٩/٢.

ومن استعمالهم إياه على الأصل قول رؤبة:

بِــلالُ خَــيرُ النــاسِ وابــن الأخْيَــرِ (١)

وذكر العكبرى أن " أشَرّ " شاذ(٢).

وهو عند الجوهرى لغة رديئة.

وذكر الفيومى فى المصباح أن استعمال الأصل لغة لبنى عامر(٣).

وقال أبو حاتم: لا تكاد العرب تتكلم بالأخير والأشر إلا فى ضرورة الشعر (٤).

وخلاصة القول:

أنه لا داعى لوصف " أخير وأشر " ونحوهما بالشذوذ أو الرداءة أو الرفض كما ذهب إلى ذلك البعض، فإن هذا الأصل وإن كان قليلاً فهو وارد فى لغة بنى عامر، مؤيد بالقراءتين السابقتين.

قال أبو حيان:(وإتمام " خير وشر " فى أفعل التفضيل قليل)(٥).

فالوصف بالقلة أفضل من كلامهم السابق لأنه لا يتناقض مع ما ورد من شواهد.

(١) رجز فى : " التصريح :٩٢/٢، الهمع: ١٦٦/٢، المحتسب: ٢٩٩/٢، البحر: ١٧٩/٨.
(٢) ينظر : التبيان : ١١٩٥، إعراب القراءات الشواذ: ٥٣٢/٢.
(٣) ينظر : المصباح المنير: " شرر " ، الصحاح : " شرر " ، معجم القراءات: ٢٣١/٩.
(٤) ينظر : البحر المحيط : ١٧٩/٨.
(٥) المرجع السابق : نفس الصفحة .

٧- ترخيم المنادى المفرد

ترخيم المنادى جائز وهو من خصائص النداء،لأنه لكثرة استعماله محتاج إلى التخفيف.

والترخيم على لغتين:

إحداهما: **لغة من ينتظر:** وهى أن تحذف آخر الاسم وتترك ما بقى على حاله من حركة أو سكون، فتقول فى " جعفر ": يا جعف، وفى " حارث ": يا حارِ، وهذا المذهب يعرف بين النحاة بلغة من ينتظر، أى: ينتظر الحرف، ويقال: لغة من نوى المحذوف، ويقال: لغة يا حارِ.

والثانية: **لغة من لا ينتظر**:وهى أن يحذف آخر الكلمة، ويجعل ما بقى اسماً على حياله كأنه لم يحذف منه شيئاً، ويعامل الآخر بما يعامل به لو كان هو آخر الكلمة وضعاً فتبنيه على الضم، ويجرى مجرى المنادى المفرد، فتقول: يا جعفُ ويا حارُ.

وهذا المذهب يعرف بين النحاة بلغة من لا ينتظر،ويقال لغة من لم ينو المحذوف، ويقال: لغة يا حارُ [(١)].

والأشهر من وجهى الترخيم هو الأول، لأن فى بقائه على ما كان عليه منبهة على الأصل، وهو اللغة العليا ومعظم العرب عليها[(٢)].

والشواهد على هاتين اللغتين من الشعر كثيرة ومشهورة- لا داعى لذكرها هنا- [(٣)].

---

(١) ينظر : الكتاب: ٢٣٩/٢، الأصول: ٣٥٩/١، شرح المفصل: ٢١/٢، الإيضاح فى شرح المفصل:٢٩٥/١، الارتشاف: ٢٢٣٦/٥، التصريح :٢٥١/٢.
(٢) ينظر : أمالى ابن الشجرى: ٣٠٢/٢، الهمع: ٧٦/٣.
(٣) ينظر: المراجع السابقة.

ومما استشهد به على ذلك من القرآن:

- **ما ورد من قراءتين فى قوله** {وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ } [1].

إحداهما على لغة من ينتظر، والأخرى على لغة من لا ينتظر.

- **فقرئ فى الشواذ** بغير كاف، قرأ بعضهم [2]: " مالِ " بكسر اللام، وبعضهم[3]: "مالُ ".

قال الزجاج:(وقد رويت " يا مالِ " –بغير كاف وبكسر اللام– وهذا يسميه النحويون الترخيم، وهو كثير فى الشعر فى "مالك وعامر" ولكننى أكرهما لمخالفة المصحف)[4]

وأرى أن مخالفة رسم المصحف وحدها ليست سبباً كافياً لرد القراءة.

وقد قرأ على –رضي الله عنه– على المنبر: " فنادوا يا مالِ " فقيل له: يا مالك، فقال: تلك لغة وهذه أخرى [5].

وروى أنه قيل لابن عباس: إن ابن مسعود قرأ {وَنَادَوْا يَا مَالِ }، فقال: ما كان أشغل أهل النار عن الترخيم.

وذكر ابن هشام عن بعضهم: أن الذى حسّن الترخيم هنا أن فيه إشارة إلى أنهم يقتطعون بعض الاسم لضعفهم عن إتمامه[6].

---

(١) الزخرف : من الآية (٧٧).

(٢) هى قراءة النبىﷺ وعبد الله بن مسعود وعلى ابن أبى طالب وابن وثاب والأعمش وآخرين (إعراب القرآن للنحاس : ٩٥٣، مختصر ابن خالويه : ١٤٦، المحتسب: ٢٥٧/٢، البحر المحيط: ٢٨/٨، الكشاف: ٤٥٦/٥، إعراب القراءات الشواذ : ٤٥٣، معجم القراءات: ٤٠١/٨) .

(٣) هى قراءة أبى السوار الغنوى (مختصر ابن خالويه : ١٣٦، الكشاف:٤٥٧/٥، إعراب القراءات الشواذ : ٤٥٤، البحر: ٢٨/٨، معجم القراءات: ٤٠٢/٨).

(٤) معانى الزجاج: ٤٢٠/٤.

(٥) مختصر ابن خالويه : ١٣٧.

(٦) شرح قطر الندى : ٢١٣، ٢١٤.

وقال ابن الشجرى:(إن هذا الاختصار من أهل النار لمعنى لا يعرفه إلا ذو فطانة، وذلك أنهم لما ذلت نفوسهم، وتقطعت أنفاسهم، وخفيت أصواتهم وضعفت قواهم، ولم تنفع شكواهم، قصرت ألسنتهم عن إتمام الاسم)[1].

وذهب ابن جنى إلى أن للترخيم فى هذه القراءة سراً، فقال:

(هذا المذهب المألوف فى الترخيم إلا أن فيه فى هذا الموضع سراً جديداً، وذلك أنهم – لعظم ما هم فيه – ضعفت قواهم وذلت أنفسهم وصغر كلامهم فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه، ووقوفاً دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف فى منطقه)[2].

فما أجمل وأدق هذا التلاقى بين الترخيم والسياق الذى وردت فيه الآية.

خلاصة القول:

أن فى هاتين القراءتين دليلاً على ما ورد عن العرب من لغتين فى الترخيم، إحداهما: لغة من ينتظر، والأخرى: لغة من لا ينتظر.

فالمنادى المرخم حذف منه الحرف الأخير وهو معرفة وغير ذى إضافة، وهو جائز مسموع.

والقراءة الأولى بالكسر هى أفصح اللغتين – كما سبق –

(١) أمالى ابن الشجرى : ٣٠٤/٢.
(٢) المحتسب : ٢٥٧/٢.

٨- النصب بـ" لم "والجزم بـ" لن

قد تتعارض " أن" المصدرية و " لم " فيجزم بـ " أنْ " وينصب بـ " لم ".
ومن ذلك ما حكاه اللحيانى: أن بعض العرب ينصب بـ " لم "ويجزم بـ "لن"[١].

واستشهد على ذلك بقراءة {أَلَمْ نَشْرَحَ لَكَ صَدْرَكَ} [٢] بفتح الحاء [٣].
وهناك فريق من النحاة رفض هذه القراءة ورآها لغة مردودة أو مرذولة أو ذات أصول ضعيفة.... الخ ومن هؤلاء ابن جنى وابن عطية وابن مالك والشوكانى[٤].
قال ابن جنى تعليقاً على قول ابن مجاهد بأن:(هذا غير جائز أصلاً):
(ظاهر الأمر ومألوف الاستعمال ما ذكره ابن مجاهد، غير أنه قد جاء مثل هذا سواء فى الشعر، قرأت على أبى على من نوادر أبى زيد:

في أيِّ يـــومَيّ مـــن المـــوت أَفِـــرْ أيَـــوْمَ لم يَقْـــدَرَأمْ يـــومَ قُـــدِرْ[٥]

قيل: أراد: لم يقدرا، بالنون الخفيفة وحذفها.
وهذا عندنا غير جائز، وذلك أن هذه النون للتوكيد، والتوكيد أشبه شئ به الإسهاب والإطناب، لا الإيجار والاختصار، لكن فيه قول ذو صنعة وقد ذكرته فى كتابى الموسوم بـ " سر الصناعة) [٦].

---

(١) ينظر : المغنى: ٣٠٦/١، التصريح: ٣٩٨/٢.
(٢) الشرح : الآية (١) .
(٣) هى قراءة أبى جعفر المنصور (المحتسب: ٣٦٦/٢، الكشاف: ٣٩٦/٦، إعراب القراءات الشواذ: ٧٢٣/٢، البحر: ٤٨٣/٨، معجم القراءات: ٤٨٧/١٠).
(٤) المحتسب: ٣٦٦/٢، سر صناعة الإعراب: ٧٥/١، المحرر الوجيز : ١٩٨٨، شرح الكافية الشافية : ١٥٧٥، فتح القدير: ٦١٧/٥ .
(٥) رجز قيل لعلى بن أبى طالب وقيل للحارث بن المنذر الجرمى (المحتسب: ٣٦٦/٢، الخصائص: ٩٤/٣، المغنى :٣٠٦/١، البحر المحيط: ٤٨٣/٨، شرح الأشمونى: ٨/٤، العينى الملحق بالأشمونى: ١١/٤) .
(٦) المحتسب: ٣٦٦/٢.

فقد ذكر فى " سر الصناعة ": أن أصله: " أيومَ لم يُقْدَرْ أم " بسكون الراء للجزم، ثم إنها جاورت الهمزة المفتوحة، والراء ساكنة،وقد أجرت العرب الحرف الساكن إذا جاور الحرف المتحرك مجرى المتحرك، وذلك قولهم: المراة والكماة ، يريدون : المرأة والكمأة. (١)

وقال ابن مالك:(وزعم بعض الناس أن النصب بـ " لم " لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف: {أَلَمْ نَشْرَحَ } بفتح الحاء) (٢).

وقال ابن عطية:(كأنه قال {أَلَمْ نَشْرَحَنْ } ثم أبدل من النون ألفاً، ثم حذفها تخفيفاً، وهى قراءة مردودة) (٣).

واعترض ابن هشام -أيضاً- على اللحيانى فقال بعد أن ذكر القراءة السابقة والرجز: (وخرجا على أن الأصل: " نشرحن " و " يقدرن "، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وفى هذا شذوذان: توكيد المنفى بـ " لم "، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين) (٤).

وعلل ذلك فى موضع آخر قائلاً: (وفيه نظر، إذ لا تحل " لن " هنا، وإنما يصح – أو يحسن – حمل الشئ على ما يحل محله) (٥).

وهناك فريق آخر من النحاة يقبل هذه القراءة ويوجهها منهم: الزمخشرى والعكبرى وأبو حيان.

قال الزمخشرى:(وعن أبى جعفر المنصور أنه قرأ: {أَلَمْ نَشْرَحَ } بفتح الحاء، وقالوا: لعله بين الحاء وأشبعها فى مخرجها، فظن السامع أنه فتحها) (٦).

---

(١) سر الصناعة: ٧٥/١، الخصائص: ٩٥/٣.
(٢) شرح الكافية الشافية : ١٥٧٥.
(٣) المحرر الوجيز : ١٩٨٨.
(٤) المغنى: ٣٠٦/١، وقد ذكر الأشمونى هذين الشذوذين فى رده على ابن مالك (شرح الأشمونى: ٨/٤).
(٥) المغنى: ٨٠٦/٢.
(٦) الكشاف: ٣٩٦/٦.

وقال أبـو حيـان: ولهذه القراءة تخريج أحسن من هذا كله، وهو أنه لغة لبعض العرب حكاها اللحيانى فى نوادره، وهى الجزم بـ " لن" والنصب بـ " لم " عكس المعروف عند الناس) [١].

وانتقض الشوكانى هذه اللغة وتلك القراءة قـائلاً:(وهذه اللغة لبعض العرب ما أظنها تصح، وإن صحت فليست من اللغات المعتبرة، فإنها جاءت بعكس ما عليه لغة العرب بأسرها، وعلى كل حال فقراءة هذا الرجل مع شدة جوره، ومزيد ظلمه، وكثرة جبروته، وقلة علمه، ليست بحقيقة بالاشتغال بها) [٢].

وعن الجزم بـ " أنْ " يقول ابن هشام:(بعضهم يجزم بـ " أنْ "، ونقله اللحيانى عن بعض بنى صباح من ضبة) [٣].

ومما جاء على هذه اللغة مجزوماً بـ " أنْ ": **قول امرئ القيس**:

إذا مـا غـدَونا قـال ولـدانُ أهلِنـا تعـالوا إلى أن يأتِنـا الـصيدُ نَحْطِـبِ [٤]

وقول جميل بثينة:

أُحـاذِرُ أنْ تَعلـمْ بهـا فتَرُدّهـا فتَتْرُكهـا ثِقْـلاً علـىّ كمـا هـى [٥]

وأجاز الكوفيون الجزم بـ " أن " تمسكاً بهذه اللغة ومنعه الجمهور وأوّلوا ما ورد من ذلك على غير الجزم، وإن صح فهو عندهم ضرورة وليس لغة [٦].

وخلاصة القول:

---

(١) البحر المحيط: ٤٨٣/٨.
(٢) فتح القدير: ٦١٨/٥.
(٣) المغنى: ٣٨/١، شرح الأشمونى : ٢٨٤/٣، الجنى الدانى : ٢٢٦ .
(٤) من الطويل لامرئ القيس :(المحتسب: ٢٩٥/٢، المغنى: ٣٨/١، الجنى الدانى : ٢٢٧، شرح الأشمونى: ٢٨٤/٣، الخزانة: ٢٩٢/٤، شرح شواهد المغنى : ٣٤) .
(٥) من الطويل لجميل بثينة . " ديوانه : ٢٢٤ ".
(الجنى الدانى : ٢٢٧، المغنى: ٣٨/١، شرح الأشمونى: ٢٨٥/٣، شرح شواهد المغنى : ٣٦، الدرر: ٥/٢) .
(٦) ينظر : شرح الأشمونى: ٢٨٤/٣، الجنى الدانى : ٢٢٦ .

أن الأولى تخريج القراءة على لغة من ينصب بـ " لم "، أو جعلها مؤيدة لها، وإن كانت لغة ضعيفة، وهذا أولى من ردها أو وصفها بالرداءة، لاسيما وأن هذه اللغة قد خرج عليها بعض أشعار العرب وقد رواها لنا الثقة عن العرب وحكى أنها لغة.

ولا مانع من قبول الجزم بـ " أن "، فكما جاز حمل " أنْ " على " ما " فأهملت، جاز حملها على " لم " فجزمت، ولا داعى للقياس عليها كما ذهب إلى ذلك الكوفيون، لأنها تخالف القياس وتختص بقوم بأعيانهم، فلا ينبغى القياس عليها أو رفضها، فما علينا إلا قبولها.

٩- قلب الواو المضمومة ضمة عارضة همزة

إذا كانت الواو مضمومة ضمة لازمة، غير مشددة ولا موصوفة بموجب الإعلال، جاز قلبها همزة، سواء أكانت فى الأسماء أم الأفعال، نحو: " وجوه: أجوه "، "سُووق: سؤوق "، " وقتت" أقتت " (١).

أما إذا كانت عارضة فلا تقلب همزة، وقد ورد في بعض القراءات همزها، وعدّ معظم النحاة ذلك شذوذاً خارجاً عن القياس، لأن همز الواو المضمومة عندهم مقيد بكون ضمتها لازمة.

ومن هذه القراءات:

- قراءة الكسائى: {أُوْلَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُؤاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَى } (٢).
- قراءة الحسن وأبى عمرو: {لَتَرَؤنَّ الْجَحِيمَ*ثُمَّ لَتَرَؤنَّهَا } (٣).

وهناك من اتهم هاتين القراءتين بالغلط أو الضعف أو الاستكراه.... الخ وهناك من التمس لهما وجهاً من العربية.

قال الزجاج:(فأمّا من يبدل من الضمة همزة فيقول: { اشْتَرُءواْ الضَّلاَلَةَ} فغالط، لأن الواو المضمومة التى تبدل منها همزة إنما يفعل بها ذلك إذا لزمت ضمتها، ونحو قوله ﷻ: {وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ}، إنما الأصل: وقتت، وكذلك " أدؤر " إنما أصلها: أدور، وضمة الواو في قوله { اشْتَرُواْ الضَّلاَلَةَ} إنما هى لالتقاء

(١) ينظر : الكتاب: ٣٣١/٤، المنصف :٢١١/١، الممتع: ٣٣٥/١، سر الصناعة: ٩٨/١، شرح الشافية: ٧٨/٣.
(٢) البقرة : من الآية (١٦) – مختصر ابن خالوية : ١٠، البيان: ٥٩/١، مشكل إعراب القرآن: ١١٩/١.
(٣) التكاثر : من الآيتين (٦، ٧) – مختصر ابن خالوية : ١٧٩، المحتسب: ٣٧١/٢، البحر المحيط: ٥٠٦/٨.

الساكنين، ومثله {لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ } [1] لا ينبغى أن تهمز الواو فيه) [2].

وكان تعليق النحاس على هذه القراءة – أيضاً – أنها:(غلط، لأن همزة الواو إذا انضمت إنما يجوز فيها إذا انضمت لغير علة)[3].

وذكر ابن خالوية: أن الهمزة لغة عند الكسائى ولحن عند البصريين [4].

أما الزمخشرى فقال:(وقرئ " لترؤن " بالهمزة، وهى مستكرهة)[5].

ووصفها الأنبارى بالضعف قائلاً:(وأجاز الكسائى همزها لانضمامها،وهو ضعيف)[6]

وعزاها ابن جنى إلى " قيس " وقال:(ينبغى أن يكون ذلك على إجراء غير اللازم مجرى اللازم، وذلك أنه شبه حركة التقاء الساكنين – وليست بلازمة – بالضمة اللازمة فى " أقتت، أدؤر، أجوه " إلا أن همز { اشْتَرَؤاْ الضَّلاَلَةَ } من ضعيف ذلك..... والواو بعد الهمزة واو مطل الضمة، وليست كواو قولك " اجترءوا " وأنت تريد: افتعلوا) [7]

وفرق ابن جنى بين التقاء الساكنين فى الآية الأولى والثانية. فقال:

(روى عن الحسن وأبى عمرو – واختلف عنهما – أنهما همزا {لَتَرَؤنَّ الْجَحِيمَ *ثُمَّ لَتَرَؤنَّهَا }وهذا على إجراء غير اللازم مُجرى اللازم، وهو هنا ضعيف مرذول، وذلك أن الحركة فيه لالتقاء الساكنين، وقد كررنا فى كلامنا أن أعراض التقاء الساكنين غير محفول بها، هذا إذا كانا فى كلمتين، إلا أن الساكنين هنا

(١) آل عمران : من الآية (١٨٦).
(٢) معانى الزجاج ١: /٩١، ٩٢.
(٣) إعراب النحاس : ٢٤.
(٤) مختصر ابن خالوية : ١٠.
(٥) الكشاف : ٤٢٥/٦.
(٦) البيان : ٥٩/١.
(٧) المحتسب : ٥٥/١.

مما هو جارٍ مجرى الكلمة... فإذا ثبت بذلك الفرق بين حركتى التقاء الساكنين وهما متصلان وبينهما وهما منفصلان سكنت إلى همز الواو من قوله{لَتَرَؤُنَّ الْجَحِيمَ } و { لَتَرَؤُنَّهَا } فاعرف ذلك، فإن جميع أصحابنا تلقوا همزة هذه الواو بالفساد، وجمعوا بينها وبين همز الواو من قوله { اشْتَرَؤاْ الضَّلاَلَةَ} فيمن همز الواو، وهذه لعمرى قبيحة لأن الساكنين من كلمتين فلذلك فُرق ما بين الموضعين)[1].

فجعل ابن جنى قلب الواو وهى فى كلمة والساكن فى كلمة أضعف من القلب إذا كانا فى كلمة واحدة.

وقال العكبرى:(وقد همزها قوم، شبهوها بالواو المضمومة ضماً لازماً نحو: أثُوب)[2]

وخلاصة القول:

أن الأولى من رمى القراءتين السابقتين بالضعف أو الغلط أو اللحن..... الخ الاعتراف بأن قيس تقلب الواو المضمومة ضمة عارضة همزة إجراء لغير اللازم مجرى اللازم، لاسيما وأن هذه اللهجة ناصرتها قراءة قرآنية قارؤها من السبعة " الكسائى "، وكذلك القراءة المروية عن الحسن وأبى عمرو.

(١) المحتسب : ٢/٣٧١، ٣٧٢.
(٢) التبيان : ١/٣٢.

١٠- إبدال الواو المكسورة همزة

إذا صدرت الكلمة بواو مكسورة جاز قلبها همزة عند بعض النحاة كراهة الكسرة فيها، وهذا القلب غير قياسى عند عامة البصريين.

ولكن سيبويه لم يذكر ذلك صراحة، فقد جعله كثيراً شائعاً فقال:

(ولكن ناساً كثيراً يجرون الواو إذا كانت مكسورة مجرى المضمومة، فيهمزون الواو المكسورة إذا كانت أولاً، كرهوا الكسرة فيها، كما استثقل فى يَيْجل وسَيِّد وأشباه ذلك.

فمن ذلك قولهم: إسادةٌ وإعاءٌ، وسمعناهم ينشدون البيت لابن مقبل:

إلا الإفــادةَ فاســتولتْ ركائبُنــا عنْدَ الجبَابِيرِ بالبأسَاء والنِّعمِ [١]) [٢].

وعُلل ذلك: بأنهم شبهوا الواو المكسورة بالواو المضمومة، لأنهم يستثقلون الكسرة كما يستثقلون الضمة، فهى تحذف من الياء المكسور ما قبلها، كما تحذف الضمة منها من نحو: " هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ " [٣].

ومع أنه شاع عن البصريين قولهم أن هذا القلب شاذ فى القياس وإن كثر فى الاستعمال لم أجد نصاً يفيد ذلك صراحة.

---

(١) من البسيط لابن مقبل " ديوانه : ٣٩٨ "
(الكتاب : ٣٣٢/٤، المنصف : ٢٢٩/١، شرح المفصل : ١٤/١٠، اللسان : " وفد ").
– وهناك شواهد شعرية كثيرة على هذه اللهجة منها قول المعطل الهذلى :

لــه إلــدة سُــفْع الوجــوه كــأنَّهم يــصفقهم وَعْــكٌ مــن المــوم مــاهــن

وأصلها " ولدة " – اللسان " ولدة ".
ومن ذلك –أيضاً– قول الشنفرى :

فأيّمــتُ نــسواناً وأيتمــت إلــدةً وعُــدتُ كمــا أبــدأت والليــل أليــل

(شرح الكافية الشافية : ٢٠٩١/٤، المنصف : ١٩٨/١) .
(٢) الكتاب : ٣٣١/٤، ٣٣٢ .
(٣) ينظر : شرح المفصل : ١٤/١٠ .

فعندما قال ابن يعيش:(واعلم أن أصحابنا يقفون فى همز الواو المكسورة على السماع دون القياس إلا أبا عثمان)[١].

كان له قول سابق هو: (إلا أن همز الواو المكسورة وإن كثر عندهم فهو أضعف قياساً من همز الواو المضمومة وأقل استعمالاً)[٢].

وذهب الرضى فى " شرحه للشافية ": إلى القول بأولوية كون ذلك سماعياً غير قياسى. [٣]

وقد صرح المازنى وابن عصفور بكونه قياسيًا فقال المازنى:(واعلم أن الواو إذا كانت أولاً وكانت مكسورة، فمن العرب من يبدل مكانها الهمزة، ويكون ذلك مطرداً)[٤].

ورد ابن عصفور على من قال: " إن ذلك مخالف للقياس " وقال فى نهاية كلامه:(وكثر ذلك كثرة توجب القياس فى كل واو مكسورة، وقعت أولاً)[٥].

وفى " شرح الكافية الشافية ":(إبدال الهمزة من الواو المكسورة المصدرة مطرد على لغة)[٦].

ومن الشواهد على هذه اللغة من القراءات الشاذة:

- **قراءة سعيد بن جبير وعيسى بن عمر** [٧]: { مِن إعَاء أَخِيهِ } [٨].

---

(١) شرح المفصل: ١٤/١٠ .
(٢) المرجع السابق: نفس الصفحة .
(٣) شرح الشافية: ٧٨/٣ .
(٤) المنصف: ٢٢٨/١، ٢٢٩ .
(٥) الممتع: ٣٣٥/١ .
(٦) شرح الكافية الشافية: ٢٠٩٠/٤ .
(٧) هى قراءة سعيد بن جبير وعيسى بن عمر وأبى بن كعب واليمانى وأبان وعبيد بن عمير (مختصر ابن خالويه : ٦٩، الكشاف :٣٠٩/٣، المحتسب: ٣٤٨/١، البحر: ٣٢٨/٥، معجم القراءات: ٣١١/٤)، تقرأ هذه الآية بكسر الواو وضمها، وتقرأ بدل الواو بهمزة مكسورة ومضمومة (إعراب القراءات الشواذ: ٧١٤/١).
(٨) يوسف : من الآية (٧٦) .

قال ابن جنى:(أصله " وعاء " فأبدلت الواو وإن كانت مكسورة همزة، كما قالوا فى " وسادة ": " إسادة "، و فى " وجاج ": " إجاج " – وهو الستر – وهمز " وُعاء " بالضم أقيس من همز المكسورة الواو، فعليه يحسن بل يقوى " أُعاء أخيه ")[1].

فالإبدال عنده مطرد، ولكن اطراده أقل من اطراده فى الهمزة المبدلة من الواو المضمومة، ولهذا قال عند شرحه لكلام المازنى القائل بالاطراد:(فمن هنا لم يطرد الهمز فى الواو المكسورة اطراده فى المضمومة)[2].

وقال أبو حيان:(وذلك مطرد فى لغة هذيل بل يبدلون من الواو المكسورة الواقعة أولاً همزة)[3].

وخلاصة القول:

أن الأرجح القول بأن قلب الواو المكسورة همزة قياس لكثرة الشواهد الشعرية بالإضافة إلى القراءة السابقة، ولهذا قال فريق من العلماء باطراده.

وليس ثمة شك من أن هذا الإبدال مما تستسيغه اللغة، فهو نزوع للتخلص من الثقل الناتج عن تحرك الواو بالكسر، فضلاً عن ضعف هذه الواو فأبدلت بحرف قوى وهو الهمزة.

(١) المحتسب: ٣٤٨/١ .
(٢) المنصف :٢٣٠/١ .
(٣) البحر المحيط: ٣٢٨/٥ .

١١- تصحيح اسم المفعول من " رضى "

اسم المفعول من " رضى ": " مرضى "، والأصل: " مرضوو " بواوين بعد العين، أولهما واو مفعول، وثانيهما لام الكلمة، قلبت لامها ياء حملاً للاسم على الفعل، فإنه إذ ذاك واجب الإعلال، إذ الحرف الذي قبل الآخر مكسور" رضي "، أو لأنها طرف بعد واو ساكنة والساكن ليس بحاجز حصين ، فصار " مرضُوْيا "، فاجتمع فيها واو وياء سبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء،وأدغمت فى الياء، وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واواً [١].

– قال تعالى { وَكَانَ عِندَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا} [٢]، وقال { رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً} [٣].

وقرأ ابن أبى عبلة: " **مرضواً** " مصححاً [٤].

وهى لهجة أهل الحجاز، كما عزاها الفراء فقال: (ولو أتت " مرضواً " كان صواباً، لأن أصلها الواو، ألا ترى أن الرضوان بالواو،والذين قالوا " مرضياً " بنوه على "رضيت "، و " مرضوّاً " لغة أهل الحجاز)[٥].

أما عن القياس:

فذكر سيبويه أن القياس التصحيح قائلاً:(وقالوا: مرضى، وإنما أصله الواو، وقالوا: مرضوّ، فجاءوا به على الأصل والقياس)[٦].

وفى " شرح الشافية ": أن كلاهما جائز، ولكن " مرضى " أكثر من " مرضو " ولم يجعل أحدهما قياساً أو لغة معينة، فقال الرضى:

---

(١) ينظر : التصريح: ٧٢١/٢، البحر المحيط :١٨٨/٦ .
(٢) مريم : من الآية (٥٥) .
(٣) الفجر : من الآية (٢٨) .
(٤) البحر المحيط: ١٨٨/٦، حاشية الجمل :٦٧/٣، معجم القراءات: ٣٧٤/٥ .
(٥) معانى القرآن للفراء :١٦٩/٢، ١٧٠ .
(٦) الكتاب: ٣٨٥/٤ .

(ما كان القلب فيه أولى ويجوز تركه فهو كل مفعول ليس الضمة فيه على الواو، لكنه من باب " فعِل " بالكسر، نحو " مرضىّ " فإنه أكثر من " مرضوّ " إتباعاً للفعل الماضى)[1].

وذهب ابن هشام: إلى أن " مرضوّ " شاذ. فقال: (.... فهو " مرضى "، وقوى على زيد، فهو " مقوى عليه "، وشذ قراءة بعضهم " مرضوّة ")[2].

وفى " معانى القرآن للزجاج ": (أصله " مرضُوّاً "، وهو جائز فى اللغة غير جائز فى القرآن لأنه مخالف للمصحف، والخليل وسيبويه وجميع البصريين يقولون: فلان مرْضُوّ ومرضىٌّ، وأرض مسنوة ومسنية، إذا سقيت بالسوانى[3] أو بالمطر.....

وأما غير سيبويه والبصريين فلهم فيه قولان:

قال بعضهم: لما كان الفعل منه " رضيت " فانتقل من الواو إلى الياء، صار " مرضياً"

وقيل: إن بعض العرب يقول فى تثنية " رضىٌّ ": رِضَيان ورِضَوَان، فمن قال " رضيان " لم يكن من قوله إلا " مرضىٌّ "، ومن قال: " رضوان " فى التثنية جاز أن يقول: فلان مرضوٌّ ومرضىٌّ)[4].

وفى " الصحاح " للجوهرى: (وسمع الكسائى " رِضوان "، و " حِموان " فى تثنية " الرضا والحمى " – قال: والوجه: حِميان ورِضَيان، ومن العرب من يبدلهما بالياء على الأصل، والواو أكثر)[5].

---

(١) شرح الشافية: ١٧١/٣ .
(٢) أوضح المسالك: ٣٣٢/٤ .
(٣) السوانى : جمع سانية، وهى ما يسقى عليه الزرع والحيوان من بعير و غيره " فهى نوع من السواقى لا يزال باقياً فى بعض القرى – اللسان " سنا " .
(٤) معانى القرآن للزجاج: ٣٣٤/٣ .
(٥) الصحاح: ٢٣٥٧/٦ " رضا " .

فجعل الواو أكثر، ولعله يقصد بقوله " بالياء على الأصل " أى: على القياس و الأصل فى قواعد الإعلال لتوافر شروط قلب الواو ياء هنا، ومما يؤيد ذلك أنه قد ذكر أن "مرضو " أصل.

مما سبق يتضح لنا: أن هناك ثلاثة آراء هى:

١- أن القياس التصحيح " مرضوّ " وهو الأصل، لان الواو قويت بالتشديد، والإعلال جائز أيضاً.

٢- أن الإعلال " مرضىّ " أرجح، والتصحيح شاذ قليل.

٣- جواز الإعلال والتصحيح، والأول أرجح.

وخلاصة القول:

أن أصل هذه الكلمة " مرضو " بالواو، والدليل على ذلك " الرضوان " ثم أعلت هذه الكلمة لأن موجب الإعلال يقتضى ذلك،وكثر استعمالها معلة، ومن العرب من يستعملها بالتصحيح كما حكى الفراء، وجاءت القراءة السابقة مؤيدة لهذه اللغة أو هذا الوجه " التصحيح ".

١٢- صحة عين " فُعْلى " اسماً

إذا كانت الياء عيناً لـ " فُعْلى " بضم الفاء اسماً مثل " طوبى " من " طيب " قلبت واواً فإن كانت صفة بقيت الياء صحيحة وكسر ما قبلها " فرقاً بين الاسم والصفة ".

وهذا بناء على قاعدة عامة عند الصرفيين هى " قلب الياء واواً إذا سكنت وانضم ما قبلها " [١].

ومن الصفة: قوله تعالى { قِسْمَةٌ ضِيزَى} [٢]، ومشية حيكى، ونحوهما. وأصلهما: ضُيْزى وحُيْكى، فبقيت الياء صحيحة وكسر ما قبلها.

وعلل ابن جنى ذلك بقوله:(فإن قيل: فهلا كان هذا القلب فى الصفة دون الاسم ؟ قيل: لأن الواو أثقل من الياء، فلمّا اعتزموا على قلب الأخف إلى الأثقل لضرب من التوسع فى اللغة جعلوا ذلك فى الأخف لأنه أعدل من أن يجعلوا الأثقل فى الأثقل، والأخف هو الاسم والأثقل الصفة لمقاربتها الفعل)[٣].

ولكن وردت بعض اللهجات فيها على خلاف هذه المواضع، ومن ذلك:

- قوله تعالى { طُوبَى لَهُمْ وَحُسْنُ مَآبٍ} [٤].

فقراءة الجمهور على القياس " طوبى " بقلب الياء واواً ، لوقوعها ساكنة إثر ضمة، كما قلبت فى " موقن وموسر " من اليقين واليُسر.

وقرئ فى الشواذ: " طِيبى " على الأصل، وكسر الطاء لتصح الياء [٥].

---

(١) ينظر : شرح الشافية للرضى: ٨٦/٣ بتصرف، والممتع: ٥٤٢/٢ .
(٢) النجم : من الآية (٢٢) .
(٣) المنصف: ١٥٧/٢، ١٥٨ .
(٤) الرعد : من الآية (٢٩) .
(٥) هى قراءة بكرة الأعرابى أو مكوزة الأعرابى أو مكورة (ولعله اعتراه تحريف)- مختصر ابن خالويه : ٧١، البحر: ٣٨٠/٥، الكشاف : ٣٥١/٣، معجم القراءات : ٤١٧/٤ .

قال أبو حيان:(وقرأ بكرة الأعرابى " طيبى " بكسر الطاء لتسلم الياء من القلب، وإن كان وزنها على " فُعْلى " كما كسروا فى " بِيض " لتسلم الياء، وإن كان وزنها فُعْلاً كـ " حُمْر ")[1].

فصحة عين " فُعْلى " على خلاف القياس.

..... هذا إذا كانت " طوبى " اسماً، أما إذا كانت صفة فتصحيحها جائز عند ابن مالك وابنه بدر الدين[2].

قال ابن مالك :

وإن تكن عيناً لفعلى وصفاً فذاك بالوجهين عنهم يلفى

والظاهر أن بقاء الياء فى هذا الموضع وعدم قلبها واواً لهجة من اللهجات.

قال ابن سيدة:(ولغة بعض العرب " طيبى ")[3] أى: التصحيح.

وقد حكى أبو حاتم السجستانى قال: قرأ علىّ أعرابى بالحرم " طيبى لهم " فأعدت فقلت طوبى، فقال: طيبى، فلما طال علىّ قلت: طوطو، فقال: طى طى[4].

فاحتفاظ الأعرابى بالياء لأنها أخف عليه وهى لهجته.

ولعل قلب الياء واواً فى الصفة مثل "كوسى وخورى وضوفى" –أيضاً– لهجة لبعض بنى هذيل استناداً إلى البيت المنشود فى ذلك عن أبى جندب الهذلى لأنه يمثل لهجة قومه[5].

---

(١) البحر: ٥/٣٨٠، ٣٨١ .
(٢) ينظر : أوضح المسالك : ٤/٣٣٥، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم :٢٤٢ .
(٣) المخصص : ١٥/١٩٢ .
(٤) تاج العروس : ٣/٢٨٢ " طيب "، المخصص : ١٥/١٩٢، ١٩٣ .
(٥) البيت هو:

وكنت إذا جارى دعا لَمَضُوفةٍ أُشمِّر حتى يبلُغَ الساقَ مئزرى

وهذا مما يرجح رأى ابن مالك وابنه بدر الدين فى جواز الإعلال وعدمه فى " فُعْلى " إذا كانت صفة وإن كان مخالفاً لرأى الجمهور.

وخلاصة القول:

أن القياس قلب الياء واواً إذا كانت عيناً لـ " فُعْلى " اسماً مثل " طوبى "، ويجوز بقاؤها على الأصل بالياء وقلب الضمة قبلها كسرة وهى إحدى لهجات العرب وهى مؤيدة بالقراءة الشاذة السابقة وفيها تخفيف وإبقاء على الأصل.

أما الصفة فالأرجح بقاء الياء فيها صحيحة وكسر ما قبلها ويجوز قلبها واواً وإبقاء الضمة قبلها عند بعض النحويين الأندلسيين طبقاً لإحدى اللهجات أيضاً.

١٣- قلب الواو ألفًا فى " استحوذ "

إذا تحركت الياء أو الواو وفتح ما قبلها قلبت ألفاً، وفى " استقام " ونحوه أصلها: استقوم، نقلت حركة الواو إلى الساكن قبلها فقلبت ألفاً، قيل: لتحركها بحسب الأصل وفتح ما قبلها بحسب الآن، وقيل حملاً على الثلاثى المستحق للإعلال.

وورد تصحيح عين إفعال واستفعال وفروعهما فى ألفاظ منها: أعول إعوالاً، وأغيمت السماء إغياماً، واستحوذ استحواذاً، واستغيل الصبى استغيالاً، واستتيست الشاة استتياساً [١].

وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه.

قال ابن جنى:(واعلم أن الشئ إذا اطرد فى الاستعمال، وشذ عن القياس، فلابد من إتباع السمع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يتخذ أصلاً يقاس عليه غيره، ألا ترى أنك إذا سمعت: استحوذ واستصوب، أديتهما بحالهما،ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما، ألا تراك لا تقول فى " استقام ": استقوم، ولا فى " استساغ ": استسوغ، و لا فى " استباع ": استبيع، ولا فى " أعاد ": أعود، لو لم تسمع شيئاً من ذلك)[٢].

وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم يقاس عليها.

وحكى الجوهرى عن أبى زيد: « أنه حكى عن العرب تصحيح " أفعل واستفعل " تصحيحاً مطرداً فى الباب كله.

وقيل: تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة.

وقيل: التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثية [٣].

---

(١) ينظر : شرح الأشمونى : ٣٢٣/٤، شرح الشافية : ٩٦/٣، الممتع : ٤٨٢/٢، المنصف : ١٩٠/١.
(٢) الخصائص : ١٤٠/١.
(٣) ينظر : شرح الأشمونى : ٣٢٣/٤، شرح الشافية : ٩٧/٣، الممتع : ٤٨٢/٢.

ويرى ابن جنى أن تلك الكلمات من المطرد فى الاستعمال الشاذ فى القياس(١).

وورد فى القرآن الكريم بالتصحيح، ومن ذلك قوله تعالى {اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ } (٢).

فجاء " استحوذ " بغير إعلال على خلاف القياس، لأن شروط الإعلال توافرت فيه وهى تحرك الواو وانفتاح ما قبلها تقديراً. لكن سمع عن العرب التصحيح.

وهذا يدل على أن التصحيح لغة فصيحة.

وعلى التصحيح قول عمر بن أبى ربيعة:

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقلّما وصالٌ على طولِ الصُّدُودِ يَدُومُ(٣)

وذكر الرضى أن عدم إعلال ذلك دلالة على أن الإعلال فى مثلها غير أصل بل هو للحمل على ما أعل. (٤).

ويرى ابن جنى أن هذه الأشياء الشاذة إنما خرجت كالتنبيه على أصول ما غير (٥).

- ومما جاء على القياس فى هذه الآية:

قراءة عمر بن الخطاب: {اسْتَحْاذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ } (٦).

قال أبو حيان: (أخرجه على الأصل والقياس، و " استحوذ " شاذ فى القياس، فصيح فى الاستعمال) (٧).

---

(١) المنصف : ٢٧٨/١.
(٢) المجادلة : من الآية (١٩)
(٣) من الطويل.
(ديوان عمر بن أبى ربيعة : ٤٩٤، الكتاب : ٣١/١، المنصف : ١٩١/١، الممتع : ٤٨٢/٢) .
(٤) شرح الشافية : ٩٧/٣
(٥) المنصف : ١٩١/١.
(٦) شواذ القراءات : ٤٦٨، البحر المحيط : ٢٣٧/٨، معجم القراءات : ٣٧٩/٩ .
(٧) البحر: ٢٣٨/٨.

والأولى أن هاتين لهجتان.

ومما يؤكد ذلك -أيضًا- من القراءات الشاذة :

قراءة: { حَتَّىَ إِذَا أَخَذَتِ الأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَنَتْ }[1] بالتخفيف على وزن "أفعلت"[2].

وقراءة الجمهور " ازّيّنت " بالتشديد.

قال الزجاج:(ومن قرأ " وأَزْيَنت " بالتخفيف، فهو على " أفعلت "، أى: جاءت بالزينة، وازّيّنت بالتشديد أجود فى العربية، لأن " أَزْينت " الأجود فيه فى الكلام " أزانت ")[3].

وقال ابن جنى:(أما " أَزْينت " فمعناه: صارت إلى الزينة بالنبت، ومثله من أفعل، أى: صار إلى كذا، أجذع المهر صار إلى الإجذاع، وأحصد الزرع، وأجز النخل، أى: صار إلى الحصاد والجزاز، إلا أنه أخرج العين على الصحة، وكان قياسه " أزانت " مثل: أشاع الحديث، وأباع الثوب، أى: عرضه للبيع)[4].

فصحت الياء فى " أزينت " كما صحت الواو فى " استحوذ " والقياس أن تقلبا ألفاً.

وكل ما سبق يدل على:

أن التصحيح والإعلال لغتان.

---

(١) يونس : من الآية : (٢٤).

(٢) هى قراءة نصر بن عاصم ويحى بن يعمر وابن هرمز والأعرج وعيسى بن عمر وغيرهم (مختصر ابن خالويه : ٦١، المحتسب : ٣١١/١، التبيان : ٦٧١، البحر: ١٤٥/٥، الإتحاف : ١٠٨/١، المشكل : ٣٨٩/١).

(٣) معانى الزجاج : ١٥/٣.

(٤) المحتسب : ٣١١/١، ٣١٢.

لأن التصحيح مما اطرد استعماله فى لغة العرب سواء فى القراءات المتواترة أم الشاذة وكذلك الشعر، وإن كان ذلك شاذاً فى قياس البصريين ولا يجوز اتخاذها أصلاً يقاس عليه.

فما سبق من شواهد وغيرها يؤكد قصور استقراء البصريين للغة، وأنهم لم يلموا بلغات العرب جميعاً.

المبحث الرابع
الاستدلال بالقراءة الشاذة على صحة أنماط جديدة لم يقل بها جمهور النحاة

سوف أحاول فى هذا المبحث – بمشيئة الله – بيان أن القراءات الشاذة يمكن أن يستدل بها على جواز أنماط جديدة لم يقل بها جمهور النحاة ولكنها لا تتناقض مع القاعدة اللغوية العامة بل هى مكملة لها.

فهناك قراءات نتجت عنها قواعد لغوية لم تكن موجودة من قبل مما يؤكد أنه لو تم جمع القراءات الشاذة قبل انتهاء عصر الاحتجاج لا تسع أفق القاعدة اللغوية بما يتلاءم مع حجم المادة اللغوية المدروسة حتى وإن وصف البعض هذه الأنماط بالضعف أو الخطأ أو الرداءة..... الخ.

لأن السبب الرئيس فى ذلك عندهم هو مخالفتها للقاعدة اللغوية العامة، دون النظر فى مدى صحة هذا النمط الوارد فى القراءة الشاذة، بل كان جُل اهتمامهم بمدى موافقة ما ورد فى القراءة للقاعدة اللغوية فقط، مع العلم بأن هذه القواعد بنيت على استقراء ناقص كما نعلم، فلو نظر بعين الاعتبار لما ورد فى هذه القراءات من أنماط صحيحة لاتسعت رقعة القاعدة اللغوية العامة.

ولو لم يكن استقراء علماء القراءات لأسانيد القراءات ناقصاً لعرف كثير من القراءات الشاذة طريقه إلى الصحة، ولثبت عن طريقه صحة كثير من الأنماط اللغوية الجديدة والمكملة للقواعد العامة أو المطردة.

وفيما يلى ما يوضح ذلك:

١- مجئ خبر " كان " مصدراً مؤولاً واسمها معرف بالإضافة

" كان " وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، وإذا كان بعدها اسمان معرفتان، فسيبويه ومن تبعه يجعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر، حتى وإن كان أحدهما " أنْ " المصدرية وصلتها.

ويرى جمهور النحاة أنه إذا كان أحدهما مصدراً مؤولاً، فلابد من جعله اسم كان والآخر خبرها.

ومن هنا..... اختلف موقف النحاة من قراءات الرفع فى الآيات التالية:

١- قوله تعالى: {وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ } (١).

قرأ الجمهور " وما كان قولَهم " بالنصب على أنه خبر " كان " و " أن قالوا" فى موضع الاسم.

وقرئ برفع " قولهم " اسماً لـ " كان "، والمصدر فى محل رفع الخبر (٢).

٢- قوله تعالى: {فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا } (٣) فقرأ الجمهور بنصب " جوابَ قومه " خبراً لـ " كان "، والاسم هو المصدر المؤول.

وقرئ برفع " جواب قومه " اسماً لـ " كان "، والمصدر المؤول خبرها (٤).

---

(١) آل عمران : من الآية (١٤٧).

(٢) قراءة الرفع " سبعية " لحماد بن سلمة عن ابن كثير، وأبى بكر والأعشى عن عاصم والحسن البصرى وابن عامر وابن أبى إسحاق الحضرمى وغيرهم (إعراب القرآن للنحاس : ١٥٦، مختصر ابن خالويه : ٢٩، التبيان : ٣٠٠/١، البحر المحيط : ٨١/٣، الإتحاف : ٤٩٠، فتح القدير: ٦٣٠/١، معجم القراءات : ٥٩٢/١).

(٣) النمل : من الآية (٥٦)، العنكبوت : من الآيتين (٢٤، ٢٩).

(٤) قراءة الرفع للحسن البصرى (مختصر ابن خالوية : ٢٩، المحرر الوجيز : ٧٢٢، التبيان : ٥٨١/١، البحر المحيط ٤: /٣٣٧، معجم القراءات : ١٠٠/٣).

٣- قوله تعالى: {إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا } [١].

فقراءة الجمهور بنصب " قول المؤمنين " على أنه خبر، والمصدر المؤول فى محل رفع الاسم.

وقرئ برفع " قول المؤمنين " على أنه اسم كان، والخبر " أن يقولوا " [٢].

قال سيبويه:(وإذا كانا معرفتين فأنت بالخيار، أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر، كما فعلت ذلك فى " ضرب ".... ومثل ذلك قوله ﷻ: { مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا }،{فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا }..... وإن شئت رفعت الأول، كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيداً،وقد قرأ بعض القراء ما ذكرنا بالرفع)[٣].

وتبعه المبرد قائلاً: (فإن كان الاسم والخبر معرفتين، فأنت بالخيار، تقول: كان أخوك المنطلق، وكان أخاك المنطلق.... والآيات كلها تقرأ على هذا {فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا } و { مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا } كأنه قولهم. وإن شئت رفعت الأول) [٤].

وذهب إلى ذلك –أيضاً – أبو جعفر النحاس فى قراءة الحسن: {إِنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا } [٥].

وسوى بين القراءتين –أيضاً- الصميرى فقال:(وإذا كان بعدها اسمان معرفتان، فلك أن تجعل أيهما شئت الاسم، وأيهما شئت الخبر، كقولك: كان أخوك زيداً،

(١) النور : من الآية (٥١).
(٢) قراءة الرفع لعلى بن أبى طالب وابن أبى إسحاق والحسن بخلاف وأبى الجوزاء (مختصر ابن خالويه : ١٠٤، المحتسب : ٢٧٨/٢، الكشاف: ٤ /٣١٤، المحرر : ١٣٦٩، التبيان : ٩٧٥/٢، البحر: ٤٢٩/٦، معجم القراءات : ٢٩١/٢).
(٣) الكتاب : ٤٩/١، ٥٠.
(٤) المقتضب : ٨٩/٤، ٩٠.
(٥) إعراب القرآن للنحاس : ١٥٦.

وكان زيد أخاك، كما قال الله ﷻ {فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَن قَالُوا } قرئ برفع " الجواب " ونصبه، لأنه معرفة بإضافته إلى " قومه "، و " أن قالوا " فى تقدير " قولهم "، فكأنه قال: فما كان جواب قومه إلا " قولُهم " فيمن نصب الجواب، و " قولَهم " فيمن رفع الجواب، وهما معرفتان) (١).

ولم يجبذ الفراء أن يأتى المصدر المؤول من " أنْ " وما بعدها خبراً لـ " كان "، إذا كان اسمها معرفاً بالإضافة، وجعل العكس هو الوجه، وذلك فى قراءة الرفع فى: {وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلاَّ أَن قَالُواْ }.

قال:(والوجه أن تجعل " أن " فى موضع الرفع، ولو رفع القول وأشباهه وجعل النصب فى " أنْ " كان صواباً) (٢).

وتابعه ابن جنى فى قراءة: {إِنَّمَا كَانَ قَوْلُ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا } بالرفع، قائلاً:

(أقوى القراءتين إعراباً ما عليه الجماعة من نصب " القول "، وذلك أن فى شرط اسم كان وخبرها أن يكون اسمها أعرف من خبرها، وقوله تعالى: { أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا } أعرف من " قول المؤمنين "، وذلك لشبه " أن " وصلتها بالمضمر، من حيث كان لا يجوز وصفها كما لا يجوز وصف المضمر، والمضمر أعرف من " قول المؤمنين ") (٣).

وإلى ذلك ذهب الزمخشرى أيضاً (٤).

ورد عليه أبو حيان فى " البحر المحيط " محتجاً برأى سيبويه (٥).

ويرجح العكبرى رأى الجمهور لوجهين:

١- أن " أن قالوا " يشبه المضمر فى أنه لا يضمر، فهو أعرف.

---

(١) التبصرة والتذكرة : ١٨٥/١.
(٢) معانى الفراء : ٢٣٧/١.
(٣) المحتسب : ١١٥/٢.
(٤) الكشاف : ٣١٤/٤.
(٥) البحر المحيط : ٤٢٩/٦.

٢- أن ما بعد " إلا " مثبت، والمعنى: كان قولهم " ربنا اغفر لنا " دأبهم فى الدعاء.

وبذلك نراه يحكم على قراءة الجمهور بأنها أقوى [١].

وخلاصة القول:

أنه لا ينبغى الحكم على قراءة الرفع بالبعد أو الضعف، فهذا نمط لغوى جدير بالقبول، والرافضون له متعصبون للقاعدة المعيارية، ولا يقبلون أى سياق تركيبى يخالف قواعدهم التى وضعت بعد استقراء ناقص للأنماط اللغوية المستخدمة فى عصر الاستشهاد.

فهو اختيار قائم على عدم الانسجام بين القاعدة اللغوية العامة والنمط المخالف لها، وليس اختياراً قائماً على الصحة ومعاييرها.

ومن هنا فإن ما ذهب إليه سيبويه هو الأولى.

(١) التبيان: ١/٣٠٠.

٢- مجئ اسم كان نكرة وخبرها معرفة

الأصل فى اسم " كان " أن يكون معرفة، وإلى ذلك ذهب سيبويه وجمهور النحاة.

قال سيبويه:(واعلم أنه إذا وقع فى هذا الباب نكرة ومعرفة، فالذى تشغل به " كان" المعرفة، لأنه حد الكلام، لأنهما شئ واحد، وليس بمنزلة قولك: ضرب رجلٌ زيداً، لأنهما شيئان مختلفان) [١].

فأغلب النحاة على أنه لا يجوز أن يكون اسم كان نكرة وخبرها معرفة إلا فى ضرورة الشعر، ومن ذلك قول القطامى:

قفى قبلَ التَّفرُّقِ يا ضُباعاً ولا يَكُ موقِفٌ منكِ الوداعَا [٢]

فـ " الوداع " خبر لـ " موقف " النكرة، والذى حسن ذلك وصفه بالجار والمجرور "منك "، والتقدير: موقف كائن منك، والنكرة إذا وصفت قربت من المعرفة.

وقول حسان :

كأنَّ سبيئةً من بيتِ رأسٍ يكونُ مزاجَها عسَلٌ وماءُ [٣]

وغيرهما من الشواهد [٤].

- ومما جاء فيه اسم كان نكرة وخبرها معرفة:

(١) الكتاب: ٤٧/١.
(٢) من الوافر للقطامى (المقتضب: ٩٤/٤، شرح المفصل: ٩١/٧، الخزانة: ٢٨٤/٩) .
(٣) من الوافر لحسان بن ثابت " ديوانه : ١٨ " (الكتاب: ٤٩/١، المقتضب : "سلامة " ٩٢/٤، المغنى : ٥٢٤، خزانة الأدب: ٢٨٥/٩، اللسان : سبأ "، المقتصد: ٤٠٣/١، شرح المفصل: ٩٣/٧).
(٤) ينظر : المقتضب :٩١/٤: ٩٤.

قراءة الأعمش لقوله تعالى {وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاءً وَتَصْدِيَةً } [1] بعكس قراءة الجمهور.

فالجمهور على رفع " الصلاة " ونصب " مكاءً "، لأن الأول معرفة والثانى نكرة وهى الخبر.

وقرأ الأعمش بعكس ذلك [2].

وقد خطأ هذه القراءة قوم وضعفها واستبعدها آخرون منهم:

- ابن خالوية حيث قال:

(فالوجه فى العربية إذا اجتمع فى اسم كان وخبرها معرفة ونكرة: أن ترفع المعرفة وتنصب النكرة، لأن المعرفة أولى بالاسم، والنكرة أولى بالفعل، والوجه الآخر: يجوز فى العربية اتساعاً على بُعد أو لضرورة شاعر، قال حسان:

كأنَّ سبيئةً من بيتِ رأسٍ يكونُ مزاجَها عسلٌ وماءٌ [3]) [4].

وذكر الفارسى -أيضًا- أن: « الوجه الرفع، لأنه معرفة، والمعرفة أولى بأن يكون المحدث عنها من النكرة، لأن النكرة شائعة غير مختصة فتلتبس، ولا تختص لما فيها من الشياع، فكرهوا أن يقربوا باب لبس » [5].

وقد عزا الفارسى هذا الأمر " أى: جعل القارئ النكرة الاسم والمعرفة الخبر " إلى: أنه لما رأى الصلاة مؤنثة فى اللفظ، ولم يلحق الفعل علامة التأنيث، فلما لم ير فيه علامة التأنيث أسنده إلى المذكر الذى هو " المكاء " ولم يكن ينبغى هذا، لأن الفعل الذى لم تلحقه علامة التأنيث وقد أسند إلى مؤنث ورد فى القرآن

---

(١) الأنفال : من الآية (٣٥).

(٢) قرأها أبان بن تغلب والمعلى عن عاصم والأعمش بخلاف عنهما، وعلىﷺ، وعبيد الله بن موسى عن سفيان بن سعيد (مختصر ابن خالويه : ٥٤، الحجة لابن خالويه : ١٧١، الحجة للفارسى:٩٨/٣، المحتسب: ٢٧٨/١، التبيان: ٦٢٢/٢، إعراب القراءات الشواذ : ٥٩٣، البحر: ٤٨٦/٤، معجم القراءات: ٢٨٩/٣).

(٣) سبق تخريجه .

(٤) الحجة: ١٧١/٣.

(٥) الحجة للفارسى: ٩٩/٣.

مثل قوله تعالى: {وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ } [١]، وقوله: {فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ } [٢]،{ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاؤُوا السُّوأَى } [٣]..... وغيرها [٤].

أما ابن جنى « على الرغم من استقباحه جعل الاسم نكرة والخبر معرفة » فقد وجّه قراءة عاصم على وجهين:

الأول: أن نكرة الجنس تفيد مفاد المعرفة، ألا ترى أنك تقول: خرجت فإذا أسد بالباب، فنجد معناه مساوٍ لـ: خرجت فإذا الأسد بالباب، وذلك لأنك فى الموضعين لا تريد أسداً واحداً بعينه،وإنما تريد واحداً من هذا الجنس، وإن كان كذلك جاز نصب "صلاتهم "ورفع " مكاءً وتصدية "، وعليه يكون المقصود: وما كان صلاتهم عند البيت إلا المكاء والتصدية، أى: إلا هذا الجنس من الفعل.

وكذلك " العسل والماء " – فى قول حسان بن ثابت – هما جنسان يقربان من المعرفة، فكأنه قال: يكون مزاجها العسل والماء.

الثانى: أنه يجوز مع النفى جعل اسم كان وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب، ألا تراك تقول: ما كان إنسانٌ خيراً منك، ولا تجيز: كان إنسانٌ خيراً منك، فكذلك هذه القراءة –أيضاً– لما دخلها النفى قوى وحسن جعل اسم كان نكرة اتساعاً على بعد [٥].

ووصفها العكبرى بالضعف قائلاً:(وعكس ذلك الأعمش وهى قراءة ضعيفة)[٦].

وخالف ابن مالك النحاة فى ذلك: فأجاز أن يخبر بمعرفة عن نكرة فى باب " كان " وباب " إن " فى الاختيار، حيث قال فى " شرح التسهيل ":

(١) هود : من الآية (٦٧).
(٢) الحشر : من الآية (١٧).
(٣) الروم : من الآية (١).
(٤) ينظر : الحجة للفارسى: ٣/٩٩.
(٥) ينظر : المحتسب: ١/٢٧٩.
(٦) إعراب القراءات الشواذ : ٥٩٣.

(ولما كان المرفوع هنا مشبهاً بالفاعل، والمنصوب مشبهاً بالمفعول جاز أن يغنى هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك فى باب الفاعل، لكن بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة)[1].

وبين ابن مالك أن الشاعر فى البيتين السابقين وغيرهما من الشواهد ليس مضطراً لجعل اسم " كان " نكرة وخبرها معرفة [2].

ومما احتمل ذلك أيضاً: قراءة ابن مسعود وعبد الله بن عباس {أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبٌ}[3].

برفع "عجب"على أنها اسم "كان" وهو نكرة، و"أن أوحينا " هو الخبر وهو معرفة [4].

وهناك تخريجان لهذه القراءة هما:

١- أن " كان " تامة، أى: أحدث للناس عجب، و " أن أوحينا " متعلق بـ " عجب " على حذف لام العلة، أى: عجب لأن أوحينا، أو يكون على حذف " من "، أى: من أن أوحينا.

- أن تكون ناقصة، و " عجب " النكرة اسمها، و " أن أوحينا " المعرفة خبرها.

والأجود عند الزمخشرى أن تكون " كان " تامة،و " أن أوحينا " بدلاً من " عجب " بدل اشتمال أو كل من كل [5].

وخلاصة القول:

(١) شرح التسهيل :٣٥٦/١، ٣٥٧.
(٢) شرح التسهيل :٣٥٦/١، ٣٥٧ – وهذا مبنى على مذهبه فى الضرورة الشعرية.
(٣) يونس : من الآية (٢).
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٣٤٨، الكشاف :١١٢/٣، المحرر الوجيز : ٨٩٦، البحر المحيط: ١٢٦/٥، معجم القراءات :٤٩٠/٣.
(٥) ينظر : الكشاف ١١٣/٢، الدر المصون :١٤٤/٦، المحرر الوجيز : ٨٩٦.

أن من حكم على هذه القراءة بالخطأ أو الضعف ليس حكمه مبنياً على الصحة و معاييرها بل على الانسجام بين القاعدة اللغوية المبنية على استقراء ناقص والنمط المخالف لها.

وأرى انه لا مانع من مجئ اسم كان نكرة وخبرها معرفة بشرط الفائدة وأمن اللبس وإن كان ذلك قليلاً.

٣-زيادة الباء فى اسم " ليس "

أجاز بعض النحاة زيادة الباء فى اسم " ليس " إذا تأخر إلى موضع الخبر مستدلين بقراءة ابن مسعود وأبى بن كعب: {لَّيْسَ الْبِرَّ بِأَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ } [١] بنصب " البرّ "[٢]

وبقول الشاعر:

أَلَيْسَ عَجِيباً بِأَنَّ الفتَى يُصَابُ بِبعضِ الذي في يَدَيه [٣]

وذهب أبو حيان إلى أن الذى حسّن ذلك فى البيت ذكر العجيب مع التقدير الذى تفيده الهمزة، وصار معنى الكلام:أعجب بأن الفتى، ولو قلت: أليس قائماً بزيد، لم يجز[٤].

وقال ابن هشام عن زيادة الباء فى اسم ليس: " إنه من الغريب " [٥].

وعلق الدسوقى على هذا بقوله:(من الغريب: أى من النادر القليل)[٦].

ولهذه القراءة ضبطان: أحدهما برفع البرُّ، والآخر بنصبه.

فهناك من رفض النصب وقال إنها لا تحتمل إلا وجهاً واحداً،وهو أن يكون " البرُّ " اسم ليس، و " بأن تأتوا البيوت " خبره لأجل دخول الباء، والباء لا تدخل إلا على خبر " ليس " [٧].

وقال النحاس:(ولا يجوز فى " البر " ها هنا إلا الرفع)[٨].

---

(١) البقرة : من الآية (١٧٧).
(٢) المحتسب : ١١٧/١، البحر: ٤/٢، الكشاف: ٣٦٢/١، معجم القراءات :٢٤٠/١.
(٣) من المتقارب لمحمود الوراق : (البيان والتبيين: ١٩٧/٣، أمالى القالى: ١٠٩/١، المغنى: ١٢٨/١ التصريح ١:/٢٧٢).
(٤) البحر المحيط: ٤/٢.
(٥) المغنى: ١٢٨/١.
(٦) حاشية الدسوقى: ١٦٠/١.
(٧) ينظر : الكشاف: ٣٦٢/١، إعراب القرآن: ٢٧٩/١، كشف المشكلات :١٤٣/٢.
(٨) إعراب القرآن: ٢٧٩/١.

وهناك من أجاز الضبط بالنصب فى هذه القراءة [1].

وكذا نقله أبو الفتح ابن جنى عن ابن مجاهد ثم قال:

(هذا هو الظاهر لكن قد يجوز أن ينصب مع الباء، وهو أن تجعل الباء زائدة، كقولهم: كفى بالله، أى: كفى الله..... فإن قلت: فإن " كفى بالله " شاذ قليل، فكيف قست عليه " ليس "، ولم نعلم الباء زيدت فى اسم " ليس "، إنها زيدت فى خبرها..... قيل: لو لم يكن شاذاً لما جوزنا قياساً عليه ما جوزناه، ولكنا نوجب فيه ألبته واجباً. فاعرفه)[2].

وخلاصة القول:

أنه لا مانع من جواز زيادة الباء فى اسم " ليس " للتوكيد – وإن كان قليلاً – بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر لأنه حينئذ يكتسب شبهاً بالخبر من حيث الصورة كما فى القراءة السابقة.

ومما يرجح ذلك –أيضاً – أنّ أنْ وصلتها أقوى فى التعريف من المعرب بالألف واللام فالمصدر المؤول أولى بأن يجعل اسم " ليس " والمعرف بالألف واللام خبرها.

(١) ينظر : المحتسب :١١٧/١، البحر: ٤/٢، التصريح: ٢٧٢/١، المغنى :١٢٨/١.
(٢) المحتسب :١١٧/١، ١١٨.

٤- حذف خبر " لات " وبقاء اسمها

" لات " فرع " لا " فى العمل، و " لا " فرع " ليس "، فـ " لات " فرع الفرع، ولذلك لا تدخل إلا على أسماء الزمان، ولا تعمل إلا فى النكرة، ولا يذكر معها أحد معموليها والغالب كون المذكور هو الخبر، لأنه موضع الفائدة [١].

وقبل الحديث عن حذف خبر " لات " أذكر أولاً آراء النحاة فى عمل " لات " موجزة وهى أربعة آراء:

الأول: **رأى الجمهور:** وهو أن " لات " تعمل عمل " ليس " بشرطين: الأول: كون معموليها من أسماء الزمان، الثانى: ألا يذكر معها إلا أحد معموليها، والغالب كون المذكور هو الخبر [٢].

قال سيبويه:(لا تكون " لات " إلا مع الحين،تُضْمر فيها مرفوعاً وتنصب الحين لأنه مفعول به)[٣].

وتبع ابن السراج والرضى سيبويه فى رأيه إلا أنهما لا يقولون بإضمار الاسم معها، وإنما يقولان بأنها حرف " وهو مذهب الكوفيين "، والحروف لا يضمر فيها، بل يكون الاسم بعدها محذوفاً [٤].

الثانى: **رأى الأخفش:** وهو أن " لات " لا تعمل شيئاً فإن كان ما بعدها مرفوعاً فهو مبتدأ محذوف الخبر وإن كان منصوباً فهو مفعول به لفعل محذوف[٥].

---

(١) ينظر : المقتصد للجرجانى: ٤٠٧/١، ٤٠٩، منثور الفوائد : ٦٦ – وقد جعلها فى رتبة رابعة.
(٢) ينظر : مغنى اللبيب: ٢٨٢/١، التصريح: ٢٦٩/١.
(٣) الكتاب ٥٧/١.
(٤) ينظر : الأصول :٩٦/١، ٩٧، شرح الكافية ١٩٧/:٢.
(٥) ينظر : المغنى: ٢٨٢/١، التصريح :٢٦٩/١.

الرأى الثالث: **نقل عن الأخفش -أيضًا-:** وهو أن " لات " تعمل عمل " إنّ " فتنصب الاسم وترفع الخبر، ولفظ " حين " بعدها اسمها وخبرها محذوف، أى: ولات حين مناص لهم [1].

وما نسب إلى الأخفش فيه نظر، فنص الأخفش فى " معانى القرآن " واضح فى أنها شبيهة بـ " ليس " فى العمل، فلعل الذى نقل عنه ونسب إليه منقول عنه من غير كتابه

قال الأخفش فى " معانى القرآن ":

(وقال: { وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ} فشبهوا " لات " بـ " ليس " وأضمروا فيها اسم الفاعل ولا تكون " لات " إلا مع " حين ")[2].

الرأى الرابع: **رأى الفراء:** وهو أن " لات " تجر أسماء الزمان خاصة مثل " منذ " و " مذ "، ومن الشواهد على ذلك:

قراءة عيسى بن عمر: { وَلَاتَ حِينِ مَنَاصٍ} بجر " حين " [3].

وخرجها البعض على إضمار " مِنْ " [4].

هذا..... والشائع فى " لات " هو حذف الاسم وبقاء الخبر، وقرأ الجمهور بنصب الحين فى قوله تعالى{ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ}[5].

ووجهت على حذف اسم " لات "، والتقدير: ولات الحين حين مناص. وهذا أوضح التوجيهات فيها.

وعلى رأى الأخفش: هى العاملة عمل " إنّ "، فـ " حين " اسمها وخبرها محذوف، أى: لا حين مناص لهم [6].

---

(١) ينظر : معانى القرآن للزجاج: ٣٢٠/٤، الخزانة: ١٧٣/٤، ١٧٤، المغنى: ٢٨٢/١، الكشاف: ٢٤١/٥، التبيان: ٢٠٨/٢، شرح الكافية: ١٩٧/٢.
(٢) معانى القرآن للأخفش: ٦٧٠/٢.
(٣) ينظر : معانى القرآن للفراء: ٣٩٧/٢، التبيان: ١٠٩٧/٢.
(٤) ينظر : البحر المحيط: ٣٦٦/٧.
(٥) ص : من الآية (٣).
(٦) ينظر : التبيان : ١٠٩٧.

أو منصوب بفعل مقدر، أى: ولات أرى حين مناص [١].

– وأجاز البعض حذف الخبر وبقاء الاسم على قلة، واستدلوا على ذلك:

بقراءة أبى السمال وعيسى بن عمر: { وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ} بالرفع [٢].

ف " حين " اسم " لات " والخبر محذوف.

قال سيبويه:(وزعموا أن بعضهم قرأ { وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ} وهى قليلة) [٣].

وتبعه الأخفش وابن قتيبة والعكبرى [٤].

وقال النحاس:(وحكى أن من العرب من يرفع بها، وحكى أن الرفع قليل، ويكون الخبر محذوفاً كما كان الاسم محذوفاً فى النصب)[٥].

وجعله الأنبارى شاذاً فقال:(وأما من قرأ: { وَلَاتَ حِينُ مَنَاصٍ} بالرفع فأضمر الخبر فهو من الشاذ الذى لا يقاس عليه)[٦].

وقُدر الخبر المحذوف: ولات حينُ مناص حاصلاً لهم[٧].

وكما نقل عن الأخفش –سابقاً– أنها لا تعمل شيئاً، فيكون " حين " حينئذ مبتدأ محذوف الخبر، أى: ولات حين مناص كائن لهم.

قال السيوطى:(القول الثانى: أنها لا تعمل بل الاسم بعدها إن كان مرفوعاً فمبتدأ أو منصوباً فعلى إضمار فعل)[٨].

(١) ينظر : البحر المحيط :٣٦٧/٧، دراسات لأسلوب القرآن : ق"١" ج٥٥٩/٢.
(٢) ينظر : مختصر شواذ القراءات : ١٢٩، البحر المحيط: ٣٨٣/٧، وبلا نسبة فى : معانى القرآن للأخفش: ٦٧٠/٢، إعراب القراءات الشواذ للعكبرى : ٣٩٠، البيان: ٣١٢/٢.
(٣) الكتاب :٥٨/١.
(٤) معانى القرآن للأخفش: ٦٧٠/٢، تأويل مشكل القرآن : ٥٢٩، التبيان: ١٠٩٧/٢.
(٥) إعراب القرآن : ٨٥٩.
(٦) البيان :٢ /٣١٣.
(٧) الكشاف : ٢٤١/٥.
(٨) الهمع :١٢٣/٢.

ويبدو أن للأخفش فى هذه المسألة أكثر من رأى والذى فى معانى القرآن– كما سبق – موافقة سيبويه والرفع لغة جيدة عند أبى إسحاق الزجاج [1].

قال ابن مالك معبراً عن هذين الوجهين:

في النكـرات أعملـت كـ "لـيس" "لا" وقـــد تلـــى "لات" و"إن" ذا العمـــلا

ومـا لـ "لات" في سـوى حـين عمـل وحـذف ذى الرفـع فـشا والعكـس قـل

فالقياس عند سيبويه والجمهور أن اسمها هو المحذوف، مع أن الذى يحذف فى الغالب هو الخبر، ثم إن مرفوعها محمول على مرفوع " ليس "، ومرفوع " ليس " لا يحذف.

ومن ثم قال الشيخ خالد:(فهذا فرع تصرفوا فيه ما لم يتصرفوا فى أصله)[2].

ويجوز الاستشهاد بها على أن " حين " معمول لـ " لات " التى تعمل عمل " إنّ " عند أبى الحسن الأخفش، أى إنها خبرها واسمها محذوف.

وخلاصة القول:

أنـه يجـوز علـى قلـة أن ترفـع " لات " الحـين ويحـذف الخبـر، والكثيـر العكـس، استدلالاً بالقراءة السابقة.

وهذا بناء على أن الأولى فى " لات " أنها تعمل عمل " ليس " [3].

---

(١) معانى القرآن للزجاج : ٣٢٠/٤.
(٢) التصريح : ٢٦٩/١.
(٣) وذلك لما يلى :
(أ) دخول تاء التأنيث عليها فيقرب شبهها بالفعل، لذلك تعمل عمله ، ويبعدها عن شبه الحرف لنفى الجنس أو الجر.
(ب) أنها حرف بسيط وليس مركباً، ويترتب عليه أنها عاملة عمل " ليس ".

٥- تأنيث الفعل الذى حصر فاعله بـ " إلا "

إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث أو نائبه بـ " إلا " لم يجز إثبات التاء عند الجمهور إلا فى ضرورة الشعر، وأوجب الأخفش التذكير.

وذلك لأن الفاعل فى الحقيقة ليس الاسم الواقع بعد " إلا " ولكنه اسم مذكر محذوف وهو المستثنى منه.

فإذا قلت: لم يزرنى إلا هند، فإن أصل الكلام: لم يزرنى أحدٌ إلا هند، ولو صرح بهذا المحذوف لم يكن إلا حذف التاء[١].

- **وقد جاء التأنيث مع الفصل بـ " إلا "** فى قول الشاعر:

مـــا بَرِئَـــتْ مـــن رِيبـــةٍ وذَمٍّ في حربِنـــا إلا بنـــاتُ العـــمِّ [٢]

ومنه قول الشاعر:

طوى النحْزُ والإجرازُ مافي غروضها فمـا بقيـتْ إلا الـضلوعُ الجَراشِـعُ [٣]

- **ومن الشواهد على ذلك من القراءات الشاذة**:

قراءة { فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ } [٤] بالتاء ورفع مساكنهم[٥].

---

(١) ينظر : شرح ابن عقيل: ٧٤/٢، شرح الأشمونى: ٥٢/٢، التصريح: ٤٠٩/١.

(٢) رجز لم أعثر على قائله :(شرح الأشمونى : ٥٢/٢، التصريح: ٤٠٩/١، البحر المحيط: ٣١٧/٧ العينى الملحق بالأشمونى: ٥٢/٢) .

(٣) من الطويل لذى الرمة غيلان يصف ناقته.
طوى : من الطى وأراد به التهزمل، النحْزُ : النخسُ والدفع، الإجراز : جمع جرز، وهى أرض لا نبات بها، غروضها : جمع غُرْض، وهو حزام الرجل (العينى: ٥٢/٢، المحتسب: ٢٦٦/٢، شرح المفصل: ٨٧/٢، شرح الأشمونى :٥٢/٢).

(٤) الأحقاف : من الآية (٢٥).

(٥) هى قراءة الحسن وأبى رجاء والجحدرى وقتادة وعمرو بن ميمون والسُّلمى ومالك بن دينار والأعمش وابن أبى إسحاق (معانى الفراء: ٥٥/٣، إعراب القرآن للنحاس : ٩٨٥، المحتسب: ٢٦٥/٢، الكشاف: ٥٠٦/٥).

وأولها الزمخشرى على: لا ترى بقايا ولا أشياء منهم إلا مساكنهم [١].

قال الفراء: (وفيه قبح فى العربية، لأن العرب إذا جعلت فعل المؤنث قبل " إلا " ذكروه، فقالوا: لم يقم إلا جارتيك، وما قام إلا جاريتك، ولا يكادون يقولون: ما قامت إلا جاريتك، وذلك أن المتروك " أحدٌ " ، فـ " أحد " إذا كانت لمؤنث أو مذكر ففعلها مذكر) [٢].

وضعفه ابن جنى قائلاً:

(أما " تُرى " بالتاء ورفع " المساكن " فضعيف فى العربية، والشعر أولى بجوازه من القرآن، وذلك أنه من مواضع العموم فى التذكير، فكأنه فى المعنى: لا يرى شئ إلا مساكنهم، وإذا كان المعنى هذا كان التذكير لإرادته هو الكلام.

فأمّا " تُرى " فإنه على معاملة الظاهر، و " المساكن " مؤنثة، فأنث على ذلك ، وإنما الصواب: ما ضُرب إلا هند) [٣].

وذكر أبو حيان: أن أبا حاتم وكثيراً من النحويين أنكر هذه القراءة بسبب لحوق تاء التأنيث [٤].

- **ومن ذلك أيضًا:** قراءة أبى جعفر ومعاذ بن الحارث: {إِن كَانَتْ إِلاَّ صَيْحَةً وَاحِدَةً } [٥] برفع " صيحة " [٦].

قال أبو الفتح:(فى الرفع ضعف، لتأنيث الفعل، وهو قوله: " كانت " – ولا يقوى أن تقول: ما قامت إلا هند، وإنما المختار من ذلك: ما قام إلا هند، وذلك أن الكلام محمول على معناه، أى: ما قام أحدٌ إلا هند. فلما كان هذا هو المراد

(١) الكشاف: ٥٠٦/٥ .
(٢) معانى القرآن للفراء :٥٥/٣.
(٣) المحتسب:٢٦٦/٢.
(٤) البحر: ٣١٧/٧.
(٥) يس : من الآية (٢٩).
(٦) هى قراءة أبى جعفر وشيبة ومعاذ بن الحارث والأعرج (مختصر ابن خالويه : ١٢٥، المحتسب: ٢٠٦/٢، الكشاف: ١٧٤/٥، البحر المحيط : ٣١٧/٧، النشر: ٣٥٣/٢).

المعتمد ذُكّر لفظ الفعل إرادة له وإيذاناً به، ثم إنه لما كان محصول الكلام: قد كانت صيحة واحدة، جئ بالتأنيث، إخلاداً إليه، وحملاً لظاهر اللفظ عليه)[1].

وقال الزمخشرى:(والقياس والاستعمال على تذكير الفعل، لأن المعنى ما وقع شئ إلا صيحة، ولكنه نظر إلى ظاهر اللفظ، لأن الصيحة فى حكم فاعل الفعل)[2].

- **ومن ذلك** – **أيضاً**- قراءة: { وَلَمْ تَكُن لَّهُمْ شُهَدَاء إِلَّا أَنفُسُهُمْ } [3] بالتاء[4].

لأن الشهداء جماعة أو لأنها فى معنى الأنفس التى هى بدل.

قال أبو حيان:(وقرئ " ولم تكن " بالتاء،وقرأ الجمهور بالياء وهو الفصيح، لأنه إذا كان العامل مفرغاً لما بعد " إلا " وهو مؤنث، فالفصيح أن تقول: ما قام إلا هند، وأما ما قامت إلا هند، فأكثر أصحابنا يخصه بالضرورة، وبعض النحويين يجيزه فى الكلام على قلة)[5].

وذهب ابن مالك إلى أن لحاق التاء وعدمه جائزان إلا أن حذف التاء أفضل، قال فى الألفية:

والحذفُ مع فصلٍ بإلا فُضِّلا كما زَكَا إلا فتاةُ ابن العَلا

وقال فى " شرح التسهيل ":(وبعض النحويين لا يجيزون ثبوت التاء مع الفصل بـ "إلا " إلا فى الشعر.....والصحيح جوازها فى غير الشعر، ولكن على ضعف، ومنه قراءة مالك بن دينار وأبى رجاء الجحدرى بخلاف عنه{ فَأَصْبَحُوا لَا تُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ }) [6].

---

(١) المحتسب: ٢٠٦/٢، ٢٠٧.
(٢) الكشاف :١٧٤/٥.
(٣) النور : من الآية (٦).
(٤) هى قراءة أبى المتوكل وابن يعمر والنخعى (مختصر ابن خالويه : ١٠٢، الكشاف :٣٧٠/٤، البحر المحيط: ٣٩٨/٦، الدر المصون: ٣٨٤/٨، معجم القراءات :٢٢٩/٦).
(٥) البحر المحيط :٣٩٨/٦.
(٦) شرح التسهيل: ١١٤/٢.

وخلاصة القول:

أنه لا داعى لتخطئه ما سبق من قراءات أو رفضها.

ويجوز مراعاة الظاهر بعد " إلا " – وإن كان قليلاً – بأن تلحق علامة التأنيث عامل الفعل المؤنث المفصول بـ " إلا " وليس ذلك مقصوراً على الشعر،وإن كان مراعاة المضمر قبلها هو الأولى.

٦- تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور

فى تقدم الحال على عاملها المتصرف خلاف أوجزه فيما يلى:

أولاً: المنع مطلقاً، وعليه الجرمى، تشبيهاً بالتمييز.

ثانياً: الجواز مطلقاً، وهو مذهب الجمهور.

ثالثاً:أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها إذا فصل بين العامل والحال بفاصل نحو: راكباً زيد جاء. وهو مذهب الأخفش.

رابعاً: وعليه الكوفيون وهو أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو : راكباً جاء زيدٌ، ويجوز مع المضمر نحو: راكباً جئت(١).

واحتج الكوفيون: بأن تقديم الحال على العامل فيها، يؤدى إلى تقديم المضمر على المظهر، وهو غير جائز، فإذا قلت : راكباً جاء زيد، ففي " راكب " ضمير " زيد " وقد تقدم عليه.

ورد: بأنه وإن كان مقدماً فى اللفظ إلا أنه مؤخر فى المعنى والتقدير، وإذا كان مؤخراً فى التقدير جاز التقديم(٢).

أما البصريون: فاحتجوا بالسماع والقياس.

أما السماع: فمثل قوله تعالى {خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ} (٣) وفيها رد على الأخفش لأن فيها تقدم الحال مع الفصل بينها وبين العامل.

وقولهم: " شتى تؤوب الحلبة " (٤) وغيرها.

وأما القياس: فلأن العامل المتصرف يتصرف فى معموله فيجوز تقديمه عليه قياساً على المفعول، كما جاز: عمراً ضرب زيدٌ، يجوز: راكباً جاء زيدٌ.

---

(١) ينظر هذا الخلاف فى : اللباب :٢٨٨، ٢٩٢، التبيين للعكبرى : ٣٨٣: ٣٨٥، الهمع: ٢٧/٤، ٢٨، الإنصاف: ٢٥٠/١، التصريح: ٦٠٠/١.
(٢) ينظر : أسرار العربية : ١٩٢.
(٣) القمر : من الآية (٧).
(٤) الأمثال للعسكرى: ٥٤١/١،مجمع الأمثال: ٣٥٨/١.

ومما يرد به على الجرمى: أن هناك فرقاً بين الحال والتمييز، فالحال يقتضيها الفعل بوجه، فقدمت كما تقدم سائر الفضلات [1].

أما ما علل به الأخفش فليس فى بعد الحال عن عاملها عندما تقدم عليه مانع، وليس هذا بمضعف عمله فيها.

والأولى ما ذهب إليه الجمهور من الجواز المطلق لثبوته سماعاً وقياساً.

هذا..... وقد يعرض للعامل أمور[2]، فلا يجوز تقديم الحال عليه، منها:

– أن يتضمن معنى الفعل دون حروفه فلا تتقدم الحال عليه، ويستثنى من ذلك: أن يكون ظرفاً أو مجروراً مخبراً بهما متأخرين عن المخبر عنه.

فأجازه الأخفش مستدلاً على ذلك بقراءة عيسى بن عمر والجحدرى وغيرهما[3]: { وَالسَّماوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ } [4] وسبقه إلى ذلك الفراء، فذهب إلى أن النصب على الحال أو القطع، والحال أجود.

وتبعه ابن مالك – أيضاً – قائلاً:

وعاملٌ ضُمِّن معنى الفعل لا حروفَه مؤخَّراً لن يعْمَلا

.....وندر نحو: سعيدٌ مستقراً في هَجَرْ

ومنعه البصريون وتبعهم أبو حيان، وخرج القراءة على غير ذلك قائلاً:

(استدل بهذه القراءة الأخفش على جواز " زيدٌ قائماً فى الدار " إذ أعرب " السموات " مبتدأ، و " بيمينه " الخبر، وتقدمت الحال المجرور، ولا حجة فيه ، إذ يكون " والسموات " معطوفاً على الأرض، و" بيمينه " متعلق بـ "مطويات") [1].

---

(١) ينظر : الإنصاف :٢٥١/١.

(٢) ينظر : شرح التسهيل: ٣٤٣/٢، الارتشاف: ١٥٨٢/٣، شرح المقرب : ٢ م"١" /٥٩١: ٦٠٨.

(٣) مختصر ابن خالوية : ١٣٢، شواذ القراءات : ٤١٦، معانى القرآن للفراء: ٤٢٥/٢، البحر المحيط: ٢٢٤/٧.

(٤) الزمر : من الآية (٦٧).

وقال الشيخ خالد:(والحق أن " السموات " عطف على ضمير مستتر فى " قبضته " لتأويلهما بالمشتق لأنها بمعنى مقبوضة، والمصدر إذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير، لا السماوات مبتدأ، و " بيمينه " خبره، كما قال الأخفش، بل " بيمينه " معمول الحال لتعلقه بها لا عاملها)[٢].

- **ومما يستشهد به على ذلك – أيضًا** -:

قراءة: { خَالِصَةً لذكورنا } [٣] بالنصب [٤].

قال الفارسى:(ومن نصب " خالصةً " كان حالاً مما في قوله: " للذين آمنوا " ألا ترى أن فيه ذكراً يعود إلى المبتدأ، الذى هو هى ؟ فـ " خالصة " حال عن ذلك الذكر، والعامل فى الحال ما فى اللام من معنى الفعل، وهى متعلقة بمحذوف، وفيه الذكر الذى كان يكون فى المحذوف)[٥].

- **ومما يؤيد هذه القراءة**: **قراءة سعيد بن جبير**: { خَالِصَاً لذكورنا } [٦].

وذكر ابن جنى: أن هناك جوابين فى قراءتى النصب هما:

الأول: أن يكون حالاً من الضمير فى " الظرف " الجارى صلة على "ما " كقولنا: الذى فى الدار قائماً زيد.

قال الأنبارى:(ومن قرأ " خالصةً " بالنصب كان منصوباً على الحال من الضمير المرفوع فى قوله " فى بطون " وخبر المبتدأ الذى هو " ما ": لذكورنا)[١].

---

(١) البحر المحيط: ٤٢٢/٧، ينظر : فتح القدير: ٢٣٥/٢، إعراب القرآن للنحاس : ٢٨٧.
(٢) التصريح١/٦٠٠.
(٣) الأعراف : من الآية (٣٢).
(٤) قرأ نافع وحده " خالصةٌ " رفعاً، وقرا الباقون " خالصةً " نصباً (الحجة للفارسى : ٨/٣، السبعة : ٢٨٠، النشر :٢٦٩/٢، الإتحاف: ٤٧/٢، معانى الفراء: ٣٧٧/١) وفى المحتسب: ٢٣٣/١، معجم القراءات: ٥٦١/٢ " قرأ الجمهور " خالصةٌ، بالتاء والرفع،وقرأ قتادة والأعرج وابن عباس بخلاف عنه،وسفيان بن حسين وابن جبير والزهرى " خالصةً " بالتاء والنصب .
(٥) الحجة : ٨/٣، ينظر : الإغفال: ٢٥٦/٢.
(٦) المحتسب : ٢٣٢/١ وغيره من المراجع السابقة.

والآخر: أن يكون حالاً من " ما " على مذهب أبى الحسن الأخفش فى إجازته تقديم الحال على العامل فيها إذا كان معنى، بعد أن يتقدم صاحب الحال عليها، كقولنا: زيد قائماً فى الدار[٢].

- **ومن ذلك -أيضًا-قراءة بعضهم**[٣]{وَنُنَزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءً وَرَحْمَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ}[٤]

بنصب " شفاءً ورحمةً " على الحال، والخبر " للمؤمنين "، والعامل فى الحال ما فى الجار والمجرور من معنى الفعل.

وتقديم الحال على العامل فيه من الظرف أو المجرور لا يجوز إلا عند الأخفش ومن منع جعله منصوباً على إضمار " أعنى " [٥].

ومما يستدل به على ذلك -أيضًا- قوله تعالى {وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ }[٦].

قال الزمخشري:(هى واقعة موقع الحال.... ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف، تقديره: هى جميعاً منه)[٧].

قال أبو حيان:(ولا يجوز هذان الوجهان إلا على قول الأخفش، لأن " جميعاً ، إذ ذاك حال، والعامل فيها معنوى، وهو الجار والمجرور، فهو نظير: زيد قائماً فى الدار، ولا يجوز على مذهب الجمهور)[٨].

ومما استشهد به على ذلك من الشعر:

بنا عاذَ عَوفٌ وهو بادئَ ذِلَّةٍ لديكم فلم يَعدَم ولاءً ولا نصراً [١]

---

(١) البيان: ٣٤٤/١، وينظر : فتح القدير: ٢٣٥/٢.
(٢) المحتسب ٢٣٣/١.
(٣) قراءة ابن يعمر وزيد بن على (البحر المحيط :٧٢/٦، شواذ القراءات : ٢٨٣).
(٤) الإسراء : من الآية (٨٢).
(٥) ينظر : البحر المحيط :٧٢/٦، دراسات لأسلوب القرآن : ق"٣" ج٣/١٢٢.
(٦) الجاثية : من الآية (١٣).
(٧) الكشاف: ٤٨٤/٥.
(٨) البحر المحيط : ٤٥/٨.

فوسط الحال وهو " بادئ ذلة " بين المخبر عنه، وهو: الضمير المنفصل، والمخبر به: وهو" لديكم "، والأصل: وهو لديكم بادئ ذلة، وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الظرف(٢).

وخلاصة القول:

أنه لا مانع من جواز تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور ،استدلالاً بالقراءات السابقة.

واستثنى الظرف والجار والمجرور من العامل المعنوى للتوسع فيهما.

وإذا كانت القراءات السابقة تحتمل وجوهاً أخرى غير تقدم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور فقراءة سعيد بن جبير تؤكد ذلك لما فيها من تذكير " خالصاً "، فالقول بتقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور فيما سبق من قراءات أسهل تناولاً وأقرب للمعنى وأبعد عن التكلف مما تحتمله من وجوه أخرى

(١) من الطويل، وهو بدون نسبة فى : (أوضح المسالك : ٢٧٨/٢، شرح الأشمونى :٢ /١٨، التصريح :٥٩٩/١، العينى الملحق بالأشمونى : ١٨٢/٢) .
(٢) التصريح : ٥٩٩/١.

٧-إثبات ألف " ما "الاستفهامية بعد دخول حرف الجر عليها

يدخل حرف الجر على "ما " الاستفهامية ليدل على اسميتها، وفى هذه الحالة يجب حذف ألفها، للفرق بين الاستفهام والخبر.

قال الزركشى:(ويكثر فى حالة الخفض، قصدوا مشاكلة اللفظ للمعنى، فحذفوا الألف كما أسقطوا الصلة، ولم يحذفوا فى حال النصب والرفع، كيلا تبقى الكلمة على حرف واحد، فإذا اتصل بها حرف الجر أو مضاف اعتمدت عليه، لأن الخافض والمخفوض بمنزلة الكلمة الواحدة)[١].

فتحذف ألف " ما " الاستفهامية فى حالة الجر،لأن لها صدر الكلام لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن الصدر، وجعل حذف الألف دليل التركيب[٢].

والشواهد على ذلك كثيرة [٣].

وقد ورد إثبات ألف " ما " الاستفهامية بعد دخول حرف الجر عليها، وقصر النحويون ذلك على الشعر.

ومن الشواهد على ذلك من القراءات الشاذة:

- **قراءة عبد الله بن مسعود وأبى وعكرمة وعيسى بن عمر:** {عَمَّا يَتَسَاءلُونَ} [٤] بإثبات الألف[٥].

---

(١) البرهان للزركشى: ٣٤٥/٤.
(٢) ينظر : شرح الكافية: ١٥٠/٣.
(٣) ينظر : المغنى: ٣٢٨/١، ٣٢٩.
(٤) النبأ : الآية (١).
(٥) المحتسب: ٣٤٧/٢، الكشاف :٢٩٣/٦، البحر المحيط: ٤٠٢/٤، معجم القراءات :٢٥٩/١٠.

وهو عند البعض لغة نادرة.

قال ابن جنى:(هذا أضعف اللغتين، أعنى إثبات الألف فى " ما " الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر)[1].

وقال الزمخشرى:(والاستعمال الكثير على الحذف، والأصل قليل)[2].

ومن الشواهد على ذلك من الشعر، قول حسان:

علــى مَــا قَــام يَــشْتُمُنى لَئِــيمٌ كخنزيـــــرٍ تمَـــــرّغَ في رَمَـــــادِ [3]

فأثبت الألف مع حرف الجر.

قال ابن هشام:(القراءة نادرة،وقول حسان ضرورة)[4].

ويستدل ابن هشام على ذلك:(برد الكسائى قول المفسرين فى{بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي }[5] إنها استفهامية) فقال: (ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه، فلهذا رد الكسائى قول المفسرين فى {بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي } إنها استفهامية، وإنما هى مصدرية، والعجب من الزمخشرى إذ جوز كونها استفهامية مع رده على من قال فى { بِمَا أَغْوَيْتَنِي } [6] إن المعنى: بأى شئ أغويتنى: بأن إثبات الألف قليل شاذ، وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى "الذى"، وهو بعيد، لأن الذى غفر له هو الذنوب، ويبعد إرادة الإطلاع عليها، وإن غفرت، وقال جماعة منهم الفخر الرازى فى {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ } إنها للاستفهام التعجبى، أى: فبأى رحمة، ويرده

(١) المحتسب : ٣٤٧/٢.
(٢) الكشاف :٢٩٤/٦.
(٣) من الوافر لحسان بن ثابت " ديوانه :٩٠ "
المحتسب: ٣٤٧/٢، المغنى: ٣٢٩/١، البحر: ٤٠٢/٤ شرح الكافية: ٥٠/٣، شرح المفصل :٩/٤) .
(٤) المغنى ١:/٣٢٩.
(٥) يس : من الآية (٢٧).
(٦) الحجر : من الآية (٣٩).

ثبوت الألف، وأن خفض رحمة حينئذ لا يتجه، لأنها لا تكون بدلاً من " ما "، إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب اقترانه بهمزة الاستفهام.....) [1].

وذكر الزمخشري: أن " ما " فى قوله تعالى: {بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي } هى " المصدرية أو الموصولة " أى: بالذى غفر لى ربى من الذنوب، ويحتمل أن تكون استفهامية يعنى: بأى شئ غفر لى ربى، يريد به: ما كان منه معهم من المصابرة لإعزاز الدين حتى قتل، إلا أن قولك " بما غفر لى " بطرح الألف أجود، وإن كان إثباتها جائزاً، يقال: قد علمت بما صنعت هذا، أى: بأى شئ صنعت، وبم صنعت) [2].

وجعلها أبو حيان مصدرية وردالقول بأنها موصولة [3].

وخلاصة القول:

أن إثبات الألف فى " ما " الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر قليل أو لغة من اللغات. ولا ينبغى وصفه بالضعف أو قصره على الضرورة كما ذهب إلى ذلك ابن جنى وابن هشام وغيرهما. فينبغى أن نأخذ ما ورد فى القراءات الشاذة بعين الاعتبار ولا نقف منها موقفاً محدداً فنأخذ منها ما يوافق القاعدة اللغوية العامة ونرفض أو نضعف ما يخالفها كما فعل البصريون.

(١) المغنى: ٣٢٩/١.
(٢) الكشاف: ١٧٣/٥.
(٣) ينظر : البحر المحيط ٣١٦/٧.

٨- مجئ الفاء للقسم

للنحويين في حذف حرف القسم وبقاء المقسم به مجروراً بلا عوض ثلاثة أقوال أوجزها فيما يلى:

الأول: الجواز في لفظ الجلالة خاصة، ومنعه في ما سواه، وذلك لكثرة استعمال هذه اللفظة في القسم، ولاختصاص لفظ الجلالة بخصائص ليست لغيره [١].

وإلى هذا ذهب سيبويه وكثيرون[٢].

قال سيبويه:(ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلن، وذلك أنه أراد الجر، وإيّاه نوى، فجاز حيث كَثُر فى كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم ينوونه)[٣].

الثانى: المنع مطلقاً، سواء كان المقسم به لفظ الجلالة أم لا، وإليه ذهب المبرد. يقول فى قولهم " اللهِ لأفعلن ":(وليس هذا بجيد فى القياس، ولا معروف فى اللغة ولا جائز عند كثير من النحويين..... وإنما ذكرناه، لأنه شئ قد قيل، وليس بجائز عندى لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض)[٤].

والواقع أن الحذف قد يكون بعوض وقد يكون بلا عوض، وليس كما قال المبرد.

الثالث: الجواز مطلقاً.وهو قول الكوفيين.

فيقال: اللهِ لأفعلن، العزيزِ لأقومن [٥].

يقول الرضى:(اعلم أن حروف الجر لا تحذف مع بقاء عملها قياساً إلا فى نحو " الله " قسماً عند البصريين، وأجاز الكوفية قياس سائر ألفاظ المقسم به على " الله " نحو: المصحفِ لأفعلن)[٦].

---

(١) ينظر : شرح الكافية: ٣٠٢/٤، الهمع: ٢٣٣/٤.
(٢) ينظر : الكتاب: ٤٩٨/٣، شرح الكافية: ٣٠٢/٤، البسيط : ٩٣٢/٢، المساعد :٣٠٧/٢.
(٣) الكتاب: ٤٩٨/٣.
(٤) المقتضب: ٣٣٥/٢.
(٥) ينظر : شرح الكافية: ٣٠٢/٤.
(٦) شرح الكافية :٢٩٦/٤.

وذُكر أن أبا عمرو الجرمى حكى أن من العرب من يضمر حرف الجر في كل قسم، كما أضمروا " رب " مع الواو وغيرها [١].

ومما يشهد لذلك أيضاً – قراءة بعضهم: { وَلاَ نَكْتُمُ شَهَادَةً اللّهِ } [٢] بتنوين " شهادة " ووصل الهمزة من لفظ الجلالة من غير تعويض ولا تنبيه [٣].

– هذا..... وقد قرئ قوله تعالى{ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ} [٤] بالجر فيهما [٥].

قال الأنبارى:(وهى قراءة شاذة ضعيفة جداً قياساً وسماعاً)[٦].

والواقع أن هذه القراءة يستدل بها على أحد أمرين:

١- إضمار حرف القسم مع بقاء عمله.

٢- إجراء الفاء مجرى باء القسم أو واوه.

قال الفراء:(ولو خفض " الحق " الأول خافض يجعله الله تعالى، يعنى فى الإعراب، فيقسم به، كان صواباً، والعرب تلقى الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: الله لتفعلن، فيقول المجيب: الله لأفعلن، لأن المعنى مستعمل، والمستعمل يجوز فيه الحذف)[٧].

وقصر ابن خالوية الخفض على الثانية قائلاً:(والصواب أن يخفض الثانية، لأن القسم بالواو، ولا يكون بالفاء)[٨].

وذكر الزمخشرى: أن الأول مقسم به قد أضمر حرف قسمه[٩].

---

(١) ينظر : الارتشاف :٤٧٩/٢، المساعد :٣٠٧/٢.
(٢) المائدة : من الآية (١٠٦).
(٣) هى قراءة الشعبى (مختصر ابن خالويه : ٤١، الدر المصون :٤٧٠/٤، التبيان : ٤٦٨، معجم القراءات :٣٥٦/٢، شرح المفصل: ١٠٥/٩).
(٤) ص : من الآية (٨٤).
(٥) هى قراءة الحسن وعيسى بن عمرو وعبد الرحمن بن أبى حماد عن أبى بكر وطلحة بن مصرف وابن السميفع وأبى عمران الجونى (معانى الفراء: ٤١٣/٢، مختصر ابن خالويه : ١٣١، البحر: ٣٩٣/٧، معجم القراءات :١٢٧/٨).
(٦) البيان: ٣٢٠/٢.
(٧) معانى القرآن للفراء: ٤١٣/٢.
(٨) مختصر شواذ القرآن : ١٣١.
(٩) الكشاف :٢٨٤/٣.

وأما العكبرى فذكر القول بإجراء الفاء مجرى الباء أو الواو ولم يتعرض لحذف حرف القسم فقال: (قيل الفاء بمعنى الباء التى للقسم ، وقيل الفاء بمعنى واو القسم، فيكون على تكرير القسم كقولك: والله والله)[1].

وخرجه أبو حيان على أن الأول مجرور بواو القسم محذوفة، تقديره: " فو الحق "، و " الحق " معطوف عليه [2].

وذكر النحاس الوجهين، قائلاً:

(وفى الخفض قولان:

أحدهما: أنه على حذف حرف القسم. هذا قول الفراء، قال كما تقول: الله لأفعلن، وقد أجاز مثل هذا سيبويه، وغلطه فيه أبو العباس، ولم يجز إلا النصب لأن حروف الخفض لا تضمر.

والقول الآخر: أن تكون الفاء بدلاً من القسم، كما أنشدوا:

فمِثْلِك حُبْلى قد طَرقْتُ ومُرضع فألهيتُها عنْ ذى تُمائِم مُحْوِلِ [3]) [4].

وخلاصة القول:

أنه لا مانع من حذف حرف القسم وبقاء عمله بلا عوض عنه – كما قال بعض النحاة – بشرط أمن اللبس، بأن يقوم الدليل على المحذوف، فإذا كان هناك احتمالات كثيرة تؤدى إلى اللبس لا يجوز الحذف وبقاء العمل دون عوض.

ومن جهة أخرى أرى أنه لا مانع من إجراء البعض للفاء مجرى الباء أو الواو فى جر المقسم به، فيكون العامل مظهراً بدلاً من كونه مضمراً.

وأيّاً كان الأمر فلا ينبغى لأحد وصف القراءة بالضعف الشديد كما فعل البعض لمجرد مخالفتها القاعدة اللغوية العامة.

---

(١) إعراب القراءات الشواذ :٤٠٢/٢.
(٢) البحر المحيط: ٣٩٣/٧.
(٣) من الطويل لامرئ القيس " ديوانه : ١٢" (الكتاب: ١٦٣/٢، إعراب النحاس : ٨٧٤، الجنى الدانى : ٧٥، شرح أبيات سيبويه : ١٢٨، لسان العرب: " رضع ") .
(٤) إعراب القرآن للنحاس : ٨٧٤.

٩- إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى.

من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد من " ال ": أن يدل على الحال أو الاستقبال، وخالف فى ذلك الكسائى وهشام ومن تبعهما، فأجازوا إعماله بمعنى الماضى.

وقيل: إن هذا الشرط فى النصب فقط، أما الرفع فجائز مع الماضى نحو: مررت برجل قائم أبوه أمس.

ومنع قوم: رفعه الظاهر وقوم رفعه المضمر، قاله ابن طاهر وابن خروف. وفيه رد على من ادعى الاتفاق على أنه يرفعه ويتحمله.

وقال قوم: يعمل النصب إن تعدى لاثنين أو ثلاثة نحو: هذا معطى زيداً درهماً أمس، لأنه قوى شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده، وغير صالح للإضافة إليه لاستثنائه بالإضافة إلى الأول.

والأكثرون على أنه منصوب بفعل مضمر [١].

ووصف ابن مالك مذهب الكسائى بالضعف، معللاً ذلك بأن: اسم الفاعل الذى يراد به المضى لا يشبه الفعل الماضى إلا من قبل المعنى، فلا يعطى ما أعطى المشابه لفظاً ومعنى [٢].

ومما استشهد به المجيزون للنصب:

- قوله تعالى : { وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ } [٣].

وأجيب: بأن ذلك على إرادة حكاية حال الماضى، بدليل صحة وقوع المضارع هنا، فتقول: وكلبهم يبسط ذراعية بالوصيد، وبدليل " نقلبهم " ولم يقل " قلبناهم "[٤].

---

(١) ينظر : الهمع : ٨١/٣، ٨٢.
(٢) شرح التسهيل: ٧٥/٣.
(٣) الكهف : من الآية (١٨).
(٤) ينظر : شرح الكافية :٤١٨/٣، البحر المحيط : ٢٨٥/٧، فتح القدير: ٤٤٦/٤.

ومما استشهد به على ذلك من القراءات الشاذة:

- قراءة: {الْحَمْدُ لِلَّـهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا} [1] برفع وتنوين " جاعلٌ " ونصب " الملائكة "[2].

قال أبو حيان:(فيتخرج على مذهب الكسائى وهشام فى جواز إعمال الماضى النصب، وقيل: هو مستقبل تقديره: يجعل الملائكة رسلاً)[3].

وقال النحاس:(ولا يجوز فيه التنوين لأنه لما مضى)[4].

وخلاصة القول:

أن جواز إعمال اسم الفاعل الدال على الماضى " اعتباراً للشبه معنى وإن زال لفظاً " أولى من إنكار ذلك وما يترتب عليه من رفض ما ورد من قراءات أو تأويلها.

---

(١) فاطر : من الآية (١).

(٢) روى الحلبى والقزاز عن عبد الوارث " جاعلٌ الملائكة " بالرفع والتنوين ونصب " الملائكة " وعن أبى عمرو برواية عبد الوارث " جاعلٍ الملائكة " بخفض اللام وتنوينها ونصب " الملائكة "، وقرئت برفع " جاعل " بدون تنوين، ونصب " الملائكة " وحذف التنوين لالتقاء الساكنين، وكل ذلك على الإعمال (مختصر شواذ القراءات : ١٢٣، إعراب القراءات الشواذ: ٣٤١/٢، البحر المحيط : ٢٨٥/٧، معجم القراءات: ٤٠٣/٧) .

(٣) البحر المحيط: ٢٨٥/٧ – وأما عن نصب " رسلاً " على القراءة المتواترة، فمذهب السيرافى أنه منصوب باسم الفاعل حيث لم يمكن الإضافة إليه، لأنه أضيف إلى المفعول الأول.
وقال أبو على وجماعة معه : بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل (شرح الكافية: ٤١٨/٣)

(٤) إعراب القرآن : ٧٩٩.

١٠- إعمال اسم الفاعل غير المنون

من المعلوم أن اسم الفاعل المضاف إلى معموله يحذف منه التنوين في حال الإفراد، والنون في حالتى التثنية والجمع، ولا يحذفان في حال الإعمال.

– وقد جاء حذف التنوين والنون مع إعمال اسم الفاعل في عدد من القراءات الشاذة، منها:

١– **قراءة الأعمش:**{كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتَ } (١) بنصب " الموت " وإسقاط التنوين من اسم الفاعل " ذائقة " (٢).

٢– **قراءة أبى السمال وأبان عن عاصم:**{إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمِ} (٣) بنصب"العذاب" (٤).

٣– **قراءة عمارة بن عقيل:** { وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ } (٥) بنصب " النهار " وإسقاط التنوين من " سابق "(٦).

٤– **قراءة عبد الوارث عن أبى عمرو:** {الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلُ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا } (٧) " جاعلُ " بغير تنوين، ونصب " الملائكة " (٨).

٥– **قراءة:** {فَالِقُ الإِصْبَاحَ } (٩) بنصب " الإصباح " وإسقاط التنوين من "فالق"(١٠).

---

(١) آل عمران : من الآية (١٨٥).
(٢) مختصر شواذ القراءات : ٣٠، الكشاف: ٦٦٩/١، البحر: ١٣٩/٣.
(٣) الصافات : من الآية (٣٨).
(٤) مختصر شواذ القراءات : ١٢٨، المحتسب: ٨١/٢، البيان: ٣٠٤/٢، المشكل: ١٥٨/٢، البحر المحيط: ٣٤٣/٧.
(٥) يس : من الآية (٤٠).
(٦) معانى القرآن للأخفش: ٢٥٧/١، مختصر ابن خالوية :١٢٦، المحتسب :٨١/٢، البحر: ٣٢٣/٧.
(٧) فاطر : من الآية (١).
(٨) مختصر شواذ القراءات : ١٢٤، البحر المحيط : ٢٨٤/٧.
(٩) الأنعام : من الآية (٩٦).
(١٠) إعراب القراءات الشواذ : ٤٩٥/١، البحر المحيط: ١٩٠/٤ " قرأت بنصب الإصباح وحذف التنوين "، معجم القراءات: ٤٩٢/٢.

٦- **قراءة أبي إسحاق والحسن عن أبي عمرو:** { وَالصَّابِرِينَ عَلَى مَا أَصَابَهُمْ وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةَ } [١] بنصب " الصلاة " [٢].

٧- **قراءة أبي السمال:** { وَاعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللّهَ } [٣] بنصب لفظ الجلالة [٤]

٨- **قراءة عمارة بن عقيل:**{ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرَه }[٥] بنصب" أمرَه " وحذف التنوين من بالغ.[٦]

ومن الشواهد على ذلك من الشعر: قول الشاعر:

فألفَيْتُـــه غـــيرَ مُـــسْتَعْتِبٍ ولا ذاكـــــرِ اللهَ إلا قلـــــيلاً [٧]

وقول الآخر:

الحـــافِظُوا عَـــوْرَةَ العـــشيرةِ لا يَـــأتِيهمُ مـــن وَرائنـــا نَطَـــف [٨]

قال سيبويه تعليقًا على البيت الثانى:(لم يحذف النون للإضافة، ولا ليُعاقِب الاسمُ النون، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللّذين والّذين، حيث طال الكلام، وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر) [٩].

---

(١) الحج : من الآية (٣٥).
(٢) مختصر ابن خالويه : ٩٧، إعراب القراءات :١٣٨/٢، التبيان : ٩٤٢/٢، المحتسب: ٨٠/٢، البيان: ١٧٥/٢.
(٣) التوبة : من الآية (٢).
(٤) المحتسب: ٨٠/٢، معجم القراءات: ٣٤١/٣.
(٥) الطلاق : من الآية (٣).
(٦) إعراب القرآن للنحاس : ٨٢٢، البحر المحيط: ٣٢٣/٧.
(٧) من المتقارب لأبى الأسود.
(الكتاب: ١٦٩/١، المقتضب :٣١٢/٢، معانى القرآن للأخفش: ٩١/١ شرح المفصل: ٣٤/٩، رصف المبانى : ١٣٩).
(٨) من المنسرح لقيس بن الحطيم، وقيل لعمرو بن امرئ القيس الخزرجى .
والنطف : التلطخ بالعيب " اللسان : وكف " (الكتاب: ١٨٦/١، المقتضب :١٤٥/٤، معانى القرآن للأخفش: ٩٠/١، الهمع: ١٦٨/١، المحتسب :٨/٢، المنصف :٦٧/١، اللسان : " وكف "، الخزانة :٢٧٢/٤).
(٩) الكتاب :١٨٦/١، ومن الحذف مع " اللذين " و " الذين " : قول الأخطل : =

هذا..... وقد حُكم على بعض هذه القراءات باللحن.

قال أبو زيد: وكان أبو السمال يقرأ حرفاً يلحن فيه بعد أن كان فصيحاً، وهو قوله: {إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمِ}، يقرأ " العذابَ " بالنصب(١).

وحكم العكبرى على أبى السمال بالسهو قائلاً:(وهو سهو من قارئه، لأن اسم الفاعل تحذف منه النون وينصب إذا كان فيه الألف واللام)(٢).

وقال فى موضع آخر:(والوجه أنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين)(٣).

وقال الأنبارى:(.... بالنصب لأنه قدّر حذف النون للتخفيف لا للإضافة، وهو ردئ فى القياس، لذا قال أبو عثمان: لحن أبو السمال بعد أن كان فصيحاً)(٤).

ومن اللغويين من لم يتهم القراءة بشئ مما سبق، وحاولوا التوفيق بينها وبين القاعدة اللغوية العامة فقالوا: أجريت النون مجرى التنوين فى الحذف لالتقاء الساكنين، فهى نظير قوله تعالى {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدُ*اللَّهُ الصَّمَدُ} (٥).

وقول الشاعر السابق: " ولا ذاكر الله " (٦).

فقد حكم الأخفش على أبى السمال بالفصاحة قائلاً:(وزعموا أن بعض العرب قال: {وَاعْلَمُواْ أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللّهَ }، وهو أبو السمال، وكان فصيحاً،وقد قرئ

= أبنى كليب إن عمَّىَّ اللذا ... سلبا الملوكَ وفككا الأغلالا

وقول أشهب بن رُمَيْلة :

وإن الذي حانت بفلجٍ دماؤهم ... هى القوم كلُّ القوم يا أمَّ خالدٍ

(١) ينظر : الإيضاح العضدى للفارسى١:/١٥٠،إعراب القراءات الشواذ: ٣٧٨/٢، البسيط : ١٠٣٧/٢.
(٢) التبيان: ١٠٨٩/٢.
(٣) إعراب القراءات الشواذ : ٣٧٨/٢.
(٤) البيان: ٣٠٤/٢.
(٥) الإخلاص : الآيتان (١، ٢).
(٦) ينظر : معانى القرآن للأخفش: ٩١/١، الكشاف : ٢٠٨/٥، البحر: ٣٢٣/٧.

هذا الحرف{إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابَ الْأَلِيمِ}، وهو فى البيت أمثل، لأنه أسقط التنوين لاجتماع الساكنين)[1].

إلا أن ابن جنى حمل ما جرد من " ال " على ما فيه " ال "، فحمله عليه فى نصب ما بعده، وأنه أشبهه فى كونه لا يتعرف بالإضافة كما لا يتعرف ذلك بدخول " ال "، لكون الإضافة لفظية، فقال: (فهذا يكاد يكون لحناً، لأنه ليست معه لام التعريف المشابهة لـ " الذى " ونحوه، غير أنه شبه " معجزى " بـ " المعجزى "، وسوغ له ذلك علمه بأن " معجزى " هذه لا تتعرف بإضافتها إلى اسم الله تعالى كما لا يتعرف بها ما فيه الألف واللام، وهو " المقيمى الصلاة " فكما جاز النصب فى " المقيمى الصلاة " كذلك شبه به " غير معجزى الله")[2].

ويروى ابن جنى رواية تشير إلى أن الآيتين فى قراءة النصب يمكن أن توجها على إرادة التنوين، لأن النون فى جمع المذكر السالم بمنزلة التنوين فى المفرد، مستدلاً بقوله تعالى{ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ } [3].

قال:(أخبرنا أبو على عن أبى بكر عن أبى العباس، قال: سمعت عمارة بن عقيل يقرأ{ وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارَ} بنصب " النهار " ، فقلت له: ما أردت ؟ فقال: أريد: " سابقٌ النهارَ " بالتنوين، فقلت: فهلا قلت، فقال: لو قلته لكان أوزن، يريد: أقوى وأقيس) [4].

وهذه الرواية فى " الكامل " حتى قوله: " أردت سابقٌ النهار " [5].

(١) معانى القرآن للأخفش: ٩١/١، ٩٢.
(٢) المحتسب :٨٠/٢.
(٣) يس : من الآية (٤٠).
(٤) المحتسب :٨١/٢، ينظر : سر الصناعة: ٥٣٩/٢، الخصائص: ١٢٥/١.
(٥) الكامل للمبرد: ٣٢٨/١.

ورواه أبو حيان والنحاس مختلفاً فى الجزء الأخير، قال أبو حيان:(وقرأ عمارة بن عقيل " سابق " بغير تنوين، " النهار " بالنصب، فقال المبرد: سمعته يقرأ، فقلت له ما هذا؟ قال: أردت سابقٌ النهار، فحذفت لأنه أخف)(١).

وما ذكره أبو حيان أنسب لهذا المقام لأن معناه أنه لم ينطق بالتنوين لأنه أثقل، ولو قال كما روى ابن جنى: " لو قلته لكان أوزن " فالأولى أنه يقصد بـ " أوزن " أثقل وليس " أقوى وأقيس " كما فسره ابن جنى، وإلا لنطق به عمارة.

ويبدو أن الفراء والزجاج كعادتهما لم تصلهما القراءة بحذف التنوين والنصب فهما يتحدثان عن ذلك بأنه مجرد وجه محتمل فى الآية وليست قراءة.

قال الفراء:(ولو نصبت " الصلاة " وقد حذفت النون كان صواباً)(٢).

وقال الزجاج:(ويجوز على بُعد: " والمقيمى الصلاة " على حذف النون ونصب "الصلاة " لطول الاسم)(٣).

وقال ابن جنى:(أراد " المقيمين " فحذف النون تخفيفاً، لا لتُعاقبها الإضافة)(٤).

وخلاصة القول:

أنه لا مانع من جواز إعمال اسم الفاعل عمل فعله مع حذف التنوين أو ما يقوم مقامه وإن كان قليلاً طلباً للخفة، واستدلالاً بما سبق من قراءات وغيرها.

ولا يحق لنا وصفها باللحن أو السهو لمخالفتها القاعدة اللغوية المبنية على استقراء ناقص أو المقتصرة على الأفصح دون الصحيح وإن لم يشتهر.

---

(١) البحر المحيط : ٣٢٣/٧، وينظر : إعراب النحاس : ٨٢٢ .

(٢) معانى القرآن :٢٥٥/٢.

(٣) معانى الزجاج: ٤٢٧/٣ – فكثيراً ما يتحدث كل من الفراء والزجاج عن القراءة التى لم تصلهما على أنها مجرد وجه محتمل، وكذلك المبرد وابن جنى فى بعض الأحيان وغيرهما كما هو واضح من خلال هذا البحث، فقد سبق أن أشرت إلى هذا الأمر، لأبين أن اللغويين لم يكونوا على دراية كاملة بالقراءات الشاذة، وما ورد فيها من أنماط صحيحة، ولو كانوا على إلمام ولو بمعظمها لاتسعت رقعة القاعدة اللغوية، ولما أدى الأمر بالبعض إلى رفض القراءة أو تضعيفها... لمجرد مخالفتها للقاعدة اللغوية التى بنيت على استقراء ناقص.

(٤) المحتسب:٨٠/٢.

١١- مجئ " لو " مصدرية

أنكر الجمهور مجئ " لو " مصدرية، وأجازه بعض النحاة كالفراء والفارسى وابن مالك وابن الحاجب والعكبرى [١].

ومما استدل به المجيزون:

- قوله تعالى: { يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ } [٢].
- قوله تعالى : {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ} [٣].

ومما يؤكد كونها مصدرية:

- **قراءة**: {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُواَ} بالنصب [٤].

قال سيبويه:(وتقول: ود لو تأتيه فتحدثه، والرفع جيد على معنى التمنى، ومثله قوله ﷻ {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ}، وزعم هارون: أنها فى بعض المصاحف: {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا}.) [٥].

فـ " لو " فى الآيتين عند المجيزين مصدرية، معناها فى الآية الأولى: يود أحدهم تعمير ألف سنة.

وفى الثانية: ودوا إدهانكم.

وعلى هذا القول لا يكون فى الجملة حذف ويكون المصدر المؤول فى محل نصب.

---

(١) ينظر : معانى القرآن : ١٧٥/١، شرح التسهيل : ٢٢٩/١، شرح الكافية الشافية : ٣٠٢، الكافية بشرح الرضى : ٤٥٣/٤، التبيان : ٩٥/١، ٩٦.
(٢) البقرة : من الآية (٩٦) .
(٣) القلم : من الآية (٩) .
(٤) زعم هارون أنها فى بعض المصاحف " فيدهنوا " (البحر المحيط : ٣٠٤/٨، التبيان : ١٢٣٤، الدر المصون :٣٠٤/١٠، معجم القراءات :٣١/١٠).
(٥) الكتاب: ٣ /٣٦.

ومما يؤيد القول بمجيئها مصدرية قراءة " فيدهنوا "، حيث عطف " يدهنوا " بالنصب على " تدهن " لما كان معناه: أن تدهن.

وقال ابن مالك:(وأما " لو " المصدرية فعلامتها: أن تصلح فى موضعها " أن " وأكثر وقوعها بعد ما يدل على تمن، كقوله { يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ } وقد تكون غير مسبوقة)[1].

وهناك ثلاثة أقوال فى " لو " فى قوله: { يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ }:

أحدها: " وهو الجارى على قواعد نحاة البصرة ": أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وجوابها محذوف لدلالة " يود " عليه،وحذف مفعول " يود " لدلالة " لو يعمر".

والتقدير: يود أحدهم طول العمر لو يعمر ألف سنة لسُرّ بذلك، فحذف من كل واحد ما دلّ عليه الآخر، ولا محل لها حينئذ من الإعراب.

والثانى: " وبه قال الكوفيون وأبو على الفارسى وأبو البقاء ": أنها مصدرية بمنزلة " أن " الناصبة، فلا يكون لها جواب وينسبك منها وما بعدها مصدر يكون مفعولاً لـ " يود "، والتقدير: يود أحدهم تعميره ألف سنة.

والثالث: " وإليه نحا الزمخشرى ": أن يكون معناها التمنى فلا تحتاج إلى جواب لأنها فى قوة: يا ليتنى أعمّر، وتكون الجملة من " لو " وما فى حيزها فى محل نصب مفعولاً به على طريق الحكاية بـ " يود " إجراء له مجرى القول[1].

---

(١) شرح التسهيل :٢٢٨/١، ٢٢٩، شرح الشافية : ٣٠٤، ومن وقوعها غير مسبوقة بتمن قول الشاعر :

ما كان ضرك لو مننت وربما ... منّ الفتى وهو المغيظ المحنق

وقول الأعشى :

وربما فات قوماً جل أمرهم ... من التأنى وكان الحزم لو عجلوا

(شرح الأشمونى : ٣٤/٤، المغنى : ٢٩٤/١).

وفى قوله تعالى: {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ} بثبوت النون وجهان:

أحدهما: أنه عطف على " تدهن " فيكون داخلاً فى حيز " لو ".

والثانى: أنه خبر مبتدأ مضمر، أى: فهم يدهنون.

قال الزمخشرى:(فإن قلت: لم رفع " فيدهنون " ولم ينصب بإضمار " أن " وهو جواب التمنى ؟ قلت: قد عُدل به إلى طريق آخر، وهو أن جُعل خبر مبتدأ محذوف، أى: فهم يدهنون، كقوله: { فَمَن يُؤْمِن بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا } على معنى: ودوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذ، أو: ودوا إدهانك فهم الآن يدهنون لطمعهم فى إدهانك)[٢].

أما عن قراءة النصب: ففيها وجهان:

أحدهما: أنه عطف على " لو تدهن "، لأنه بمعنى: " أن تدهن ".

والثانى: أنه نصب على جواب التمنى المفهوم من " ود " [٣].

وقال السمين:(والظاهر أن " لو " هنا حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وأن جوابها محذوف، ومفعول الودادة أيضاً محذوف، تقديره: ودوا إدهانك، فحذف " إدهانك " لدلالة " لو " وما بعدها عليه، وتقدير الجواب: لسروا بذلك)[٤].

ومما استدل به أبو البقاء على مصدرية " لو " فى الآية الأولى:

أن الامتناعية معناها فى الماضى وهذه يلزمها المستقبل كـ " أن "، وبأن " يود " يتعدى لمفعول وليس مما يعلق، وبأن " أن " قد وقعت بعد " يود " فى قوله{أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ } [٥] وهو كثير [٦].

ومما يشكل عليهم: دخولها على " أن " فى نحو: { وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوَءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا } [٧].

---

(١) ينظر : الدر المصون : ١٣/٢، ١٤، البحر: ٤٨٢/١، ٣٠٤/٨.
(٢) الكشاف: ١٨١/٦.
(٣) ينظر : الدر المصون: ٤٠٣/١٠، البحر المحيط: ٣٠٤/٨.
(٤) الدر المصون: ٤٠٣/١٠.
(٥) البقرة : من الآية (٢٦٦).
(٦) الدر المصون: ١٣/٢.
(٧) آل عمران : من الآية (٣٠) .

وجوابه: أن " لو " إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها، تقديره: تود لو ثبت أن بينها وبينه.
وأما الجواب بأن ذلك من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد { فِجَاجًا سُبُلًا} [1]. ففيه نظر لأن توكيد المصدر قبل مجئ صلته شاذ [2].

وزاد الدماميني وجهاً ثالثاً فقال: والذى يظهر أن " يدهنوا " منصوب بـ " أن " مضمرة جوازاً والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من " لو " وصلتها، فالتقدير: ودوا إدهانك فإدهانهم.
وناقشه الشمنى: فقال: لا نسلم أن إضمار " أن " بعد الفاء هنا جائز لأن ذلك إذا كان العطف على اسم ليس فى تأويل الفعل حتى لو كان العطف على اسم فى تأويل الفعل نحو: " الطائر فيغضب زيد الذباب " وجب الرفع، وعلى ما قاله الدماميني يكون العطف بها على مجموع حرف وفعل صريح وذلك المجموع فى تأويل اسم وهو أولى بوجوب الرفع [3].

وخلاصة القول:
جواز مجئ " لو " مصدرية لما فى التقديرات الأخرى من التكلف، ولأن هذه معناها المستقبل كـ " أنْ "، والامتناعية معناها الماضى أو الحال، ولأن " يود " يتعدى إلى مفعول واحد، وليس مما يعلق عن العمل، فمن هنا لزم أن يكون " لو " بمعنى " أن " وقد جاءت بعد " يود " فى قوله تعالى{أَيَوَدُّ أَحَدُكُمْ أَن تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ } [4] وهو كثير فى القرآن والشعر [5].

---

(١) الأنبياء : من الآية (٣١).
(٢) ينظر : شرح الأشمونى : ٣٤/٤، ٣٥.
(٣) حاشية الصبان : ٣٥/٤.
(٤) البقرة : من الآية (٢٦٦).
(٥) ينظر : التبيان فى إعراب القرآن:١ /٩٦.

وعلى القول بالمصدرية لا يكون هناك حذف ويكون المصدر المؤول فى محل نصب، ويشهد لكل ذلك قراءة " فيدهنوا " حيث عطف " يدهنوا " بالنصب على " تدهن " لما كان معناه " أن تدهن ".

١٢- دخول لام الأمر على المخاطب

يكثر دخول لام الأمر على المضارع المبدوء بالياء كقوله تعالى {لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ } [١] ويقل دخولها على فعل المتكلم كقوله تعالى { وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ } [٢] وأقل منه دخولها فى فعل الفاعل المخاطب، وذلك لوجود صيغة الأمر الخاصة به.

فهناك طريقتان لأمر المخاطب:

الأولى: صيغة " افْعَل " – وهو الكثير الغالب – نحو: اذهب، اجلس.

الثانية: الفعل المضارع المبدوء بتاء المضارعة الدالة على الخطاب، والمقرون بلام الأمر. وهو الأصل للصيغة السابقة.

ومن الشواهد على هذه الطريقة:

- **قراءة:** { فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ } [٣].

وقد استدل الكوفيون بهذه القراءة على أن فعل الأمر معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمواجَه في نحو " افعل " : لتفعل.[٤].

وقد عاب الكسائى دخول لام الأمر على المخاطب فى هذه القراءة، وذكر أن ذلك قليل فى كلام العرب[٥].

وذهب الفراء إلى أنها خرجت على أصل الأمر، فقال:(وقد ذكر عن زيد بن ثابت أنه قرأ [٦]{ فَبِذَلِكَ فَافْرَحُواْ } وهو البناء الذى خلق للأمر إذا واجهت به،

(١) الطلاق : من الآية (٧).
(٢) العنكبوت : من الآية (١٢).
(٣) يونس : من الآية (٥٨) هى قراءة رويس والحسن والمطوعى وأبى وأنس وابن مسعود وغيرهم ورفعها البعض للنبى ﷺ (مختصر ابن خالويه : ٦٢، المحتسب : ٣١٣/١، الكشاف : ١٥٠/٣، إعراب القراءات الشواذ : ٦٤٨/١، البحر المحيط :١٧٠/٥، النشر: ٢٨٥/٢، الإتحاف : ١١٦/٢، معجم القراءات : ٥٧٣/٣) .
(٤) الإنصاف : ٥٢٥/٢.
(٥) ينظر : معانى القرآن للفراء : ٤٦٩/١، ٤٧٠.
(٦) المحتسب : ٣١٣/١، إعراب النحاس : ٢٥٩/٢.

أولم تواجه، إلا أن العرب حذفت اللام من فعل المأمور المُواجه، لكثرة الأمر خاصة فى كلامهم، فحذفوا اللام، كما حذفوا التاء من الفعل، وأنت تعلم أن الجازم أو الناصب لا يقعان إلا على الفعل الذى أوله الياء والتاء والنون والألف، فلما حذفت التاء ذهبت باللام، وأحدثت الألف فى قولك: اضرب وافرح، لأن الضاد ساكنة، فلم يستقم أن يستأنف بحرف ساكن، فأدخلوا ألفاً خفيفة يقع بها الابتداء، كما قالوا " ادّاركوا " و " اثّاقلتم "، وكان الكسائى يعيب قولهم " فلتفرحوا " لأنه وجده قليلاً، فجعله عيباً، وهو الأصل، ولقد سمعت عن النبى ﷺ أنه قال فى بعض المشاهد: " لتأخذوا مصافكم " [1]، يريد: " خذوا مصافكم " [2].

وهناك من تبع الكسائى من النحويين والمفسرين، كما أن هناك من تبع الفراء[3].

فالتابعون للكسائى منهم من وصف القراءة بالقلة ومنهم من وصفها بالرداءة والضعف[4]

قال الأخفش:(وقال بعضهم " فلتفرحوا " وهى لغة للعرب رديئة، لأن هذه اللام إنما تدخل فى الموضع الذى لا يقدر فيه على " افعل "، يقولون: ليقل زيد، لأنك لا تقدر على " افعل "، ولا تدخل اللام إذا كلمت الرجل، فقلت: قل، ولم تحتج إلى اللام)[5].

وقال الطبرى:(ولا أعلم أحداً من أهل العربية إلا وهو يستردئ أمر المخاطب باللام، ويرى أنها لغة مرغوب منها)[6].

(١) ورد فى البخارى رواية تقترب من هذه الرواية منها " فلتستوا صفوفكم " –كتاب الصلاة " ٢٠ " ، صحيح مسلم –كتاب فضائل الصحابة– حديث "١٦٠" .
وقد ذكر هذا الحديث الكثير من النحاة والمفسرين (ينظر : الإنصاف : ٥٢٥/٢، شرح الكافية :٨٤/٤ التصريح : ٣٩٥/٢، المغنى : ٢٥٠/١، الكشاف : ١٥١/٣).
(٢) معانى القرآن للفراء :٤٦٩/١، ٤٧٠ .
(٣) ينظر : شرح الكافية :٨٤/٤، الجنى الدانى : ١١١، البحر المحيط : ١٧٠/٥ .
(٤) ينظر : معانى الأخفش :٣٧٥/١، جامع البيان للطبرى : ١٠٩/١٥ .
(٥) معانى الأخفش : ٣٧٥/١ .
(٦) جامع البيان : ١٠٩/١٥ .

فعند جمهور النحاة: لغة هذه القراءة هى مما قل استعماله، إذْ استغنت العرب عن ذلك بفعل الأمر، فيحتج بها فى مثل ذلك الحرف بعينه، ولا يقاس عليه [1].

وقال ابن خالوية:(والحجة لمن قرأه بالتاء: أنه أراد بها مواجهة الخطاب للصحابة، واحتج بأنه قرئ " فلتفرحوا " بالتاء، وهو ضعيف فى العربية لأن العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلا فيما لم يسم فاعله كقولهم: لتُعنَ بحاجتى)[2].

وعلل ابن جنى ذلك بأنه أذهب فى الخطاب، فقال:

(وكأن الذى حسَّن التاء هنا أنه أمرٌ لهم بالفرح، فخوطبوا بالتاء لأنها أذهب فى قوة الخطاب، فاعرفه، ولا تقل قياساً على ذلك: " فبذلك فلتحزنوا "،لأن الحزن لا تقبله النفس قبول الفرح، إلا أن تريد إصغارهم وإرغامهم، فتؤكد ذلك بالتاء على ما مضى)[3].

وممن اتبع الفراء ابن السراج فقال:(وأما لام الأمر، فنحو قولك: ليقم زيد، وليقعد عمرو، ولتقم يا فلان، تأمر بها المخاطب، كما تأمر الغائب، وقال ﷺ " فبذلك فلتفرحوا "...)[4].

وعلل الفارسى ذلك بعلة الاستغناء فقال: (وقرءوا " أى القراء السبعة ": " فليفرحوا " لأنهم جعلوه أمراً للغائب، واللام إنما تدخل على فعل الغائب، لأن المُواجَه استغنى فيه عن اللام بقولهم: افعل، فصار شبيهاً بالماضى من" يدع " الذى استغنى عنه بـ "ترك" ، ولو قلت: " فلتفرحوا " فألحقت التاء، لكنت مستعملاً لما هو كالمرفوض، وإن كان الأصل، فلا ترجح القراءة بالتاء، فإن ذلك هو الأصل، لما قد ترى كثيراً من الأصول المرفوضة، فأمّا قراءة من قرأ " فلتفرحوا "

(١) ينظر : شرح المفصل : ٦١/٧، شرح الأشمونى : ٣/٤.
(٢) الحجة لابن خالوية : ١٨٢ .
(٣) المحتسب : ٣١٤/١ .
(٤) الأصول : ١٥٧/٢ .

فلأنه اعتبر الخطاب الذى قبل، وهو قوله سبحانه: " قد جاءتكم موعظة.... فلتفرحوا ")[1].

ومن الشواهد على ذلك من الشعر: قول الشاعر:

لتقم أنت يا ابنَ خير قريش فتُقضِّى حوائجَ المسلمينا[2]

وقول الآخر:

لتبتعدْ إذ نأى جدواك عنى فلا أشْقى عليكَ ولا أُبالى[3]

ومما وجه على ذلك:

– قراءة : { وَلْتعْفُوا وَلْتصْفَحُوا }[4] بتاء الخطاب فى الفعلين [5].

– ومنه : قوله تعالى{ وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ *لِتَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ}[6]

فقال ابن عطية:(واللام فى قوله " لتستووا " لام الأمر، ويحتمل أن تكون لام " كى")[7]

واعترض عليه ابن هشام قائلاً:(الخامس: قول بعضهم فى "لتستووا على ظهوره " إن اللام للأمر، والفعل مجزوم والصواب أنها: لام العلة، والفعل منصوب لضعف أمر المخاطب باللام)[8].

وهذا مبنى على الخلاف فى أمر المخاطب باللام، فمن قال بجوازه مع القلة أجازه هنا ، ومن قال بضعفه بنى على الوجه الأقوى عنده.

---

(١) الحجة للفارسى: ١٩٦/٣، ينظر : حجة القراءات لابن زنجلة : ٢٢٢ .
(٢) من الخفيف وقائله مجهول (الإنصاف : ٥٢٥/٢ م"٧٢"، مغنى اللبيب : ٢٥٤/١، التصريح : ٣٩٥/٢ شرح الكافية : ٨٥/٤، الخزانة : ١٤/٩).
(٣) من الوافر ولم أعثر على قائله (الإنصاف : ٥٢٧/٢، تذكرة النحاة : ٦٦٦).
(٤) النور : من الآية (٢٢) .
(٥) قراءة عبد الله والحسن وسفيان بن الحسين وأسماء بنت يزيد (البحر المحيط : ٤٠٤/٦، المحتسب ١٠٦/٢) .
(٦) الزخرف : من الآيتان (١٢، ١٣) .
(٧) المحرر الوجيز : ١٦٧٦ .
(٨) المغنى : ٦٣٢/٢ .

وخلاصة القول:

أن الأولى القول بجواز أمر المخاطب باللام وإن كان قليلاً، لقول الكثير من النحاة بذلك، إضافة إلى ما ورد من القراءة به وكذا الحديث والشعر، فلا يمكن إغفال كل ذلك.

وقلته لا تبرر وصف البعض لقراءة " فلتفرحوا " بالرداءة، فهى وإن كانت قليلة إلا أنها تمثل الأصل المتروك.

قال الزمخشرى:(وقرئ " فلتفرحوا " بالتاء وهو الأصل والقياس)[1].

وكما قال ابن جنى هو أذهب فى قوة الخطاب.

(١) الكشاف : ٣/١٥٠ .

١٣- حذف ألف " لا " النافية تخفيفاً

تعددت علل القياس عند ابن جنى، ومن أبرزها عنده علة " التخفيف ".
فقد أجاز حذف ألف " لا " النافية تخفيفاً حملاً على حذف ألف " أما " من قول العرب " أَمَ والله ليكونن كذا " [١].

واستدل على ذلك:
– بالقراءة الشاذة {وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لتُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً }[٢].
وقراءة العامة فى هذه الآية: " لا تصيبن " فالأولى فى القراءة الشاذة أن تحمل على حذف ألف " لا " ليلتقى المعنيان فى كلتا القراءتين.
قال ابن جنى: (معنيا هاتين القراءتين ضدان كما ترى لأن إحداهما: لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة، والأخرى: لتصيبن هؤلاء بأعيانهم خاصة، وإذا تباعد معنيا قراءتين هذا التباعد وأمكن أن يجمع بينهما كان ذلك جميلاً وحسناً)[٣].
فهذا الخطاب ظاهره العموم باتقاء الفتنة التى لا تختص بالظالم، بل تعم الصالح والطالح، والأدلة التى تؤيد هذا المعنى كثيرة. ذكرها أبو حيان فى " البحر المحيط " [٤]

ولبيان ذلك نذكر أولاً ما تحتمله قراءة الجمهور.

فلا يخلو الأمر فى جملة " لا تصيبن " من:

(١) المحتسب : ١ /٢٧٧.
(٢) الأنفال : من الآية (٢٥) – فى مختصر ابن خالوية : ٥٤ (القراءة لابن مسعود وزيد بن ثابت وأبى العالية) وزاد فى البحر: ٤٧٨/٤ (الباقر والربيع بن أنس وأبا العالية وابن الجماز) وفى الكشاف : ٥٧٢/٢ " ابن مسعود "، فتح القدير ٤٣٢/٢ (على وزيد بن ثابت وأبى).
(٣) المحتسب : ٢٧٦/١ .
(٤) ينظر : البحر المحيط : ٤٧٧/٤ .

١- أن تكون جواباً للأمر: نحو قولك: انزل عن الدابة لا تطرحنك، أى: إن تنزل عنها لا تطرحنك، ومنه: { لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ } [١] أى: إن تدخلوا لا يحطمنكم. وقدر الزمخشرى المعنى على هذا التقدير: إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم [٢].

قال الفراء:(أمرهم ثم نهاهم، وفيه طرف من الجزاء، وإن كان نهياً، ومثله قوله: {يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ }أمرهم ثم نهاهم، وفيه تأويل الجزاء) [٣].

فإن قيل: كيف جاز أن يدخل النون المؤكدة فى جواب الأمر، قيل: لأن فيه معنى النهى، إذا قلت: انزل عن الدابة لا تطرحك، فلذلك جاز لا تطرحنك ولا تصيبن ولا يحطمنكم[٤].

ورد: بأن ما هنا ليس نظير قوله تعالى{ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ } وقول البعض: انزل عن الدابة لا تطرحنك لأنه ينتظم من المثال والآية شرط وجزاء، ولا ينتظم ذلك هنا، فلا يصح تقدير: إن تتقوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة لأنه يترتب إذ ذاك على الشرط مقتضاه من جهة المعنى.[٥].

٢- أن يكون نهياً بعد أمر: كأنه قيل: واحذروا ذنباً أو عقاباً، ثم قيل: لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة.

وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول كأنه قيل: واتقوا فتنة مقولاً فيها "لا تصيبن"[٦].

---

(١) النمل : من الآية (١٨) .
(٢) الكشاف: ٥٧١/٢ .
(٣) معانى الفراء: ٤٠٧/١ .
(٤) الكشاف: ٥٧٢/٢ .
(٥) ينظر : البحر المحيط: ٤٧٨/٤ .
(٦) الكشاف : ٥٧١/٢ .

٣- أن يكون صفة لفتنة: أى: غير مصيبة الظالم خاصة إلا أن دخول نون التوكيد على المنفى بـ " لا " مختلف فيه:

فالجمهور لا يجيزونه ويحملون ما جاء منه على الضرورة أو الندور.

واختار أبو حيان الجواز، وإليه ذهب بعض النحويين اعتماداً على أنه قد جاء لحاقها الفعل منفياً بـ " لا " مع الفصل [١]، فلأن يلحقه مع غير الفصل أولى[٢].

وهذا المعنى يعضده قراءة " لتصيبن ".

وهذا أولى من حملها على الدعاء كما نقل عن الأخفش استبعاداً منه لدخول نون التوكيد فى المنفى بـ " لا " فعدل إلى جعله دعاءً، فيصير المعنى: لا أصابت الفتنة الظالمين خاصة، واستلزمت الدعاء على غير الظالمين، فصار التقدير: لا أصابت ظالماً ولا غير ظالم، فكأنه قال: " فاتقوا فتنة لا أوقعها الله بأحد " [٣].

٤- أن تكون " لا " زائدة: أى: واتقوا فتنة تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة.

قال ابن جنى:(ولا يجوز أن يراد زيادة " لا " من قبل أنه كان يصير معناه: واتقوا فتنة تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة، فليس هذا عندنا، ألا تراك لا تقول: ضربت رجلاً يدخلنّ المسجد، هذا خطأ لا يقال)[٤].

- **وزعم البعض** : أن " لا تصيبن " جواب قسم محذوف.

وقيل: " لا " نافية،وشبه النفى بالموجب فدخلت النون كما دخلت فى " لتضربن " والتقدير: والله لا تصيبن.

---

(١) مثل قول الشاعر :

فــــلا ذا نُعَـــيم يُتركـــن لنعيمـــه وإن قـــال قَرّظنـــى وخُـــذْ رشـــوةً أبـــى

ولا ذا بئـــيس يتركـــن لبؤســـه فينفعـــه شـــكوى إليـــه إن اشـــتكى

(٢) ينظر : البحرالمحيط : ٤/٤٧٧، فتح القدير: ٢/٤٣١ .

(٣) البحر المحيط ٤/٤٧٨ .

(٤) المحتسب :١/٢٧٧ .

وقيل: جملة جواب القسم موجبة فدخلت النون فى محلها ومطلت اللام فصارت " لا " والمعنى " لتصبين ".

نقل ذلك أبو حيان وجعل القراءة الشاذة مؤيدة لذلك ولكن يترتب على ذلك أنه وعيد للظالمين فقط.

وخلاصة القول:

أنه يمكن الاستدلال بهذه القراءة على جواز حذف ألف " لا " النافية تخفيفاً – فالأولى ما تحتمله هذه القراءاة من أنها " لا تصيبن " فحذفت الألف تخفيفاً واكتفى بالحركة كما قالوا " أَمَ والله ".

لما فيه من توحيد المعنى بين القراءتين، ولأن المعنى الشامل للظالمين وغيرهم هو الأنسب فى هذا الموضع بدليل قوله تعالى{ وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ} لما فيه من وعيد شديد مناسب لهذا المعنى [1].

قال ابن جنى:(ولكن أقرب ما يصرف إليه الأمر فى تلاقى معنييى القراءتين أن يكون يراد " لا تصيبن " ثم حذف الألف من " لا " تخفيفاً واكتفاءً بالفتحة منها، فقد فعلت العرب ذلك فى أخت " لا " وهى " أما ".....) [2].

(١) ينظر : البحر المحيط: ٤/٤٧٩ .
(٢) المحتسب :١/٢٧٧ .

١٤- استعمال " وَدَع "

مما اطرد في القياس وشذ في الاستعمال الماضى من " يدع " وهو " ودع ".
فقد استغنوا بـ " ترك " عن " ودع " حتى قيل: إن " ودع " أماتته العرب، وكذلك مصدره واسم فاعله.

قال سيبويه:(وأما استغناؤهم بالشئ عن الشئ، فإنهم يقولون: يدع ولا يقولون: ودع استغنوا عنها بـ " ترك "، وأشباه ذلك كثير) (١).

- **ومما استُدل به على استعمال " ودع "** :

قراءة: {مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى} (٢) بالتخفيف (٣).

ولمخالفة هذه القراءة لأصول النحويين أنكرها معظمهم ووصفوها بالشذوذ.

قال ابن جنى فى " الخصائص ":(إن كان الشئ شاذاً فى السماع مطرداً فى القياس، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله.

من ذلك امتناعك من "وذر " و " ودع " لأنهم لم يقولوهما ولا عرو عليك أن تستعمل نظيرهما نحو: وزن ووعد لولم تسمعهما.

فأما قول أبى الأسود:

ليْتَ شِعْرِى عنْ خليلِى ما الذى غالــه في الحُــبّ حتَّــى ودَعَــه(٤)

فشاذ وكذلك قراءة بعضهم: {مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى}) (٥).

---

(١) الكتاب: ٢٥/١ .
(٢) الضحى : الآية (٢) .
(٣) هى قراءة عروة بن الزبير وابن هشام وأبى حيوة وابن أبى عبلة وغيرهم، ونسبها ابن خالوية للنبى ﷺ، (مختصر ابن خالويه : ١٧٥، المحتسب: ٣٦٤/٢، الكشاف: ٣٩٠/٦، إعراب القراءات الشواذ: ٧٢١/٢، البحر: ٤٨٠/٨، معجم القراءات: ٤٧٠/١٠) .
(٤) من الرمل لأبى الأسود. (إعراب ثلاثين سورة : ١١٧، الخصائص: ٩٩/١، المحتسب :٣٦٤/٢ البحر: ٤٨٠/٨، لسان العرب : " ودع ").
(٥) الخصائص: ٩٩/١.

واعتمد كثير من اللغويين على رأى ابن جنى، بل نقل بعضهم كلامه كما هو[1].

وابن جنى تابع لأستاذه أبى على الفارسى فى ذلك، فقد قال الفارسى:(فأما الشاذ عن الاستعمال المطرد فى القياس، فكما فى " يدع "و " يذر " فماضى هذا لا يمنع منه القياس ألا ترى أنه لا تجد فى كلامهم مضارعاً لا يستعمل فيه الماضى، سوى هذا، فلهذا شذ عن قياس نظائره، فصار قول الذى يقول " ودع " شاذاً عن الاستعمال، وقد حكى أبو العباس أن بعضهم قرأ: {مَا وَدَعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى} ومثل هذا لا تستحب قراءته للشذوذ ولرفضهم ذلك واستغنائهم عنه بتركه)[2].

وجعل أبو حيان الاستغناء بـ " ترك " عن " ودع " فى فصيح الكلام، وذكر أنه سمع "ودع ووذر " فى البيت السابق، وفى قول الشاعر:

وثَـمَّ وَدَعْنَـا آلَ عَمْـرٍو وعـامرٍ فَـرائسَ أطْـرَافِ المُثَقَّفَـةِ السُّمْرِ[3]

قال النحاس:(والعلة أن العرب تستثقل الواو فى أول الكلمة لثقلها، يدل على ذلك أنها لا توجد زائدة فى أول الكلام)[4].

وهناك شواهد شعرية أخرى غير الشاهدين السابقين ذكر فيها الماضى والمصدر واسم الفاعل[5].

فإذا ثبت وروده ولو قليلاً، فكيف يدعى البعض إماته العرب لهذه اللفظة.

---

(١) ينظر : المزهر للسيوطى: ٢٢٩/١، لسان العرب : ودع .
(٢) المسائل العسكرية : ٧٦.
(٣) من الطويل ولم أعثر على قائله.
المثقفة : المقومة بالثقاف، والثقاف : ما تسوى به الرماح (اللسان: " ثقف "، البحرالمحيط : ٤٨٠/٨، الكشاف : ٣٩٠/٦، تاج العروس : " ودع " ، الدر المصون : ٥٣٧/٦).
(٤) إعراب القرآن : ١٣٣٥.
(٥) ينظر : البيان للأنبارى : ٥١٩، تاج العروس : " ودع "، الخزانة : ٤٧١/٦، ٤٧٢، اللسان : "ودع" .

قال الليث : وزعمت النحويّة أن العرب أماتوا مصدر " يدع ويذر " واستغنوا بـ "ترك" ، والنبى ﷺ أفصح العرب وقد رويت عنه هذه الكلمة.

من ذلك : ما روي عن ابن عباس :أن النبي ﷺ قال :(لينتهين أقواماً عن وَدْعِهم الجُمعات أو ليختمن الله على قلوبهم).[1]

ومنه : ما روي عن عائشة – رضي الله عنها – أن رجلاً استأذن على رسول الله ﷺ فقال : " إيذنوا له فبئس رجل العشيرة " فلما دخل ألان له القول ، فقالت عائشة : يا رسول الله قلت له الذي قلت ، فلما دخل ألنت له القول ، فقال : (يا عائشة إن شرّ الناس منزلة يوم القيامة من ودَعه الناس اتقاء فحشه) [2]

قال ابن الأثير: وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله، فهو شاذ فى الاستعمال، صحيح فى القياس، وقد جاء فى غير حديث، حتى قرئ به قوله تعالى{مَا وَدّعَكَ }بالتخفيف[3].

وقال العكبرى: وهى لغة قليلة [4]

وقال ابن جنى فى " المحتسب ": هذه قليلة الاستعمال [5].

وخلاصة القول:

أن الأولى حمل استعمال " ودع " على القلة لوروده فيما سبق من شواهد شعرية ونثرية لاسيما القراءة السابقة وأما قول البعض بالإماتة فغير مقبول ولا عبرة به.

---

(١) مسند الإمام أحمد :١٤٢/٤ ، حديث رقم " ٢٢٩٠ " .

(٢) صحيح البخاري : ٨ / ٣١ ، حديث رقم " ٦١٣١ " .
(٣) تاج العروس : " ودع " ، اللسان : " ودع " .
(٤) إعراب القراءات الشواذ : ٧٢١.
(٥) المحتسب : ٣٦٤/٢ .

قال الشهاب : (وهذه القراءة وإن كانت شاذة تنافى قول النحاة أنهم أماتوا ماضى " يدع ويذر " ومصدرهما، ولذا قال فى المستوفى: إنه كله ورد فى كلام العرب ولا عبرة بكلام النحاة فيه، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل وإن كان نادراً)[1].

وهذا أحسن من أن يُعل باب استحوذ واستنوق الجمل، لأن استعمال " ودع " مراجعة أصل، وإعلال " استحوذ واستنوق " ونحوهما من المصحح تركُ أصل، وبين مراجعة الأصول وتركها ما لا خفاء به[2].

(١) حاشية الشهاب على تفسير البيضاوى : ٣٧١/٨.
(٢) ينظر : تاج العروس : " ودع " .

١٥- جمع " الشياطون " بالواو والنون

اختلف في أصل اشتقاق " الشيطان " فقيل: إنه من شاط يشيط، إذا هلك على زنة " فعلان " ، وقيل: إنه من شطن يشطن إذا بعد على زنة " فيعال " [١].

وجاء فى " لسان العرب ":(إن جعلت نون " الشيطان " أصلية كان من الشطن: البعد أى: بَعُد عن الخير، أو من الحبل الطويل، كأنه طال فى الشر، وإن جعلتها زائدة كان من شاط يشيط إذا هلك أو من استشاط إذا احتد غضبه)[٢].

ومن القراءات التى اتهمها النحاة بالخطأ:

- قراءة الحسن والأعمش وابن السميفع: {وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِون} [٣].
- وقراءة الحسن والضحاك: {وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِون } [٤].

فالقراءة برفع " الشياطون " بالواو، جعلها أهل العربية من أغلاط القراء وأوهامهم، وأنهم استهواهم الشبه بين هذا الجمع، وجمع التصحيح، فشبهوا الياء التى قبل النون، بياء جمع المذكر السالم.

قال الفراء:(وجاء عن الحسن " الشياطون " وكأنه من غلط الشيخ، ظن أنه بمنزلة المسلمين والمسلمون)[٥].

وزعم النحاس: أنها غلط عند جميع النحويين، ونقل عن الأخفش الصغير قوله: « سمعت محمد بن يزيد يقول: هكذا إنما يكون غلط العلماء، إنما يكون بدخول

---

(١) لسان العرب : " شطن " .
(٢) اللسان : " شطن " .
(٣) الشعراء : من الآية (٢١٠) – (مختصر ابن خالوية : ١٠٩، المحتسب: ١٣٣/٢، معانى الفراء : ٢٨٥/٢، معانى الزجاج : ١٠٣/٤، إملاء ما من به الرحمن : ٥٥/١، الجامع لأحكام القرآن : ٨١/١٦).
(٤) البقرة : من الآية (١٠٢) – (مختصر ابن خالوية : ١٦، الإتحاف : ٤١٠، البحر المحيط : ٤٩٤/١)
(٥) معانى القرآن للفراء : ٢٨٥/٢.

شبهة لمّا رأى الحسن فى آخره ياءً ونوناً،وهو فى موضع رفع،اشتبه عليه بالجمع المسَّلم فغلط)[1]

وقال ابن جنى عن قول بعض العرب « حلّأْتُ السَّويق، ورثّأْتُ زوجى بأبيات» وأنه مشبه فى اللفظ بغيره وإن لم يكن من معناه:(وإنما يجوز مثلُ هذا الغلط عندهم لما يستهويهم من الشبه ، لأنهم ليست لهم قياسات يستعصمون بها، وإنما يخلدون إلى طبائعهم، فمن أجل ذلك قرأ الحسن البصرى –رحمه الله– {وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطِون} لأنه توهم أنه جمع التصحيح نحو: " الزيدون " وليس منه)[2].

وهؤلاء القراء الذين نسبت إليهم هذه القراءة وغيرها من القراءات الشاذة ونعتوا بالغلط فى قراءاتهم كانوا من الفصاحة والعلم بالقرآن وأحرفه بمكان.

فقد روى عن الشافعى – رحمه الله – أنه قال: « لو أشاء أقول: إن القرآن أنزل بلغة الحسن، لقلت، لفصاحته)[3].

وقال ابن هشام:(ما رأيت بالكوفة أحداً أقرأ لكتاب الله ﷻ من الأعمش)[4].

وغيرها من الروايات التى توجب علينا – كما قلت سابقاً– قبول ما رواه هؤلاء الثقات وعدم توجيه النقد أو الاتهامات له ومحاولة إيجاد وجهاً من العربية لهذه القراءات بدلاً من رميها بالخطأ واللحن وغيرها من الصفات التى لا تليق، بل من الممكن إجازة أنماط جديدة استناداً إلى ما يرويه هؤلاء الأفاضل.

ومن هنا فقد قال الزمخشرى:(ووجهه أنه رأى آخره كآخر " يَبْرين " و " فلسطين "، فتخير بين أن يجرى الإعراب على النون وبين أن يجريه على ما قبله، فيقول: الشياطين والشياطون، كما تخيرت العرب أن يقولوا: هذه " يبرون " و " يبرين "

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٦٨٩.
(٢) المنصف : ٣١٠/١، ٣١١.
(٣) غاية النهاية : ٢١٣/١ ترجمة (١٠٧٤).
(٤) المرجع السابق : ٢٨٦/١ ترجمة (١٣٨٩).

و " فلسطون " و" فلسطين "، وحقه أن تشتقه من " الشيطوطة " وهى الهلاك)[1].

ويشهد لهذه القراءة ما قاله يونس بن حبيب حين سمع أعرابياً يقول:(دخلت بساتين من ورائها بساتون، فقلت: ما أشبه هذا بقراءة الحسن)[2].

وقال النضر بن شميل:(إن جاز أن يحتج بقول العجاج ورؤبة، فهلاّ جاز أن يحتج بقول الحسن وصاحبه – يريد محمد بن السميفع – مع أنا نعلم أنهما لم يقرآ به، إلا وقد سمعا فيه)[3].

وقال مؤرج السدوسى:(إن كان اشتقاقه من " شاط " أى: احترق، كان لقراءتهما وجه ، ووجهها أن بناء المبالغة منه " شيّاط " وجمعه " الشيّاطون " فخفف الياء، وقد روى عنهما التشديد وقرأ به غيرهما)[4].

وجاء فى " الهمع ": علل لهذه القراءة بالمشابهة، فزيادتا التكسير فيه، أشبهت زيادتى جمع المذكر السالم، فنقل من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف، وهو من التشبيه البعيد الذى يقع على جهة التوهم[5].

وذكر ابن مالك: أن " الشياطون " ملحق بجمع المذكر السالم.

– ومن العجيب أننى وجدت أحد الباحثين يقول:(وقد أسقط بعض المتقدمين هذه القراءة من عداد القراءات الشاذة لأن شرط اعتبارها قراءة أن تكون الكلمة المقروءة بها متفقة مع اللغة متناً ونحواً وصرفاً، فإن لم تكن كذلك وصفت بالخطأ..... وكدت أسقط هذه الكلمة " الشياطون " من هذا المبحث

(١) الكشاف: ٤/٤١٨.
(٢) البحر المحيط: ٧/٤٣.
(٣) الكشاف:٤/٤١٩.
(٤) البحر المحيط :٧/٤٣.
(٥) الهمع : ١/١٦٠، شفاء العليل : ١/١٥٠.

لولا أنى رأيت من المتقدمين من ذكرها وخطأ من قرأ بها، واكتفى بقوله [1] " أن هذا لحن فاحش")[2].

أضاق أفقنا حتى يصل بنا الأمر إلى إلغاء قراءة رواها مثل هؤلاء الثقات، أو اتهامها بأنها لحن فاحش بدلاً من توجيهها أو الاستدلال بها ؟

وخلاصة القول:

أننا يمكن أن نستدل بهذه القراءة على جواز إلحاق " الشياطون " بجمع المذكر السالم لما بينهما من الشبه، أو نحملها على أنها لغة لبعض العرب، أو توجيهها بما يتفق مع قواعد اللغة بأن تكون من " شاط " ثم خففت.

ولا يليق بنا أن نرمى هذه القراءة أو غيرها بالخطأ أو اللحن.... الخ.

واتفق مع ما قاله الألوسى:(والذى أراه أنه متى صح رفع هذه القراءة على هؤلاء الأجلة لزم توجيهها، فإنهم لا يقرءون إلا عن رواية كغيرهم من القراء)[3].

(١) ينظر : البحر المحيط: ٤٩٤/١.
(٢) ينظر : " الاختلاف بين القراءات " لأحمد البيلى، دار الجيل – بيروت – الدار السودانية للكتب – الخرطوم – الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م) : ٣١٠.
(٣) روح المعانى: ١٣٣/١٩.

١٦- قلب المد الثالث الأصلي همزة فى الجمع

إذا وقع حرف المد بعد ألف الجمع الأقصى وكان فى المفرد مدة زائدة وجب قلبه همزة نحو: عجائز، وصحائف، وقلائد.

فإن فقد شرط من ذلك صح ولم يقلب همزة، وذلك بأن كان فى المفرد غير مد نحو: عثير وعثاير، أو كان مدة أصلية نحو: معيشة ومعايش.

قال ابن مالك:

والمد زيد ثالثاً في الواحد همزاً يرى في مثل القلائد

وقد سمع عن العرب: معائش ومصائب ومنائر[١].

ومن الشواهد على ذلك:

– قراءة نافع وابن عامر – فى رواية – والأعرج وزيد بن على والأعمش: {وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَائِشَ } [٢] بالهمز[٣].

وقد خطأ الكثير من النحاة هذه القراءة وغيرها من الروايات.

قال سيبويه:(فأما قولهم: مصائب، فإنه غلط منهم، وذلك أنهم توهموا أن " مصيبة ": " فعيلة "، وإنما هى " مُفْعِلة "، وقد قالوا " مصاوب ".... وقالوا "مصيبة ومصائب" فهمزوها وشبهوها حيث سكنت بـ " صحيفة وصحائف")[٤].

وقال الزجاج:(وأكثر القراء على ترك الهمز فى " معايش " وقد رووها عن نافع مهموزة، وجميع النحويين البصريين يزعمون أن همزها خطأ)[١].

---

(١) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٢٠٨٣/٤، شرح الشافية : ١٢٧/٣، شرح الأشمونى: ٢٨٨/٤.

(٢) الاعراف : من الآية (١٠).

(٣) السبعة فى القراءات لابن مجاهد : ٢٧٨، مختصر ابن خالويه :٤٨ ، الإتحاف: ٤٤/٢ ، معانى الفراء : ٣٧٣/١، معانى الزجاج :٣٢٠/٢، إعراب القرآن للنحاس : ٢٩٨، التبيان : ٥٥٨، الكشاف :٤٢٥/٢، البحر المحيط : ٤ /٢٧١ .

(٤) الكتاب: ٣٥٦/٤، ينظر : المقتضب : ٢٦١/١.

وخطأها المازنى واتهم نافع بأنه لم يكن يدرى ما العربية، **قال:** (فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة " معائش " بالهمز فهى خطأ فلا يلتفت إليها، وإنها أخذت عن نافع بن أبى نعيم ولم يكن يدرى ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا)[٢].

وأنكر أبو حيان ما قاله المازنى، ووجه هذه القراءة وأثنى على قارئها ورد على المازنى بقوله:(وأما قول المازنى أصل أخذ هذه القراءة عن نافع، فليس بصحيح، لأنها نقلت عن ابن عامر وعن الأعرج وزيد بن على والأعمش، وأما قوله إن نافعاً لم يكن يدرى ما العربية، فشهادة على النفى، ولو فرضنا أنه لا يدرى ما العربية وهى هذه الصناعة التى يتوصل بها إلى التكلم بلسان العرب، فهو لا يلزمه ذلك، إذ هو فصيح متكلم بالعربية ناقل للقراءة عن العرب الفصحاء، وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء، ولا يجوز لهم ذلك)[٣].

وممن خطأها -أيضاً- ابن خالوية وابن جنى والأنبارى وغيرهم.

قال ابن خالوية:(فإن كانت الياء أصلية نحو "معيشة " لم تهمز فى الجمع، قال تعالى { وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ قَلِيلاً مَّا تَشْكُرُونَ} من همز هذه الياء فقد لحن، قد روى خارجة عن نافع همزَهُ. وهو غلط)[٤].

أما ابن جنى فقال:(فأما قول العرب " مصائب " فغلطٌ، لأن الياء فى " مصيبة " عين الفعل وهى منقلبة عن واو وأصلها " مُصْوِبَة " وأصلها الحركة وقياسها "مصاوب")[٥].

---

(١) معانى القرآن للزجاج : ٢/٣٢٠، ٣٢١.
(٢) التصريف للمازنى بشرح ابن جنى: ١/٣٠٧، حاشية الشهاب على البيضاوى: ٤/١٥٢، البحر المحيط: ٤/٢٧١.
(٣) البحر المحيط: ٤/٢٧١، ٢٧٢.
(٤) إعراب ثلاثين سورة : ٤٩.
(٥) المنصف : ٣٠٩.

وهناك نصوص كثيرة تم فيها تخطئة هذه القراءة بتعبيرات مختلفة، والصواب أنه يجب علينا قبولها وإن خالفت القياس لرواية الثقات لها كما قال أبو حيان(١).

– وكما أن هناك من خطأ هذه القراءة وغيرها مما روى عن العرب بالهمز ووصفها باللحن، يوجد من التمس لها وجهاً من العربية.

وفيما يلى نماذج من ذلك:

فقد ذهب أبو إسحاق الزجاج: إلى أن الهمزة فى " مصائب " إنما هى بدل من الواو فى " مصاوِب " كما قالوا: " إسادة " فى " وِسَادة ".

ورد: بأن الواو لا تقلب همزة وسطاً إذا كانت مكسورة.

وذكر أبو الحسن الأخفش أن الذى شجعهم على أن شبهوا " مصيبة " بـ " صحيفة " حتى همزوها فى الجمع، أنها قد اعتلت فى الواحد بأن قلبت الواو ياء فتوهنت العين بالقلب فأشبهت الياء الزائدة، لأنها فى الحقيقة ليست من الأصل، وإنما هى بدلٌ من العين، فلما لم تكن الأصل بعينه أشبهت الزائد فقلبت فى الجمع همزة.

وأنكر ذلك أبو إسحاق وقال: يلزمه فى " مقام ": مَقائم، أى: أن أصل " مقام ": "مَقْوم "، كما أن أصل "مصيبة ": " مُصْوِبَة " وكلاهما قد قلب.

قال ابن جنى: وهذا يلزم أبا الحسن لو كان يقطع بهذه الحجة، وإنما تعلل بهذا القول وتأنس به، وليس عنده بعلة قاطعة، فيلزمه أن يقول فى جمع " مقام ": " مقائم " ولكنه لما سمع " مصائب " احتال بعد السماع بما يكون فيه بعض العذر، ولا يقطع بأن هذا خطأ من العرب ما جدّ له وُجَيهاً ما. ألا ترى أن سيبويه قال فى باب " ما يضطر إليه الشاعر": (وليس بشئ مما يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً)(٢).

---

(١) ينظر : البحر المحيط : ٢٧١/٤.

(٢) ينظر : معانى الزجاج: ٣٢٠/٢، معانى الأخفش : ٣٢٠، المنصف: ٣٠٩/١، ٣١٠.

ووجه الفراء وغيره هذه القراءة: على أن العرب شبهت الياء الأصلية فى " معيشة " بالزائدة فى " سفينة "، فقالوا: " سفائن ".

قال الفراء:(وربما همزت العرب هذا وشبهه، يتوهمون أنها فعيلة، لشبهها بوزنها فى اللفظ، وعدة الحروف، كما جمعوا " مسيل الماء " على " أمسلة "، شبه بـ " فعيل " وهو " مفعل "، وقد همزت العرب " المصائب "، وواحدتها " مصيبة "، شبهت بـ "فعيلة " لكثرتها فى الكلام)[1].

وقد استعان أبو حيان بهذا النص للفراء فى رده على المنكرين لهذه القراءة [2].

وقال الشهاب بعد عرض قول المازنى وغيره:(وقد سمع عنهم هذا فى " مصايب ومناير ومعايش "، فالمغلط هو الغالط، والقراءة وإن كانت شاذة غير متواترة مأخوذة عن الفصحاء الثقات.

وأما قول سيبويه –رحمه الله– إنها غلط، فإنه عنى أنها خارجة عن الجادة والقياس، وهو كثيراً ما يستعمل الغلط فى كتابه بهذا المعنى)[3].

وخلاصة القول:أنه من غير اللائق أن نصف هذه القراءة وغيرها مما نقل عن العرب بالخطأ أو اللحن لمجرد مخالفتها لقواعد البصريين.

ولا مانع من همز" معايش " ونحوه تشبيهاً لـ "معيشة " بـ " فعيلة "، لاسيما وأن سبب همز تلك الكلمات هو الهروب من النطق بالياء مكسورة، ومن تتابع الحركات، " فلسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة " كما قال أبو حيان، وقد ذكر عن قراء هذه القراءة الكثير من الصفات الحميدة التى توجب قبول ما نقلوه إلينا دون مبالاة بمخالفة البصريين [4].

---

(١) معانى الفراء: ٣٧٣/١، ٣٧٤.
(٢) ينظر : البحر المحيط: ٢٧١/٤.
(٣) حاشية الشهاب: ١٥٣/٤.
(٤) ينظر : البحر المحيط: ٢٧١/٤.

ومما يؤيد ذلك: قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة وهو " جواز إلحاق المد الأصلى فى صيغة " مفاعل " بالمد الزائد فى صيغة " فعائل "، وعلى هذا يجوز فى عين " مفاعِل " قلبها همزة سواء أكان أصلها واواً أم ياء، فيقال: مكايد ومكائد، ومغاور ومغائر)[1]

وذلك لورود أدلة على ذلك منها القراءة السابقة.

(١) الكتاب المجمعى الصادر سنة١٩٦٩م باسم " كتاب فى أصول اللغة " : ٢٢٦.

١٧- حذف همزة الاستفهام للتخفيف

ذهب سيبويه ومن تبعه إلى أن حذف همزة الاستفهام سواء كان بعدها " أم " أم لا من الضرورات الشعرية.

ومن الشواهد على ذلك قول عمر بن أبى ربيعة:

ثُـمَّ قَـالوا : تُحِبُهـا ، قلـتُ بَهْـراً عَـدَدَ الرَّمْـلِ والحَـصَى والتُّـرَابِ[١]

والتقدير : أتحبها.

ومنه مع " أم " قول الشاعر:

لعَمْـرُكَ مَـا أَدْرِى وإنْ كُنْـتُ داريـاً شُعَيْثُ بـن سَـهْمٍ أمْ شُعَيْثُ بـن مِنْقَـر؟[٢]

والتقدير : أشعيث بن سهم..... الخ.

يقـول الأعلـم:(فلابد فيه من تقدير الألف لأنه يهجو هذه القبيلة، فيقول: لم تستقر على أب، لأن بعضها يعزونها إلى سهم وبعضها يعزونها إلى منقر)[٣].

ومن الشواهد على ذلك – أيضاً– قول الشاعر:

لعَمْـرُك مـا أدْرِى وإنْ كُنـتُ داريـاً بـسبعٍ رَمَـيْنَ الجَمْـرِ أَمْ بِثَمَـانِ[٤]

أى: أبسبع رمين الجمر.

أما الأخفش : فيقيس ذلك فى الاختيار عند أمن اللبس سواء كان بعدها " أم " أم لا.

---

(١) من الخفيف لعمر بن أبى ربيعة " ديوانه : ٣٠ ".
(الكتاب: ٣١١/١، الخصائص: ٢٨١/٢، أمالى ابن الشجرى: ٤٠٧/١، شرح المفصل: ١٢١/١، المغنى: ٢١/١).

(٢) من الطويل للأسود بن يعفر.
(الكتاب: ١٧٥/٣، المقتضب: ٢٩٤/٣، المحتسب: ٥٠/١، المغنى : ٢١/١، شرح الأشمونى: ١٠١/٣).

(٣) النكت: ٤٢١/٢.

(٤) من الطويل لعمر بن أبى ربيعة " ديوانه : ٦١٤ " .
(الكتاب: ١٧٥/٣، المقتضب: ٢٩٤/٣، الأمالى الشجرية :٤٠٧/١، ١٠٩/٣، شرح المفصل: ١٥٤/٨، الضرائر : ١٥٨، رصف المبانى : ٤٥، الخزانة: ١٢٢/١١).

ونسب أبو حيان هذا الرأى للأخفش والفراء قائلاً:

(وقال الأخفش والفراء: قبل الواو – أى فى قوله تعالى {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ } [1] – همزة استفهام يراد به الإنكار، وحذفت لدلالة المعنى عليها)[2].

فقال الطبرى والفراء ومن تبعهما: هذا الكلام من موسى على جهة الإقرار بالنعمة، كأنه يقول: نعم تربيتك نعمة على من حيث عبدت غيرى وتركتنى، ولكن لا يدفع ذلك رسالتى[3].

وقال الأخفش ومن تبعه: هو من موسى عليه السلام على جهة الإنكار، أى: أتمن على بأن ربيتنى وليداً وأنت قد استبعدت بنى اسرائيل وقتلتهم ؟ أى: ليست بنعمة[4].

- **ومن ذلك:** قوله تعالى { هَذَا رَبِّي } [5] فى المواضع الثلاثة.

والمحققون: على أنه خبر وأن مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل فيحكى كلامه ثم يكر عليه بالإبطال بالحجة [6].

وأجازه ابن مالك قائلاً:

وربما أُسْقِطتْ الهمزةُ إن كان خفا المعنى بحذفِها أُمِن

وقال ابن مالك:(وأقوى الاحتجاج على ما ذهب إليه الأخفش قول رسول الله ﷺ، لجبريل عليه السلام:« وإن زنى وإن سرق » فقال: وإن زنى وإن سرق[7])[8] أراد: أو إن زنى وإن سرق ؟.

وأنكر النحاس: أن يكون هناك تقدير استفهام في قوله تعالى: {وَتِلْكَ نِعْمَةٌ } قال:

---

(١) الشعراء : من الآية (٢٢).
(٢) البحر المحيط: ١١/٧، وينظر : معانى القرآن للأخفش: ٤٦١/٢.
(٣) معانى القرآن للفراء: ٢٧٩/٢.
(٤) ينظر معانى الأخفش: ٤٦١/٢.
(٥) الأنعام : من الآيات (٧٦، ٧٧، ٧٨).
(٦) المغنى: ٢١/١.
(٧) صحيح مسلم : كتاب الإيمان – باب " من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركاً دخل النار " (١٥٤): ٩٤/١.
– وقد استشهد ابن مالك فى " شواهد التوضيح " : ٨٧، ٨٩ بعدة أحاديث منها " يا أبا ذر عيرته بأمه"؟ والحديث الذى معنا .
(٨) شرح الكافية الشافية : ١٢١٧/٣.

(وهذا لا يجوز، لأن ألف الاستفهام تحدث معنى، وحذفها محال، إلا أن يكون فى الكلام " أم " فيجوز حذفها فى الشعر، ولا أعلم بين النحويين فى هذا اختلافاً إلا شيئاً قاله الفراء، قال: يجوز حذف ألف الاستفهام فى أفعال الشك، وحكى: " تُرى زيداً منطلقاً ؟ بمعنى: أتُرى ؟ وكان على بن سليمان يقول فى مثل هذا: إنما أخذه من ألفاظ العامة)[١].

فالرافضون لذلك احتجوا بخوف اللبس بين الخبر والاستخبار [٢].

وقال ابن الحاجب:(حذف الهمزة شاذ، وإنما يقع للضرورة، وسره أن الحروف التى تدل على الإنشاء لها صدر الكلام، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها، ولم يجز تأخيرها فلم يجز حذفها، وللاستفهام صدر الكلام)[٣].

ولكن الشواهد على ذلك كثيرة من القرآن والشعر ولا حاجة إلى التطويل بذكرها[٤].

وأجاز المالقى حذفها إذا فهم المعنى ودلّ عليه السياق[٥].

وذلك لأنها أصل أدوات الاستفهام[٦].

ومن الشواهد على حذف همزة الاستفهام من القراءات الشاذة:

– قراءة ابن محيص والزهرى:{ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ }[٧] بهمزة واحدة [٨]

فحذف الهمزة الأولى، لدلالة المعنى عليها،ولأجل ثبوت ما عادلهاوهو " أم ".

وقد ضعفه الأنبارى قائلاً:(وهو ضعيف فى كلامهم، وإنما جاء فى الشعر)[٩].

---

(١) إعراب القرآن للنحاس : ٦٧٦، وينظر : الجامع لأحكام القرآن: ١٨/١٦.
(٢) ينظر : معانى القرآن للفراء: ٣٤١/١، إعراب القرآن للنحاس : ٦٧٦، الارتشاف: ٢١٢٤/٤.
(٣) الإيضاح :٢٤٠/٢.
(٤) ينظر : شرح الكافية :٤٠٤/٤، الجامع لأحكام القرآن: ١٨/١٦.
(٥) رصف المبانى : ١٣٥.
(٦) الجنى الدانى : ٣١.
(٧) البقرة : من الآية (٦).
(٨) مختصر شواذ القرآن : ١٠، إعراب القراءات الشواذ : ١١٥/١، الإتحاف: ١ /٣٧٦، المحتسب: ٥٠/١، إملاء ما من به الرحمن: ١٤/١، البحر: ١٧١/١.
(٩) البيان: ٥١/١.

وعده ابن عصفور –أيضاً– من ضرورات الشعر[1].

ورده المرادى قائلاً:(ذهب قوم إلى أن حذف همزة الاستفهام لأمن اللبس من ضرورات الشعر، ولو كانت قبل " أم " المتصلة.... والمختار أن حذفها مطرد، إذا كان بعدها " أم " المتصلة، لكثرته نظماً ونثراً)[2].

وأيده ابن جنى قائلاً:(وهذا مما لابد فيه أن يكون تقديره " أأنذرتهم " ثم حذف همزة الاستفهام تخفيفاً لكراهة الهمزتين، ولأن قوله تعالى:{ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ } لابد أن تكون التسوية فيه بين شيئين أو أكثر من ذلك، ولمجئ " أم " من بعد ذلك)[3].

وقال أيضًا:(فأخبرنا أبو على قال: قال أبو بكر: حذف الحرف ليس بقياس، وذلك أن الحرف نائب عن الفعل وفاعله، كما نابت الهمزة عن " استفهم "، فلو ذهبت تحذف الحرف لكان ذلك اختصاراً، واختصار المختصر إجحاف به، إلا أنه إن صح التوجه إليه جاز فى بعض الأحوال حذفه لقوة الدلالة عليه)[4].

ومن الشواهد على ذلك – أيضًا – من القراءات الشاذة:

– قراءة أبى جعفر:{سَوَاء عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ }[5] بهمزة وصل[6].

ولابن جنى من هذه القراءة موقف مخالف لموقفه من القراءة السابقة،

فقد ضعفها قائلاً:

(وأما " استغفرت " – بالوصل – ففى الطرف الآخر من الضعف، وذلك أنه حذف همزة الاستفهام وهو يريدها، وهذا مما يختص بالتجوز فيه الشعر لا القرآن)[1].

---

(١) ضرائر الشعر : ١٥٨، ١٥٩.
(٢) الجنى الدانى : ٣٤، ٣٥.
(٣) المحتسب : ٥٠/١.
(٤) المرجع السابق: ٥١/١.
(٥) المنافقون : من الآية (٦).
(٦) المحتسب: ٣٢٢/٢، النشر: ٣٨٨/٢.

ولعل هذا التناقض من بعض النحاة سببه حرصهم على الالتزام بـ " عدم جواز حذف همزة الاستفهام إلا فى الضرورة " دون مراعاة لاقتضاء المقام أو الحال لحذفها.

وخلاصة القول:

أن حذف همزة الاستفهام إذا دل عليها دليل جائز فى غير الضرورة، لاسيما إذا كانت مع " أم " وفهم المعنى، فحذفها حينئذ مطرد.

ومما يؤيد عدم اقتصار ذلك على الضرورة القراءات السابقة، فهى جانب لا يمكن إغفاله أو اتهامه بالضعف أو غيره.

(١) المحتسب :٣٢٣/٢.

الخاتمة

الحمدُ لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله ... وبعد.

فنستطيع – بعون الله – أن نستخلص من هذا العمل ما يلى:

(١) مصطلح " الشذوذ " بوجه عام مفهومه غامض ومضطرب، لأنه مرتبط عند كثير من الناس بالرداءة والقبح، والواقع فى القراءات الشاذة غير ذلك.

(٢) السبب فى تسمية القراءات الشاذة بذلك يعود لشذوذها عن الطريق الذى نقل به القرآن وهو التواتر. فمفردات وتراكيب شواذ القرآن فصيحة، وما قصر منها عن هذه الرتبة فإنه لا يخرج عن العربية من جميع أوجهها، إذ مخالفة القراءة الشاذة للعربية، تعنى كونها مخالفة الأفصح أو الأشهر فى العربية.

(٣) لو لم يكن استقراء علماء القراءات لأسانيد القراءات ناقصاً، لعرف كثير من القراءات طريقه إلى الصحة، ولكان من جملة ما يتداوله الناس إلى جانب ما ثبت تواتره.

(٤) لا يوجد تناقض بين القراءات المتواترة والشاذة، وإنما الذى يوجد بينهما هو التعدد والتنوع.

فالقراءات الشاذة لا تبتعد عن القراءات المتواترة فى معانيها ونحوها، بل إن القراءات الشاذة مثلت فى بعض الأحيان أنماطاً لغوية أقيس من تلك التى تعكسها القراءات المتواترة.

(٥) لم يفرد العلماء السابقين للاحتجاج بشواذ القرآن مصنفاً – فيما أعلم – وإن كانوا قد فعلوا هذا فى الاحتجاج لها أو توجيهها.

(٦) انقسم اللغويون قسمين حيال القراءات القرآنية الشاذة، فالقسم الأول وقف منها موقفاً محايداً، والقسم الثانى وقف منها موقفاً قياسياً ، ومعظمهم وقف من القراءات الشاذة موقفاً قياسياً، أى يقيسونها على قواعدهم وآرائهم وبالتالى

فعلاقة القراءة الشاذة بالقراءة السبعية عندهم لم تقف عند حد معين أو صورة واحدة، فأحيانا يرجحون القراءة الشاذة على السبعية، أو العكس، وأحيانا أخرى يسوون بينهما.

(٧) من فوائد القراءة الشاذة أنها يتضح بها صحة لغة من لغات العرب،لأن تصحيح قواعد اللغة يكون بالقراءات متواترة كانت أم شاذة.

(٨) كثير من النحاة كانوا يجوزون بعض الوجوه النحوية انطلاقاً من الآيات التى يبحثون فيها، من غير أن يعلموا أنها قراءات شاذة، فكان بعضهم يوردها وجهاً، وبعضهم الآخر قراءة مأثورة، مما يدل على عدم ضبطها، والإلمام بها،ولو أنهم اهتموا بها وجمعوها ووقفوا عليها فى بناء منهجهم لكانت فى معزل عن هذه المواقف ، ولذلك كان المتأخرون من أمثال ابن مالك وأبى حيان يقبلون القراءات الشاذة جميعاً، لما تم الجمع وحصل الاستيعاب، فاجتمعت الأمثلة والشواهد على نصرتها وقبولها.

(٩) سبب طعن بعض النحاة على بعض القراءات يعود إلى عدم استيعابهم لأمثلتها من الأساليب اللغوية الأخرى، وكذا إلى عدم جمعهم لها والاعتماد عليها بداية فى بناء قواعد اللغة.

فيمكن إرجاع سبب طعن العلماء فى بعض القراءات على:

(أ) الجهل ببعض القراءات.

(ب) عدم الاعتماد على هذه القراءات بداية وعدم جمعها.

(ج) الاستقراء الناقص لبعض الأساليب الأخرى التى تماثلها أو تقترب منها.

(د) ضعف بعض النحاة أو عدم دقتهم وتأملهم.

(١٠) اشتملت القراءات الشاذة على قضايا نحوية مطردة واشتملت كذلك على قضايا غير مطردة والتى شاركها فيها أمثلة نادرة من القرآن والشعر.

فالقراءات الشاذة لم تكن فى معزل عن النحو ومقاصد النحاة، بل كان لها أثر يتناسب مع القدر الذى ينسب إليها من التقدير والاعتبار، فهى أقوى أثراً وأجدر للاستدلال بها من شاهد شعرى أو نثرى لم يعرف قائله.

(١١) بعض علماء العربية عندما يستبعدون بعض ما ورد بالقراءات الشاذة، إنما يقصدون بذلك عدم القياس عليها ولا رد غيرها إليها، لا عدم الاستشهاد بها.

(١٢) يقف البصريون من القراءات موقفاً مختلفاً عن الكوفيين، فكانوا يقبلونها غالباً إذا لم تعارض قاعدة وضعوها، أو أرادوا أن يخرجوا بها شاهداً من الشعر أو كلام العرب، فإن اصطدمت بما وضعوه من قواعد فإمّا التأويل والتخريج، وإما تضعيفها والطعن بها، أو بمن قرأ بها، وإما إغفالها والإغضاء عنها.

أما الكوفيون، فقد أخذوا بالقراءات جميعاً، واحتجوا بها فيما له نظير فى اللغة، فإن لم يكن له نظير، ردّه بعضهم، وأباحه بعضهم وبنوا عليه قواعداً وأحكاماً. فالقراءات الشاذة تعكس جانباً مهماً من اللغة أهمله البصريون تحت ذريعة خروجه عن دائرة سماعهم.

(١٣) لا شك أنه بالرغم من اختلاف النحاة واللغويين فى الأخذ بالقراءات الشاذة والاستدلال بها من عدمه إلا أننا نجد تأثيرها فى وضع القواعد اللغوية، وكذلك تأثيرها فى اختلاف النحاة، فقد جعلوها مصدراً من مصادر احتجاجهم إلى جانب القراءات المشهورة والشعر وأقوال العرب.

(١٤) كان النحاة على معرفة بشذوذ القراءات وندرتها فى مواقفهم النحوية، قبل أن يظهر مصطلح الشذوذ فى القراءة.

(١٥) كان على النحاة أن يقفوا من هذه القراءات موقفاً لائقاً، يناسب مستوى نقلها وتماسك أثرها، فلا يطعنوا عليها أو يرفضوها، ولا ضرر فى وصفها بالقلة أو البعد أو الشذوذ، لأن مستويات اللغة تختلف فى الشهرة والفصاحة،

وقد رخص النبى ﷺ لأمته أن يقرءوا القرآن على سبعة أحرف ليختاروا منها ما يناسب لهجاتهم وقدراتهم ، وسر ما أشيع عن الكوفيين من اعتداد شديد بالقراءات الشاذة، يعود إلى توسيع رقعة الاستقراء اللغوى عندهم، لا إلى اعتداد بها خاص.

(١٦) لو تم جمع القراءات الشاذة ودراستها قبل انتهاء عصر الاحتجاج لاتسع أفق القاعدة اللغوية بما يتلاءم مع حجم المادة اللغوية المدروسة، لاسيما أن الكثير من الأنماط النحوية فى القراءات الشاذة جاءت مكملة لبعض القواعد النحوية.

(١٧) نتمنى جعل القراءات القرآنية مادة أساسية فى التعليم العالى، حتى يتسنى للطلبة والطالبات أن يكونوا على دراية بكيفية أداء القرآن الكريم وإعرابه ومعرفة ما يرمى إليه من بُعد دلالى خاص لا يدركه من لم يلم بمثل هذه الدراسة.

ثبت المصادر والمراجع

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدى، تحقيق/طارق الجنابى، مكتبة النهضة العربية – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م).
- اتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، المسمى " منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات " تأليف /العلامة الشيخ أحمد بن محمد البنا، حققه وقدم له د/شعبان محمد إسماعيل عالم الكتب – بيروت – الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م).
- الاتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطى، تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم– وزارة الشئون الإسلامية – المملكة العربية السعودية.
- الاختلاف بين القراءات، أحمد البيلى – دار الجيل بيروت – الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان الأندلسى، تحقيق د/رجب عثمان محمد، د/رمضان عبد التواب – الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- الأزهية في علم الحروف لعلى بن محمد النحوى الهروى، تحقيق /عبد المعين الملوحى (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
- أسرار العربية، للأنبارى، تحقيق /محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطى – دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان).
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/عبد الحسين الفتلى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثالثة (١٤١٧هـ -١٩٩٦م).
- إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالوية، تحقيق/محمد إبراهيم سليم – مكتبة القرآن – القاهرة.
- إعراب القرآن لأبى جعفر النحاس، اعتنى به / الشيخ خالد العلى – دار المعرفة – بيروت لبنان – الطبعة الثانية- (١٤٢٩هـ -٢٠٠٨م).

- الإغفال (وهو المسائل المصلحة من كتاب " معانى القرآن وإعرابه " للزجاج) تصنيف العلامة /أبى على الحسن بن أحمد الفارسى، تحقيق وتعليق د/عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم – جامعة الملك فهد – الظهران " ١٤٢٠هـ ".
- الاقتراح في أصول النحو للسيوطى، ضبطه وعلق عليه /عبد الحكيم عطية، راجعه وقدّم له /علاء الدين عطية – الطبعة الثانية (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
- أمالى ابن الشجرى هبة الله بن على بن محمد بن حمزة الحَسَنىّ العلوى.
- الأمالى لأبى على القالى البغدادى، ويليه " الذيل والنوادر " للمؤلف، وكتاب "التنبيه" لأبى عبيد البكرى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، تأليف /أبى البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبرى – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنبارى، ومعه الانتصاف من الإنصاف، للشيخ/ محمد محى الدين عبد الحميد – دار إحياء التراث العربى.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصارى ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك للشيخ / محمد محى الدين عبد الحميد – دار الطلائع.
- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب، تحقيق وتقديم د/موسى بناى العليلى – الجمهورية العراقية – إحياء التراث الإسلامى.
- البحر المحيط لأبى حيان الأندلسى، دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ/عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ/على محمد معوض، شارك في تحقيقه د/زكريا عبد المجيد النوتى ، د/أحمد النجولى الجمل، قرظه أ.د/عبد الحى الفرماوى – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).
- البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى، تحقيق د/يوسف عبد الرحمن المرعشلى، الشيخ /جمال حمدى الذهبى، الشيخ /إبراهيم عبد الله الكردى – دار المعرفة – بيروت– لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٠م).

- البسيط في شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع، تحقيق د/عياد بن عيد الثبيتى – دار الغرب الإسلامى – الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٨٦م).
- البيان في غريب إعراب القرآن لأبى البركات الأنبارى تحقيق د/طه عبد الحميد طه مراجعة /مصطفى السقا – الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م).
- البيان والتبين للجاحظ، تحقيق وشرح /عبد السلام محمد هارون – مكتبة الخانجى بالقاهرة – الطبعة السابعة (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- تاج العروس من جواهر القاموس، تأليف /السيد محمد مرتضى الحسينى الزبيدى.
- تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهرى، تحقيق /أحمد عبد الغفور عطار – ط الثانية (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م) – دار العلم للملايين- بيروت.
- تاريخ القرآن، تأليف د/عبد الصبور شاهين، إشراف عام /داليا محمد إبراهيم – الطبعة الثالثة (٢٠٠٧م).
- التبصرة والتذكرة للصميرى، تحقيق د/فتحى أحمد مصطفى على الدين – الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- التبيان في إعراب القرآن للعكبرى، تحقيق/على محمد البجاوى-عيسى البابى الحلبى.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تأليف أبى البقاء العكبرى، تحقيق ودراسة د/عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – دار الغرب الإسلامى – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم الشنتمرى، تحقيق د/زهير عبد المحسن سلطان (مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية: ١٤١٥هـ-١٩٩٤م).
- تذكرة النحاة لأبى حيان الأندلسى، تحقيق د/عفيفى عبد الرحمن – مؤسسة الرسالة – بيروت.

- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، ألفه /أبو حيان الأندلسى، حققه أ.د/حسن هنداوى – دار القلم – دمشق (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن،تح/محمد كامل بركات–ط الهيئة العامة للكتاب
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني، تحقيق د/محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى – الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- تفسير القرطبى " الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السُنة وآى الفرقان " لأبى عبد الله محمد بن أحمد بن أبى بكر القرطبى، تحقيق د/عبد الله بن عبد المحسن التركى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادى، تحقيق أ.د/عبد الرحمن على سليمان – دار الفكر العربى – الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م).
- التوطئة لأبى على الشلوبين، تحقيق د/يوسف المطوع (١٤٠١هـ-١٩٨١م).
- جامع البيان عن تأويل القرآن " تفسير الطبرى "، لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى، تحقيق د/محمود محمد شاكر، مراجعة /أحمد محمد شاكر – الطبعة الثانية
- الجمل في النحو، للخليل بن أحمد الفراهيدى، تحقيق د/فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).
- جمهرة الأمثال، لأبى هلال العسكرى، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه د/أحمد عبد السلام، وخرج أحاديثه / أبو هاجر محمد سعيد زغلول – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
-الجنى الدانى في حروف المعانى للمرادى، تحقيق د/فخر الدين قباوة، أ/محمد نديم فاضل – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٢م).
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للإربلى، شرح وتحقيق أ.د/حامد أحمد نيل – القاهرة (١٤٠٤هـ-١٩٨٤).

- حاشية الجمل على تفسير الجلالين، المسماة بالفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، تأليف العالم النحرير والمحقق الشهير العلامة الشيخ/سليمان الجمل – الطبعة الأولى.
- حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب لابن هشام (مطبعة المشهد الحسينى).
- حاشية الشهاب المسماة " عناية القاضى وكفاية الراضى " على تفسير البيضاوى – دار صادر بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعينى "دار الفكر ".
- حاشية يس بن زين الدين الحمصى على شرح الفاكهى لقطر الندى، المسمى " مجيب الندا إلى شرح قطر الندى "، مطبعة /مصطفى البابى الحلبى وأولاده – الطبعة الثانية (١٣٩٠هـ-١٩٧١م).
- الحجة في علل القراءات السبع للفارسى، تحقيق الشيخ/ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ /على محمد معوض، شارك في تحقيقه د/أحمد عيسى حسن المعصراوى – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (٢٠٠٧م-١٤٢٨هـ).
- الحجة في القراءات السبع لابن خالوية، تحقيق د/عبد العال سالم مكرم – دار الشروق – الطبعة الثالثة (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- حجة القراءات لأبى زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق /سعيد الأفغانى مؤسسة الرسالة – الطبعة الخامسة (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف /عبد القادر بن عمر البغدادى، تحقيق وشرح/عبد السلام هارون – الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- الخصائص لأبى الفتح عثمان ابن جنى، تحقيق /محمد على النجار – المكتبة العلمية دار الكتب المصرية.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ /محمد عبد الخالق عضيمه – دار الحديث – القاهرة (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).

- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تأليف /أحمد بن الأمين الشنقيطى، وضع حواشيه /محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – بيروت –لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تأليف /أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبى، تحقيق/أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق.
-ديوان جميل بثينة، تحقيق /إميل يعقوب – دار الكتاب العربى – بيروت – الطبعة الأولى (١٩٩٢م).
- ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له، الأستاذ عبد أ. مهنّا – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
- ديوان عمر بن أبى ربيعة المخزومى القرشى، شرح /محمد العنانى – مطبعة السعادة.
- ديوان ابن مقبل، تصحيح د/عزة حسن – دمشق (١٣٨١هـ-١٩٦٢م) إحياء التراث القديم – وزارة الثقافة.
- ديوان الهذليين – الطبعة الثانية – دار الكتب المصرية بالقاهرة (١٩٩٥).
- رصف المبانى في شرح حروف المعانى للإمام/أحمد بن عبد النور المالقى، تحقيق أ.د/أحمد محمد الخراط – دار القلم – دمشق – الطبعة الثالثة (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).
- روح المعانى في تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى للألوسى – دار إحياء التراث العربى – بيروت – لبنان.
- السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق د/شوقى ضيف – دار المعارف بمصر.
- سر صناعة الإعراب لابن جنى، تحقيق د/حسن هنداوى.
- شرح أبيات سيبويه لأبى جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق د/زهير غازى زاهد – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية – الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم لأبى عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام العلامة جمال الدين محمد بن مالك صاحب الألفية – وقد صار الاعتناء

بتصحيحه وتنقيحه على نسخ معتبرة بمعرفة الفقير إلى الله تعالى محمد بن سليم اللبابيدى – مطبعة القديس جاورجيوس – بيروت (١٢١٢).
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/عبد الرحمن السيد، د/محمد بدوى مختون – الطبعة الأولى (١٤١٠هـ -١٩٩٠م).
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق/محمد باسل عيون السود – دار الكتب العلمية – لبنان – الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).
- شرح جمل الزجاجى لابن عصفور الأشبيلى " الشرح الكبير " تحقيق د/صاحب أبو جناح (١٩٧١م).
- شرح شافية ابن الحاجب للرضى، تحقيق/محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م)
- شرح شواهد المغنى تأليف/جلال الدين السيوطى، اعتنى بتصحيحه قراءة على حضرة الأستاذ الكبير والعلامة المحقق الشهير الشيخ /محمود ابن التلاميد الشنقيطى – طبع على ذمة السيد أحمد ناجى الجمانى ومحمد أفندى أمين الخانجى.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك لقاضى القضاة بهاء الدين عبدالله بن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف /محمد محى الدين عبد الحميد – ط " الثانية ".
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، حققه وقدم له د/عبد المنعم أحمد هريدى " الطبعة الأولى ".
- شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصارى، ومعه كتاب " سبيل الهدى، بتحقيق شرح قطر الندى " للشيخ /محمد محى الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة بمصر – الطبعة الحادية عشرة (١٣٨٣هـ-١٩٦٣م)
- شرح كافية ابن الحاجب للرضى، تحقيق أ.د/يوسف حسن عمر – الطبعة الثانية (١٩٩٦).

- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدى – دار المأمون للتراث – الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).
- شرح اللمع في النحو للقاسم بن محمد مباشر الواسطى الضرير، تح د/رجب عثمان محمد، وتصدير د/رمضان عبد التواب – ط " الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).
- شرح المفصل لابن يعيش – عالم الكتب – بيروت.
- شرح المقدمة الجزولية للشلوبين، تحقيق د/تركى بن سهو بن نزال العتيبى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
- شرح المقرب لابن عصفور الإشبيلى الأندلسى، تأليف د/على فاخر (الطبعة الأولى: ١٩٩٠م) الجزء الأول القسم الأول والثانى – أما الجزء الثانى بقسميه فالطبعة الأولى (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).
- شرح المكودى على ألفية ابن مالك لأبى زيد عبد الرحمن بن على المكودى، تح د/فاطمة راشد الراجحى – جامعة الكويت (١٩٩٣م).
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل لأبى عبد الله محمد بن عيسى السلسيلى، تحقيق د/الشريف عبد الله على الحسينى البركاتى – المكتبة الفيصلية – الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ -١٩٨٦م).
- شواذ القراءات للشيخ رضى الدين شمس القراء أبى عبد الله محمد بن أبى نصر الكرمانى، تحقيق د/شمران العجلى – مؤسسة البلاغ – بيروت – لبنان.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقى – ط دار العروبة (١٩٥٧م).
- صحيح البخارى لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل البخارى – دار الحديث – القاهرة (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).
- صحيح مسلم " الجامع الصغير " للإمام أبى الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيرى النيسابورى (ط دار المعرفة بيروت لبنان) و(ط دار إحياء التراث العربى).
- ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلى، تحقيق د/السيد إبراهيم محمد (دار الأندلس للطباعة والنشر) الطبعة الثانية(١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزرى – طبعة جديدة مصححة اعتمدت على الطبعة الأولى للكتاب التى عُنى بنشرها سنة ١٩٣٢م (ج. برجستراسر) – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (٢٠٠٦م-١٤٢٧هـ).
- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير تأليف /محمد بن على بن محمد الشوكانى، تحقيق د/عبد الرحمن عميرة – وضع فهارسه وشارك في تخريج أحاديثه/ لجنة التحقيق والبحث العلمى بدار الوفاء.
- القاموس المحيط للفيروزابادى العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادى الشيرازى.
- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، للشيخ /عبد الفتاح القاضى – دار الكتاب العربى – بيروت – لبنان (١٤٠١هـ-١٩٨١م).
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، تأليف د/عبد الصبور شاهين – مكتبة الخانجى القاهرة.
- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام، إعداد /محمد بن عمر بن سالم بازمول، إشراف أ.د/عبد الستار فتح الله سعيد (١٤١٢هـ-١٤١٣هـ).
- الكامل للمبرد، تحقيق د/محمد أحمد الدالى – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية.
- كتاب سيبويه لأبى بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح أ/عبد السلام هارون – دار الجيل بيروت (الطبعة الأولى -١٤١١هـ: ١٩٩١م).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشرى، تحقيق /الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ /على محمد معوض، شارك في تحقيقه أ.د/فتحى عبد الرحمن حجازى، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).
- كشف المشكِلات وإيضاح المعضلات لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي " ت ٥٤٣ هـ " ، تحقيق د/محمد أحمد الدالي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

- اللباب في علل البناء والإعراب لأبى البقاء العكبرى (الجزء الأول تحقيق /غازى مختار طليمات – دار الفكر المعاصر – بيروت لبنان) و (الجزء الثانى تحقيق د/عبد الإلهة نبهان – دار الفكر المعاصر – بيروت لبنان).
- لسان العرب لابن منظور، طبعة جديدة مصححة وملونة اعتنى بتصحيحها /أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدى – دار إحياء التراث العربى – بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).
- المبسوط في القراءات العشر، لأبى بكر أحمد الأصبهانى، تحقيق /سبيع الحاكمى – مطبوعات مجمع اللغة العربية – دار القلم بجدة – الطبعة الثانية (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)
- مجالس العلماء لأبى القاسم الزجاجى، تحقيق أ/عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى بالقاهرة – الطبعة الثالثة (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م).
- مجمع الأمثال لأبى الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميدانى، تحقيق /محمد أبو الفضل إبراهيم(مطبعة عيسى البابى: ١٩٧٧م)و طبعة دار المعرفة – بيروت – لبنان
- مجموع الفتاوى الكبرى لابن تيمية، إعداد /محمد بنن قاسم – بيروت ١٣٩٨هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف /أبى الفتح عثمان بن جنى، تحقيق /على النجدى ناصف، د/عبد الحليم النجار، د/عبد الفتاح إسماعيل شلبى- القاهرة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).
- المحرر الوجيزفى تفسير الكتاب العزيز لأبى محمد عبد الحق بن عطية الأندلسى – طبعة جديدة منقحة ومرتبة- دار ابن حزم.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالوية – مكتبة المتنبى – القاهرة.
- المخصص لأبى الحسن على بن إسماعيل المعروف بابن سيده، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

- المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطى، شرحه وضبطه وصححه وعلق حواشيه/محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، على محمد البجاوى – الطبعة الثالثة – دار التراث.
- المسائل العسكرية لأبى على الفارسى، دراسة وتحقيق أ.د/على جابر المنصورى (٢٠٠٢م).
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، تحقيق د/محمد كامل بركات (١٤٠٠هـ-١٩٨٠م) – دار الفكر – دمشق.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل " الجزء الرابع " ، أشرف على تحقيقه الشيخ / شعيب الأرنؤط ، وحقق هذا الجزء / شعيب الأرنؤط ، عادل مرشد – مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.
- مشكل إعراب القرآن لأبى محمد مكى بن أبى طالب القيسى، تحقيق أ.د/حاتم صالح الضامن – دار البشائر – الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).
- معانى الحروف للرمانى، تحقيق د/عبدالفتاح إسماعيل شلبى (طبعة نهضة مصر).
- معانى القرآن لأبى الحسن الأخفش الأوسط، تحقيق د/هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجى – القاهرة – الطبعة الأولى (١٤١١هـ-١٩٩٠م).
- معانى القرآن وإعرابه للزجاج، شرح وتحقيق د/عبد الجليل عبده شلبى – عالم الكتب – الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).
- معانى القرآن للفراء- عالم الكتب – الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).
- معجم القراءات للدكتور/عبد اللطيف الخطيب – دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع.
- معجم مقاييس اللغة لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق /عبد السلام محمد هارون – دار الفكر.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية – الإدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث – الطبعة الرابعة (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصارى، تحقيق /محمد محى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – صيدا – بيروت (١٤١١هـ-١٩٩١م).
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للإمام أبى إسحاق الشاطبى، تحقيق أ.د/محمد إبراهيم البنا، أ.د/سليمان بن إبراهيم العايد، أ.د/السيد تقى – جامعة أم القرى الطبعة الأولى (١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م).
- المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى، تحقيق د/كاظم بحر المرجان – الجمهورية العربية – دار الرشيد (١٩٨٢) سلسلة كتب التراث ١١٦.
- المقتضب للمبرد، تحقيق /محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).
- المقرب لابن عصفور، تحقيق /أحمد عبد الستار الجوارى، عبد الله الجيورى – الطبعة الأولى (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).
- الممتع في التصريف لابن عصفور الإشبيلى، تحقيق د/فخر الدين قباوة – دار المعرفة (بيروت – لبنان) الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ-١٩٧٨م).
- منثور الفوائد، تأليف /كمال الدين أبى البركات الأنبارى، حققه د/حاتم صالح الضامن – دار الرائد العربى – بيروت – لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٠هـ-١٩٩٠م)
- المنصف،شرح الإمام أبى الفتح بن جنى لكتاب التصريف للمازنى، تحقيق /إبراهيم مصطفى،عبد الله أمين–إدارة إحياء التراث القديم–الطبعة الأولى(١٣٧٣هـ-١٩٥٤م)
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزرى، أشرف على تصحيحه ومراجعته /على محمد الضباع – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمرى – تحقيق –د/ يحى مراد – دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى (٢٠٠٥م).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطى، تحقيق /أحمد شمس الدين – دار الكتب العلمية – بيروت لبنان – الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

المحـــتوى

م	الموضـوع	رقم الصفحة
١	**المقدمة**	٤٤٩
٢	**التمهيد ويشمل**:	٤٥٣
٣	١- معنى الشذوذ لغة واصطلاحاً.	٤٥٣
٤	٢- ضابط القراءة الشاذة.	٤٥٤
٥	٣- موقف النحاة واللغويين من القراءات الشاذة.	٤٥٧
٦	**المبحث الأول**: " **الاستدلال بالقراءة الشاذة على صحة ما أقر من قواعد** " **ويشمل**:	
٧	١- جواز حذف عامل الفاعل.	٤٦٢
٨	٢- اكتساب المضاف من المضاف إليه التأنيث.	٤٦٧
٩	٣- جواز حذف الصفة.	٤٧٠
١٠	٤- جواز النصب والرفع فى الاسم المعرف بالألف واللام المعطوف على المنادى المبني.	٤٧٢
١١	٥- جواز إعمال " إذن " بعد حرف العطف.	٤٧٦
١٢	**المبحث الثانى**: " **الاستدلال بالقراءة الشاذة على بعض المذاهب النحوية** " **ويشمل**:	
١٣	١- حذف عائد الصلة المرفوع مع عدم الاستطالة.	٤٨٠

م	الموضـوع	رقم الصفحة
١٤	٢- وقوع الوصف مبتدأ من غير أن يتقدمه نفى أو استفهام.	٤٨٥
١٥	٣- إعمال " إنْ " عمل " ليس ".	٤٨٨
١٦	٤- العطف على اسم " إنّ " بالرفع قبل مجئ الخبر.	٤٩٢
١٧	٥- نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده.	٤٩٥
١٨	٦- وقوع الماضى المثبت حالاً بدون " قد ".	٥٠١
١٩	٧- حذف التاء للإضافة.	٥٠٥
٢٠	٨- الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف.	٥٠٩
٢١	٩- العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار.	٥١٣
٢٢	١٠ – حذف حرف النداء مع النكرة.	٥٢٠
٢٣	١١- إجراء " ثم " مجرى الواو والفاء فى نصب المضارع بعدها.	٥٢٤
٢٤	١٢- إهمال " أنْ " الناصبة للمضارع.	٥٢٧
٢٥	**المبحث الثالث**: " **الاستدلال بالقراءة الشاذة لتقوية لغة من اللغات أو وجه من الوجوه** " **ويشمل**:	
٢٦	١- نصب " المجموع بالألف والتاء " بالفتحة.	٥٣١
٢٧	٢- إعراب ضمير الفصل مبتدأ.	٥٣٤

م	الموضـوع	رقم الصفحة
٢٨	٣- إلحـاق الفعـل علامتـى التثنيـة والجمـع مـع وجـود الاسـم الظاهر.	٥٣٨
٢٩	٤- اسمية " حاشا ".	٥٤١
٣٠	٥- حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه من غير أن يعطف على مماثله.	٥٤٥
٣١	٦- إثبات همزة أفعل التفضيل فى " أخير وأشر ".	٥٤٩
٣٢	٧- ترخيم المنادى المفرد.	٥٥١
٣٣	٨- النصب بـ " لم " والجزم بـ " لن ".	٥٥٤
٣٤	٩- قلب الواو المضمومة ضمة عارضة همزة.	٥٥٨
٣٥	١٠- إبدال الواو المكسورة همزة.	٥٦١
٣٦	١١- تصحيح اسم المفعول من " رضى ".	٥٦٤
٣٧	١٢- صحة عين " فُعْلى " اسماً.	٥٦٧
٣٨	١٣- قلب الواو الفاً فى " استحوذ ".	٥٧٠
٣٩	**المبحث الرابع**:"**الاستدلال بالقراءة الشاذة على صحة أنماط جديدة لم يقل بها جمهور النحاة** " **ويشمل**:	
٤٠	١- مجئ خبر " كان " مصدراً مؤولاً واسمها معرف بالإضافة.	٥٧٥
٤١	٢- مجئ اسم " كان " نكرة وخبرها معرفة.	٥٧٩

م	الموضـوع	رقم الصفحة
٤٢	٣- زيادة الباء فى اسم " ليس ".	٥٨٤
٤٣	٤- حذف خبر " لات " وبقاء اسمها.	٥٨٦
٤٤	٥- تأنيث الفعل الذى حصر فاعله بـ " إلا ".	٥٩٠
٤٥	٦- تقدم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور.	٥٩٤
٤٦	٧- إثبات ألف " ما " الاستفهامية بعد دخول حرف الجر عليها.	٥٩٩
٤٧	٨- مجئ الفاء للقسم.	٦٠٢
٤٨	٩- إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضى.	٦٠٦
٤٩	١٠- إعمال اسم الفاعل غير المنون.	٦٠٨
٥٠	١١- مجئ " لو " مصدرية.	٦١٣
٥١	١٢- دخول لام الأمر على المخاطب.	٦١٨
٥٢	١٣- حذف ألف " لا " النافية تخفيفاً.	٦٢٣
٥٣	١٤- استعمال " ودَع ".	٦٢٧
٥٤	١٥- جمع " الشياطون " بالواو والنون.	٦٣١
٥٥	١٦- قلب المد الثالث الأصلي همزة فى الجمع.	٦٣٥
٥٦	١٧- حذف همزة الاستفهام للتخفيف.	٦٤٠

م	الموضـوع	رقم الصفحة
٥٧	**الخاتمة**.	٦٤٥
٥٨	**ثبت المصادر والمراجع**.	٦٤٩
٥٩	**المحتوى**.	٦٦٢